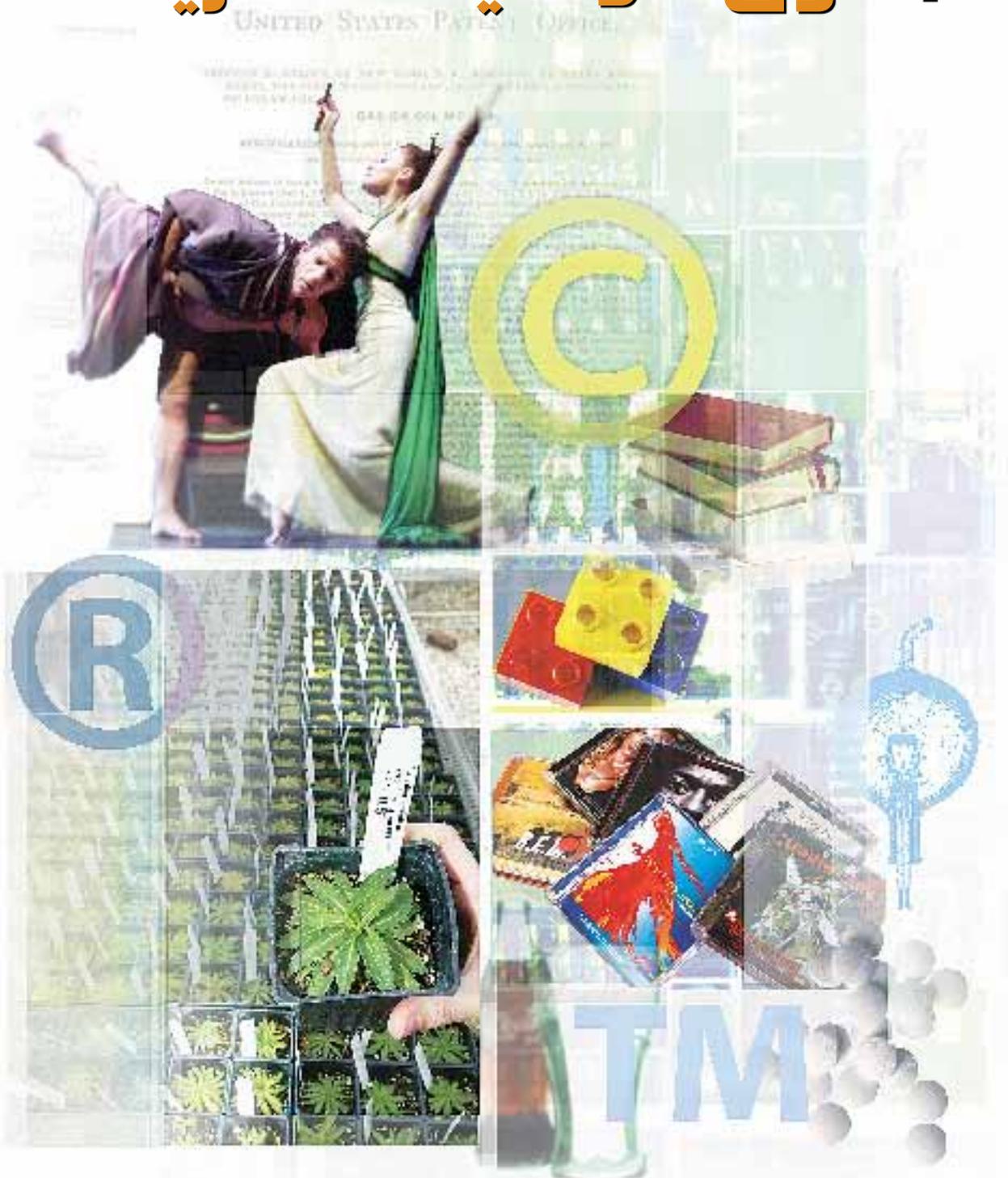


# تركيز على

## حقوق الملكية الفكرية



# تركيز

## على

### حقوق الملكية الفكرية

#### المحتويات

##### المقدمة

2 ..... ما هي الملكية الفكرية؟

##### I. من منظور دولي

10 ..... لماذا حماية حقوق الملكية الفكرية مهمة

16 ..... دليل مختصر للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

26 ..... التدريب على الملكية الفكرية: برامج المساعدة الفنية.

28 ..... الأردن يستفيد من إصلاحات حقوق الملكية.

31 ..... الأشياء المزيفة تكلف أكثر

32 ..... اتخاذ إجراءات: كيفية مكافحة البلدان جريمة انتهاك حقوق الملكية الفكرية

40 ..... الموارد الوراثية الجينية والمعارف التقليدية والتراث الفولكلوري الشعبي

##### II. القوانين في تطور

50 ..... مشكلة حقوق النشر في العصر الرقمي

59 ..... ما هو الاستعمال المنصف؟

60 ..... أهمية الملك العام المشاع

62 ..... تطبيق حقوق الملكية الفكرية، أولوية لكل البلدان

70 ..... أدوات جديدة لمحاربة قرصنة الأقراص البصرية

##### III. المسائل وفق الصناعة

74 ..... جمعية مهنية تؤدي واجبا

78 ..... حقوق الملكية الفكرية وصناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية

82 ..... كلفة تطوير دواء جديد

84 ..... المارلايا: الشراكة لإيجاد علاج

86 ..... حماية العلامات التجارية على الإنترنت

##### IV. المصادر

90 ..... مسرد مصطلحات الملكية الفكرية

100 ..... مصادر معلومات حول الملكية الفكرية

# ما هي الملكية الفكرية؟

بقلم توماس جي. فيلد الابن

أو فرص جديدة لكافة مواطنيها. أكد تقرير أصدره البنك الدولي الذي حمل العنوان "التوقعات الاقتصادية العالمية للعام 2002" الأهمية المتزايدة للملكية الفكرية للاقتصادات المعولمة في يومنا الحاضر، ووجد أنه "عبر النطاق الكامل لمستويات الدخل، تترافق حقوق الملكية الفكرية (IPR) مع النمو الأكبر للتجارة الأعظم والتدفقات الاستثمارية المباشرة الأجنبية التي تترجم بدورها إلى معدلات أسرع للنمو الاقتصادي".

فمثلاً، في الولايات المتحدة لوحدها، قدرت دراسات جرت في العقد الماضي ان نسبة تزيد عن 50 بالمئة من الصادرات الأميركية بدأ يعتمد الآن على شكل معين من حماية الملكية الفكرية بالمقارنة مع نسبة تقل عن 10 بالمئة سجلت قبل 50 سنة مضت.

يملك الموهوبون فكرياً أو فنياً الحق في منع الاستعمال أو البيع غير المرخص لابتكاراتهم، تماماً مثلهم مثل مالكي الملكيات المادية كالسيارات، والمباني والمتاجر. مع ذلك، بالمقارنة مع صانعي الكراسي، والثلاجات وغير ذلك من السلع الملموسة، يواجه الناس الذين يواجه عملهم غير الملموس أساسياً، صعوبات أكثر في كسب رزقهم في حال لم تُحترم مطالباتهم بملكية ابتكاراتهم. يلجأ فنانون، ومؤلفون، ومخترعون وغيرهم من غير القادرين على الاعتماد على الأفعال والسباجات لحماية عملهم إلى حقوق الملكية الفكرية لمنع الآخرين من حصاد ثمرات جهودهم.

إلى أبعد من جعله ممكناً للمبتكرين والفنانين ان يحصلوا على تعويض منصف، وجعل البلدان تجذب استثمارات

أصبحت أغنية "رام وكوكا كولا"، التي كانت ربما أشهر أغنية لرقصة الكاليسو في كافة الأزمان، الأغنية التي لاقت نجاحاً باهراً للشقيقتين اندروز في الأربعينيات من القرن العشرين. وأشعلت أيضاً القضية الشهيرة التي رفعت أمام المحاكم الأميركية لإصدار القرار حول حقوق التأليف للموسيقي من ترينينداد، ليونيل بيلاسكو، الذي كتب كلمات الأغنية قبل عدة عقود تحت العنوان "السنة الماضية". المحامي الذي ترافع لصالح الرجل الذي نشر كلمات الأغنية الأصلية لبيلاسكو أثبت للمحكمة ان أغنية "رام وكوكا كولا" كانت من عمل هذا المؤلف الموسيقي الكريولي ولا أحد غيره.

كسب بيلاسكو الاعتراف لابنتاره كما حصل على تعويض عن الاستعمال غير المرخص لعمله لأن لدى الولايات المتحدة قوانين تحمي الملكية الفكرية للأفراد الموهوبين مثله وتفرض تطبيق تلك القوانين ضد كل من ينتهكها. فلو كان ناشر عمله قد رفع القضية في بلد يملك حمايات ضعيفة أو لا حمايات على الإطلاق، لكان من المحتمل عدم حصول نهاية سعيدة لسعي بيلاسكو الاعتراف بعمله وحصوله على التعويض.

ما هي الملكية الفكرية؟

لماذا تحمي دول كالولايات المتحدة، اليابان، وهولندا الابتكارات، الأعمال الأدبية والفنية، الرموز، الصور، الأسماء، والتصاميم المستعملة في التجارة: المعلومات والتعابير الأصلية للأفراد المبدعين التي تعرف بالملكية الفكرية (IP)؟ تفعل هذه الدول ذلك لأنها تدرك ان حماية حقوق الملكية هذه تعزز النمو الاقتصادي وتزود الحوافز للابتكار التكنولوجي وتجذب الاستثمارات التي تخلق وظائف

# RUM and Coca-Cola

Lyric by  
MOREY AMSTERDAM

Music by  
JEE BULLAVAN and PAUL BARON

Featured by ANDREWS SISTERS with VIC SCHOEN and his Orchestra  
Duxie Record No. 13613A



TRINIDAD

*Atlantic Ocean*

*Coca-Cola*

*Leo Feist inc*

إلى اليسار، غلاف ورقة  
النوتة الموسيقية الأصلية  
المكتوبة لأغنية "رؤم وكوكا  
كولا"، قبل أن يفوز ناشر  
أعمال المؤلف ليونيل  
بلاسكو بدعواه القضائية.  
أدناه، رموز الملكية الفكرية  
في الولايات المتحدة: حقوق  
النشر ©، العلامة التجارية  
المسجلة ®، والعلامة  
التجارية ™.



جانب منافسين يسعون للحصول على أفضليات سهلة. وفي  
نهاية الأمر أصدر البرلمان الهندي قانوناً عام 1999 لحماية  
المبتكرات الفكرية لعلماء الكمبيوتر لديها. وكانت النتيجة  
نشوء صناعة تكنولوجيا عالية تنتج بعض أكثر البرامج  
المتقدمة في العالم وتوظف الآلاف من العمال الذين كان من  
المحتمل بخلاف ذلك ان يغادروا الهند للعيش في أجزاء أخرى  
من العالم مربحة أكثر لهم.

## الأشكال الرئيسية للملكية الفكرية

الأشكال الرئيسية للملكية الفكرية هي براءات الاختراع ،  
حقوق النشر ، العلامات التجارية والأسرار التجارية ، ولأن  
الملكية الفكرية تتشاطر العديد من خصائص الملكية العقارية

وتكنولوجيا أجنبية ، تعتبر حماية  
الملكية الفكرية أمراً حاسماً  
للمستهلكين. فقد كان من الممكن  
ان لا توجد معظم التقدّمات في  
حقول النقل ، والاتصالات ،

والزراعة ، والعناية الصحية بدون دعم قوي للملكية الفكرية.  
الاعتراف والدعم المتزايد بالملكية الفكرية يتعلقان كثيراً أيضاً  
بالزيادة في مستويات المعيشة في بلاد كالصين والهند. فقبل  
بضع سنوات فقط ، كانت الهند على وشك خسارة المعركة  
للاحتفاظ بأفضل والمع مهندسيها وعلماء الكمبيوتر لديها.  
كان غياب الحماية لمليكتهم الفكرية يجبر هؤلاء العلماء  
والفنيين على الهجرة إلى بلدان حيث يستطيعون حماية  
عملهم الشاق وإبقائه آمناً من الاستغلال غير المنصف من

والشخصية ، فإن الحقوق المترافقة تسمح بمعاملة الملكية الفكرية كأصول يمكن شراؤها ، وبيعها ، والترخيص باستعمالها ، أو حتى منحها بدون أي ثمن. تمكن قوانين الملكية الفكرية المالكين ، والمخترعين ، والمبتكرين من حماية ملكيتهم من الاستعمالات غير المرخصة.

## حقوق النشر

حقوق النشر مصطلح قانوني يصف الحقوق الاقتصادية الممنوحة لمؤلفي الأعمال الأدبية والفنية ، وتشمل حق إعادة نشر العمل ، صنع نسخ عنه ، وأداء أو عرض العمل بصورة علنية. تقدم حقوق النشر بصورة أساسية الحماية الوحيدة للموسيقى ، الأفلام السينمائية والتلفزيونية ، الروايات والأشعار ، الهندسة المعمارية وغير ذلك من الأعمال ذات القيمة الثقافية. ومع تطوير فنانيين ومبدعين لبعض الأشكال الجديدة من التعبير ، توسعت هذه الفئات من الملكية الفكرية لتشمل برامج الكمبيوتر والتسجيلات الصوتية التي أصبحت الآن محمية أيضاً.

دوم حقوق النشر لمدة أطول من بعض أشكال أخرى من الملكية الفكرية. معاهدة برن ، الاتفاقية الدولية الموقعة عام 1886 التي تعترف البلدان الموقعة عليها بالأعمال المشمولة بحقوق النشر لدى بعضها البعض ، تفرض ان فترة حماية حقوق النشر تغطي حياة المؤلف زائداً خمسين سنة. بموجب معاهدة برن ، تصح الأعمال الأدبية ، والفنية ، وغير ذلك من الأعمال المؤهلة محمية بحقوق النشر حالما توجد. لا لزوم لتسجيلها رسمياً من أجل حمايتها في الدول الأطراف في تلك المعاهدة.

لكن ، تسمح معاهدة برن بإخضاع حقوق النشر لشرط ، كما هو الحال في الولايات المتحدة ، حول عمل كان قد تم خلقه في شكل ثابت. وأيضاً يوجد لدى العديد من البلدان مراكز قومية لحقوق النشر من أجل إدارة أنظمة حقوق النشر فيها. فعلى سبيل المثال ، وفي الولايات المتحدة ، يخول الدستور إلى الكونغرس سلطة إصدار قوانين تشريعية نظام حقوق النشر ، ويدير هذا النظام مكتب حقوق النشر في مكتبة الكونغرس.

يخدم مكتب حقوق النشر في الولايات المتحدة كمكان يتم فيه تسجيل المطالبات بحقوق النشر عندما يجوز تسجيل وثائق تتعلق بحقوق النشر بعد تلبية شروط قانون حقوق النشر الساري المفعول في الولايات المتحدة. لكن بالنسبة لكافة الأعمال ، وحتى الأعمال الأجنبية ، يضيي التسجيل في الولايات المتحدة أفضليات للحصول على علاجات بكلفة ضئيلة.

ولدت إمكانية الوصول الفوري إلى تلك العلاجات ظهور صناعات تسليية أميركية هائلة: استناداً إلى إصدار عام 2004 لكتاب الصناعات المشمولة بحقوق النشر في الاقتصاد الأميركي ، للمؤلف ستيفن سيويك ، شكلت في عام 2002 ، صناعات حقوق النشر الأميركية "الجوهرية" نسبة 6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي أو 626.2 مليار دولار. يحدد التقرير الصناعات "الجوهرية" المحمية بحقوق النشر على أنها الصحف ، نشر الكتب ، التسجيلات ، الموسيقى ، والمطبوعات الدورية ، الأفلام السينمائية ، البرامج الإذاعية والتلفزيونية ، وبرامج الكمبيوتر. في تقرير عام 2004 أضيفت إلى هذه الصناعات "الجوهرية" متاجر الكتب وأكشاك بيع الصحف.

يحق فقط لمؤلف أو لأولئك الذين يستمدون حقوقهم عبر المؤلف ، الناشر مثلاً ، ان يطالب بصورة شرعية بحقوق النشر. لكن وبغض النظر عن من يملك هذه الحقوق فإنها تكون محدودة. فمثلاً ، في الولايات المتحدة ، يجوز لغرباء استنساخ جزء من الأعمال لأغراض دراسية علمية ، ونقدية ، ولإعداد التقارير الإخبارية ، أو للتدريس. توجد أيضاً أحكام مماثلة حول "الاستعمال المنصف" في بلدان أخرى. جرت مناقشة نطاق هذا الاستثناء بتفصيل أوسع في المقال "ماذا يعني الاستعمال المنصف؟"

حق النشر يحمي الترتيبات للوقائع ، ولكنه لا يغطي الوقائع المجموعة جديداً بهذه الصفة. علاوة على ذلك ، فلا يحمي حق النشر أفكاراً وعملياتاً صناعية جديدة ، والتي يمكن تأمين حمايتها ، عند لزوم ذلك ، بواسطة براءات الاختراع.

## براءات الاختراع

يستطيع المرء ان يقول بأن براءة الاختراع هي عقد بين المجتمع ككل ومخترع فردي. بموجب شروط هذا العقد الاجتماعي ، يمنح المخترع حقاً حصرياً في منع آخرين من صنع ، واستعمال ، وبيع اختراع مسجل لفترة زمنية محددة ، تدوم في معظم البلدان حتى 20 سنة ، مقابل كشف المخترع لتفاصيل اختراعه إلى عامة الناس.

كان من المحتمل ان تغيب منتجات عديدة بدون حماية براءة الاختراع ، ولا سيما تلك التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة ولكن ، بعد ان تباع ، يمكن بسهولة استنساخها من جانب المنافسين. وعلى الأقل منذ العام 1474 عندما منحت جمهورية البندقية أول براءة اختراع ، شجعت هذه الحماية تطور وتوزيع تكنولوجيات جديدة.



أعمال الملحنين والكتاب، ومصممي الرقص، مثل مارثا غراهام، الراقصة الأميركية المشهورة، محمية بقوانين حقوق النشر. وهنا تؤدي فرقتها واحدة من رقصاتها، وهي "رحلة ليلة".



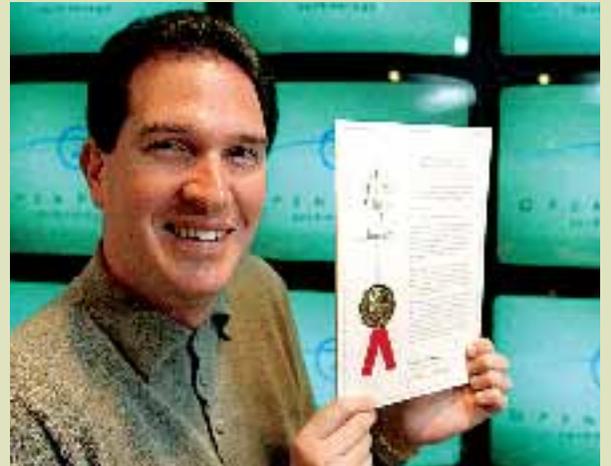
أحد أبرز عازفي موسيقى البلوز، بي. بي. كينغ إلى اليسار، يلعب على غيتاره. حقوق النشر تحمي جميع أعماله المسجلة، ومعظم الموسيقى التي يعزفها.



يمكن لقارئ الصحيفة هذا في بلغراد، صربيا ومونتينيغرو، الاختيار بين عدد كبير من الصحف والمجلات، التي تحظى جميعها بقوانين حقوق النشر في معظم البلدان.



عامل يعلق تمثال "سبايدر مان" المصنوع من القماش على طول سبعة طوابق على جانب فندق في لاس فيغاس، نيفادا. قوانين حقوق النشر تحمي شخصية هذا البطل الخارق، على الرغم من أن اسم "سبايدر مان"TM هو الآن أيضا العلامة التجارية لشركة مارفيل كوميكس.



رئيس شركة أوين بورت تكنولوجي، راندي ستورش، حصل على براءة اختراع لشركته عن تكنولوجيا "التوجيه الأقل كلفة" (LCR). تقول شركته إن هذه التكنولوجيا تخفض كلفة توجيه الرسائل عبر شبكة الانترنت.

تم المحافظة على التكنولوجيا بسرية تامة ، عند عدم توفر براءات اختراع. فإذا كان على المخترعين ان يعتمدوا على السرية لحماية اختراعاتهم ، يصبح من الممكن في أحيان كثيرة ان تموت الكثير من المعلومات المهمة التي لم يكشف عنها ، مع موتهم.

وبعكس براءات الاختراع ، يمكن حماية الأسرار التجارية لفترة زمنية غير محددة نظرياً ، وبدون أية شكلية إجرائية. لكن تميل الأسرار التجارية إلى الإفلات ، وحمايتها ليست مجانية. تحت أفضل الظروف ، يتوجب على الشركات ان تقيّد إمكانية الوصول إلى مكاتبها ووثائقها ، وتثقيف الموظفين الرئيسيين فيها والمفتشين الحكوميين وان ترصد بدقة المطبوعات والعروض في المعارض التجارية. رغم ان المحافظة على السرية عملية مكلفة ، تعتمد شركات كبيرة عليها عند عدم توفر إمكانية الحصول على براءات اختراع. وكلما كانت الشركة أكبر كلما أصبحت بحاجة أكبر إلى حماية قانونية لأسرارها التجارية.

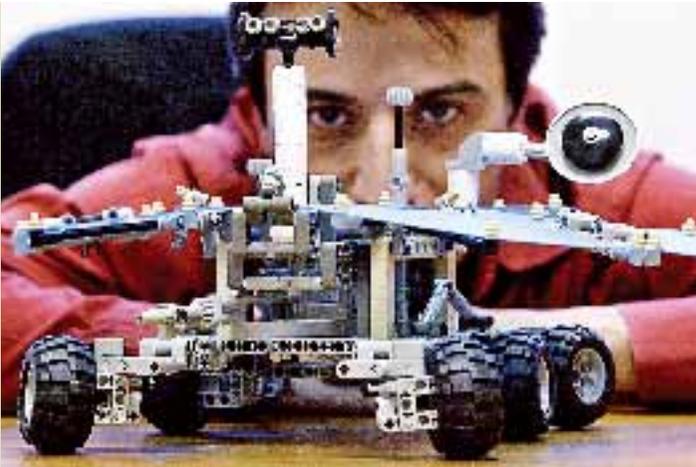
يجب ان تعتمد على نفسها الشركات التي لا تستطيع الاعتماد على محاكم البلاد لمساعدتها في الاحتفاظ بأسرار مهمة. فمثلاً ، تستطيع ان تحدد بشدة عدد الأشخاص الذين يملكون إمكانية وصول إلى معلومات مهمة تنافسياً. وبصورة محتملة أكثر ، تتم مشاركة المعلومات الضرورية لعمليات حاسمة فقط في حال توفر حماية كافية للأسرار التجارية. وبخلاف ذلك ، يتم تدريب عدد قليل ، أو لا أحد ، من الموظفين المحليين إلى ابعاد من المستوى الضروري للقيام بمهمات تجميع تكون بدون حاجة إلى مهارة بصورة أساسية.

## الأسرار التجارية

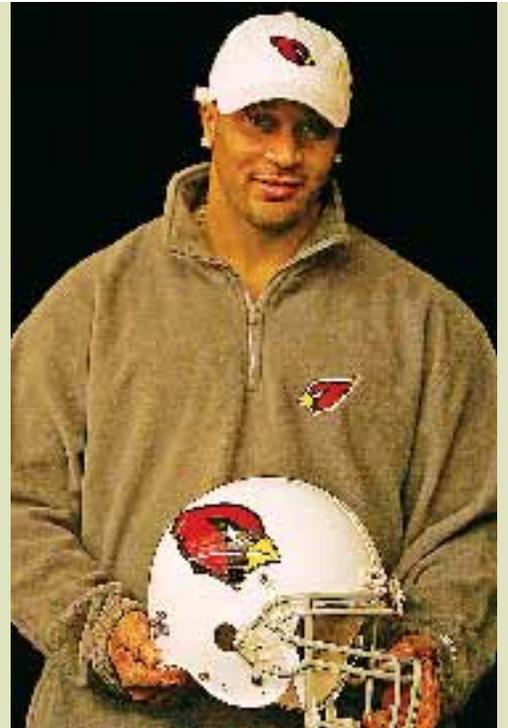
تعتبر سرّاً تجارياً أية معلومات قد تستعمل في عمليات شركة أعمال تكون ذات قيمة كافية يتوفر أفضلية اقتصادية فعلية أو محتملة. قد تُشكّل أمثلة للأسرار التجارية صيغ لمنتجات مثل صيغة صنع الكوكا كولا ، أو تجميعات لمعلومات تؤمن لشركة أعمال أفضلية تنافسية مثل قاعدة بيانات تدرج أسماء الزبائن ، أو حتى الاستراتيجيات الإعلانية وعمليات التوزيع.

## العلامات التجارية

العلامات التجارية مؤشرات تجارية للمصدر ، إشارات مميزة تعرّف بسلع أو خدمات معينة تنتج أو تزود من جانب فرد معين أو شركة معينة. كانت أسماء الإسكافيين تستعمل في القرى القديمة لتأمين تلك الوظيفة. العلامات التجارية مهمة



أعلاه، معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا يحقق الربح المالي من خلال براءات الاختراع لمركبة الروفر التي ابتكرها لوكالة ناسا من خلال منح تراخيص صورها لشركة صناعة الألعاب ليغو للاستخدام التجاري. إلى اليمين، اللاعب في فريق كرة القدم اريزونا كاردينالز، مارسيل شيب، يعرض شعار فريقه الجديد المحمي بعلامة تجارية على خوذة، وقبعة، وقميص صوفي.



في أوقات أبكر ، كان من المرجح أن يشتري المنتجات التي تحمل أسماء او شعارات فرق أو أحداث رياضية شهيرة ان لا يفترضوا وجود أية صلة ، والأقل من ذلك بكثير ، أي تبنّي للنوعية المتعلقة بالفريق الرياضي وبين ، مثلاً ، قبعة لعبة البايسبول التي تحمل شعار الفريق . لكن بصورة متزايدة ، أصبح المستهلكون يفترضون كلا الأمرين . وحتى منذ العام 1993 ، كانت فرق البايسبول الأميركية لوحتها ترخص لاستعمالات علاماتها التجارية على السلع مقابل 2.5 بليون دولار .

### أشكال أخرى من الملكية الفكرية

هناك تفاوتات وأنواع خاصة عديدة من الحماية الممكنة ضمن الأشكال الأساسية للملكية الفكرية . تُشكّل مثلاً عن ذلك ، المؤشرات الجغرافية ، التي تحدد ان منشأ سلعة معينة هو منطقة تعزى إليها بصورة أساسية نوعية او سمعة معينة ، او مزية أخرى للسلعة ، بسبب أصلها الجغرافي . يحمي بعض البلدان بصورة منفصلة المؤشرات الجغرافية للسلع كالكونياك الفرنسي أو الويسكي الاسكتلندي . في الولايات المتحدة تتم حماية المؤشرات الجغرافية بعلامات جماعية وبعلامات تصديق . تعتبر هذه على انها مجموعة ثانوية للعلامات التجارية لمنع إرباك المستهلك كما لحماية مصالح شركة الأعمال . وبصورة مماثلة ، في الولايات المتحدة ، يستطيع رياضون وممثلون مشهورون الترخيص او منع الاستعمالات التجارية الاحتمالية أو المضللة لأسمائهم وصورهم . بالاعتماد على العلامات التجارية او حقوق الدعاية المتعلقة بها ، التي لا زالت في مرحلة التطور ، كثيراً تكسب شخصيات معروفة من

بوجه خاص عندما يكون المستهلكون والمنتجون بعبيدين جداً عن بعضهم البعض . يطلب الأطفال الحصول على دمي ماركة باربي ، وعلى كتل بناء ماركة ليفغو ، وعلى سيارات لعب ماركة هوت ويلز . يحلم بعض الراشدين بامتلاك سيارات ماركة فيراري ، ولكن يستطيع عدد أكبر منهم شراء سيارات ماركة هوندا أو تويوتا . يحتاج هؤلاء المستهلكين العلامات التجارية للسعي أو لتجنب شراء سلع وخدمات من شركات معينة .

يجب تسجيل العلامات التجارية عبر معظم أجزاء العالم كي يتم فرض حمايتها ، ويجب تجديد تسجيلات هذه العلامات التجارية . مع ذلك ، وفي حين ان حقوق النشر وبراءات الاختراع ينقضي أجلها في نهاية الأمر ، تزداد مع مرور الوقت قيمة أسماء شركات تعامل زبائنها بصورة جيدة . في حال كان من المفروض ان ينقضي أجل حقوق العلامة التجارية ، من المحتمل ان يتضرر المستهلكين بصورة جماعية بقدر ما يتضرر مالكوها . تصوروا مدى الارتباك في حال استطاعت شركات غير تابعة لشركة بيع منتجات تحت العلامة التجارية لشركة أخرى . وفكروا ، مثلاً بالنوعية المشكوك بأمرها للأدوية المزورة والمزيفة واحتمالات تسببها بأذى كبير ، إن لم يكن الموت ، للمستهملين غير المرتابين .

تنتشر حماية العلامات التجارية بشكل واسع أيضاً في المجال الرياضي ، الذي يقدر بأنه يُشكّل نسبة 2.5 بالمئة من التجارة العالمية . يستمد الكثير من الدعم للألعاب الأولمبية ، على سبيل المثال ، ليس من الإذاعات المحمية بحقوق النشر ، بل من المتاجرة بحقوق محمية بعلامات تجارية .



أعلاه ، على الرغم من أن المكونات في هذه المشروبات الغازية معروفة للعموم ، فإن وصفات صناعة البيبسي أو الكوكا كولا تشكل أسراراً تجارية تحتفظ شركتا كوكا كولا وبيبسي بصورة متكثمة جداً . إلى اليسار ، دمي باربي ، التي ترتدي هنا زي رواد الفضاء ، لديها شعبية بين الفتيات الصغيرات منذ عدة عقود . باربي™ هي إحدى أنجح العلامات التجارية لشركة ماتيل صانعة الألعاب .

التصديقات أكثر مما تكسبه من النشاطات التي تقوم عليها شهرتهم.

وأيضاً تتم حماية الجوانب الزخرفية أو الجمالية للأجهزة الكهربائية، وللكراسي، وما شابه ذلك بطرق متنوعة. تتم حماية تصاميم صناعية عديدة في الولايات المتحدة، واليابان، وكوريا الجنوبية كبراءات اختراع للتصميم. تقدم بلدان أخرى، بصورة ملحوظة في أوروبا، حماية مماثلة لحقوق النشر. في الولايات المتحدة، تتم بموجب حقوق النشر حماية أعمال تملك جاذبية جمالية بحتة كالمجوهرات أو الأشكال التي يمكن طبعها على أنسجة. علاوة على ذلك، تقدم الولايات المتحدة نوعين محدودين من الحماية القانونية للأنواع النباتية الجديدة، كما الحماية الفريدة من نوعها لهياكل المراكب وشرايح الكمبيوتر. يجوز حماية تصاميم لا تخدم أي غرض سوى الإشارة إلى المصدر التجاري بموجب قانون العلامات التجارية.

### مسائل بارزة حول الملكية الفكرية: أسماء النطاق الإلكتروني

تبرز أحياناً الحاجة لأشكال جديدة للملكية الفكرية، وطرحت مهمة عناوين الإنترنت مسائل صعبة بشكل خاص ومثلها مثل أرقام الهاتف. تملك عناوين الإنترنت الشكل الأساسي "123.456.123". فلو كان ذلك نهاية الأمر، لما كانت هناك أية مشكلة.

لكن نظراً لعدم توفر حتى اليوم مراجع دليزية مفيدة، تحمل معظم العناوين أيضاً شكلاً رقمياً أبجدياً مثل "BBC.uk"، "BBC.com" أو "yale.edu". تم سجل القسم الفريد من كل عنوان ("BBC" أو "Yale") على أنه "اسم النطاق الإلكتروني"، وتتماماً كما تشير العناوين البريدية إلى مواقع مادية فريدة، تشير أسماء النطاق إلى مواقع فريدة في "الفضاء الإلكتروني".

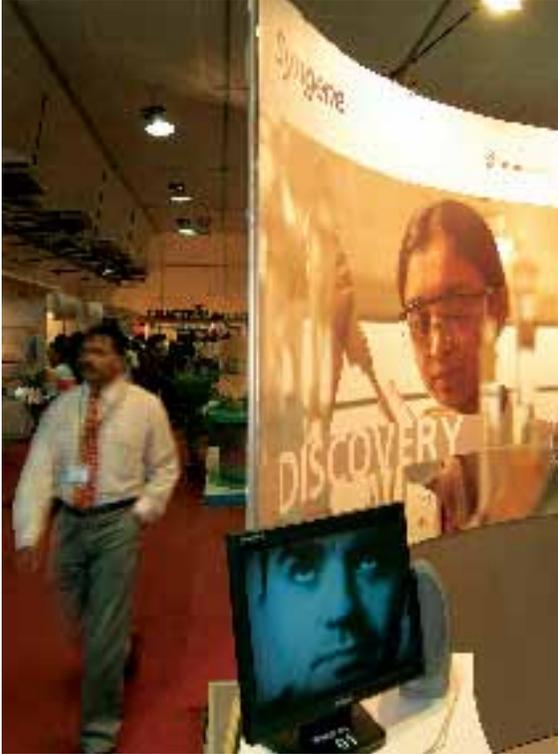
تراقب هيئات متنوعة تسجيل، وتجديد، ونقل أسماء النطاقات الإلكترونية استناداً إلى القسم النهائي من أي عنوان رقمي-أبجدي. والعناوين المنتهية برموز البلدان مثل "fr" أو "uk" تخضع للقوانين السارية المفعول في فرنسا والمملكة المتحدة، على التوالي. وتلك التي تنتهي ب "edu" تخضع للمراقبة بموجب اتفاقية وقعها مع وزارة التجارة الأمريكية مع المنظمة "إديوكوز" Educause وهي منظمة أميركية لا تبغي الربح. والعناوين المنتهية ب "com." ويضع مصطلحات أخرى، فلها نطاق وصول يشمل العالم. وهي تخضع لقواعد وضعتها شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة

(ICANN) وأيضاً بموجب اتفاق مع وزارة التجارة الأمريكية.

ولأن أسماء النطاقات الإلكترونية تضم في أحيان كثيرة أسماء مشاهير أو شركات، وعلامات مسجلة، وما شابه ذلك، لا يعتبرها الكثير من الناس على أنها مجرد عناوين. خلال الأيام المبكرة للإنترنت، سجل أفراد أدركوا ذلك بسرعة العديد من أسماء النطاقات "com." لبيعها بأسعار ضخمة. فعلى سبيل المثال، سجلت وكالة سياحية "Barcelona.com" كاسم نطاقها، وهو عمل شجسته المدينة الأسبانية برشلونة، ولكنها استمرت في العمل لتثبيت مطالبتها المتفوقة بامتلاك اسم ذلك النطاق.

تم شجب أصحاب أسماء النطاقات الذين يتوون الإشارة إلى انسابات غير مرخصة ووصفوا بأنهم "محتلون للفضاء الإلكتروني" بغير حق. وما لبث وان تم وضع إجراءات لمنع التسجيلات المضللة أو لنقل الملكية إلى آخرين يملكون مطالبات متوقفة بالشرعية.

لكن تحت أفضل الظروف المؤاتية، يجب إنفاق الوقت والمال لنقل اسم نطاق الكتروني. وأيضاً، قد تشير بصورة



معرض "بنغالور بيو 2005"، وهو المعرض التجاري للتكنولوجيا البيولوجية الذي دام ثلاثة أيام، يظهر اكتشافات العلماء الهنود والفرص التجارية. وقد ساعد دعم الهند المتزايد لحقوق الملكية الفكرية في رفع مستويات المعيشة في البلاد.

خاطئة عناوين كثيرة إلى رعاية يمارسها نفس الشخص أو الشركة. وأظهرت التجربة أن إلغاءها غير كافٍ إذا كان باستطاعة آخرين إعادة تسجيلها. ولكن الاحتفاظ بتسجيلات لبيانات محتملة من العناوين الزائفة يُشكّل هدراً رئيسياً للمال.

جرى تخفيف مثل هذه المشاكل من خلال فرض عقوبات مدنية وجنائية ذات شأن على الذين يحتلون الفضاء الإلكتروني بغير حق. مع ذلك لا يزال من غير الممكن الوصول إلى آخرين، ولذلك يجب اتخاذ إجراءات لاحقة لوقف النشاطات التي تتصلل في أحيان كثيرة مستعملي الكمبيوتر عبر العالم.

### للملكية الفكرية أهمية كبيرة

رغم أنه جرى التوقيع على أولى المعاهدات الدولية التي تحمي الملكية الفكرية، أي معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية، ومعاهدة برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية، في الثمانينيات من القرن التاسع عشر فقد بقي التنسيق عبر البلدان لحماية حقوق الملكية الفكرية غير كافٍ حتى وقت حديث.

لقد تم شمل حقوق الملكية الفكرية لأول مرة في مفاوضات دورة أوروغواي حول الاتفاقية العامة حول التعريفات والتجارة (GATT) (1986-1993)، مع الاتفاقية حول النواحي المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS). طلبت الاتفاقية المذكورة من الدول الموقعة أن يسهلوا أكثر لمواطنيها وغيرهم، الحصول على وفرض تطبيق حقوق الملكية الفكرية، رغم أنها لا تتعامل مع أسماء النطاقات الإلكترونية بحد ذاتها.

يجب أن تدرك الدول الأعضاء في الاتفاقية حول النواحي المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) أنه في حال كانت قوانينها تبدو على الورق على أنها تدعم الابتكار وتحمي حقوق الملكية الفكرية، ولكنها في الممارسة لا تفعل ذلك، فإنها لن تولد شيئاً ما عدا الاستهتار. وبالعكس، فإن الوسائل الفعالة بالنسبة للكلفة التي تهدف إلى تأمين، ونقل وفرض تطبيق حقوق الملكية الفكرية تعزز التطور الثقافي ومستويات المعيشة، كما تعزز الصحة والسلامة العامة.

وعلى الرغم من أن فرض تطبيق حقوق الملكية الفكرية يخدم نتائج نهائية اقتصادية مهمة، فإنه يعزز أيضاً مجموعة متنوعة من الأهداف الاجتماعية المشتركة الأخرى. فمن خلال تزويد الفرصة لشركات إنتاج المواد الصيدلانية كي تسترجع استثماراتها التي أنفقتها في الأبحاث، يستطيع فرض تطبيق

حقوق الملكية الفكرية أن يساعد في إزالة مخاطر صحية خطيرة. وبالإضافة إلى تشجيع اختراع تكنولوجيات جديدة، تفيد قوانين براءات الاختراع والعلامة التجارية أيضاً في منع حصول ضرر خطير موثق بدرجة جيدة التي تطرحه السلع المزورة. فعلى سبيل المثال، يميل أولئك الذين يروجون لمنتجات طبية تحت علامات مزيفة إلى عدم الاهتمام حول إذا كانت سلعهم بلا قيمة أو سامة لمستعملين غافلين.

الثقافات المحلية هي أيضاً قيد الرهان. في أحيان كثيرة يتم دعم أعمال فنانين، مؤلفين، موسيقيين وآخرين محليين بطرق تكون مستقلة نسبياً عن ضرورة الحصول على رساميل خاصة مخاطرة. مع ذلك، حتى عندما يكون ذلك صحيحاً، فإنهم كثيراً ما يستبدلون عن طريق البيع غير القانوني لموسيقى، وأفلام سينمائية، وكتب رخيصة أو مجانية تصدر في الخارج، وهي أعمال قد تكلف أكثر بكثير مما لو أنه تم محلياً فرض تطبيق حقوق النشر لمثل هذه الأعمال.

يجب أن يفهم الناس في كل مكان، الذين يهتمون بالنمو الثقافي والمحافظة عليه، كما وبتحسين الصحة والرفاه الاقتصادي، كيف تخدم حماية الملكية الفكرية هذه الأهداف.

البروفسور توماس جي. فيلد جونبور ساعد في إطلاق مركز فرانكلين بيرس للحقوق في نيو هامبشاير عام 1973. يعزو الكثير من فهمه العام للملكية الفكرية إلى طلاب حضروا من الخارج. كتاب الحالات الذي ألفه بعنوان "المقدمة للملكية الفكرية" هو من بين أحدث مؤلفاته. لمزيد من المعلومات أنظر <http://www.piercelaw.edu/tfield/tgf.htm>.

وجهات نظر المساهمين من القطاع الخاص الواردة في هذه المطبوعة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر وزارة الخارجية الأميركية.

# حقوق الملكية الفكرية

مهمة

بقلم إي أنثوني واين

الفكرة الأساسية وراء حقوق النشر بسيطة وهي: يجب ان يتمكن الفنانون والمبدعون من التمتع بثمار عملهم لفترة زمنية محددة ، وبعد ذلك تصبح المادة متاحة للاستخدام العام. ويستفيد المجتمع لأن هذا الحافز للإبداع سوف يسفر عن قائمة ثقافية غنية ومتنوعة للمواطنين. في الواقع ، يمكن القول بأن حماية حقوق النشر تُشكّل عنصراً ضرورياً لضمان الثروة الثقافية في مجتمعاتنا.

ولكن إذا كانت حماية حقوق النشر مهمة لتحقيق الأغراض الثقافية ، فيصح عندئذ أن تشكل سرقة هذه السلع المحمية لحقوق النشر ، أي قرصنة الأعمال الثقافية ، تهديداً للقطاعات الإبداعية في مجتمعاتنا. وقد اعترفت مؤسسات دولية عديدة ، مثل البنك الدولي ، ومنظمة الملكية الفكرية الدولية ، وحتى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بهذه الرابطة. وزيارة الموقع الإلكتروني لليونسكو ، يتبين أن هناك قسماً كاملاً مكرساً لهذه المسألة وقائمة بالبرامج والمطبوعات التي تشرح فوائد حقوق النشر بالنسبة للسياسات التعليمية والعلمية والثقافية. ويقدم الموقع مساعدة لإيجاد الوسائل لمكافحة القرصنة.

وفي حين كان هناك الكثير من الضجة الإعلامية مؤخراً بشأن تنزيل واستنساخ الموسيقى والأفلام من الإنترنت في العالم المتطور مثل الولايات المتحدة ، فإن العالم النامي هو المكان الذي يقع فيه أغلب الضرر الجسيم. فالعديد من الأصوات الغنائية الجديدة ومن المؤلفين الجدد والقصص الجديدة المصورة على أفلام لم تكن متوفرة أبداً حول العالم لسبب بسيط وهو ان الحوافز لم تكن موجودة لهؤلاء الفنانين كي يقوموا بالمجازفة. كانوا يعرفون بأن كل ما

تحظى قضايا الملكية الفكرية باهتمام متزايد مستمر في هذه الأيام. ولسوء الحظ ، كثيراً ما يتم وضع هذه المسائل في إطار وبطريقة تسلط الضوء على مواضع الخلاف وتستقطب الجدل والمناظرات. والواقع هو أن هناك الكثير مما يمكن أن يتفق عليه الجميع بالنسبة لحماية الملكية الفكرية.

ومن أجل التوصل إلى فهم أفضل لهذه المسألة ، يجدر صرف بعض الوقت لدرس الكيفية التي تطورت بها حقوق الملكية الفكرية ، وما هو الدور الذي تلعبه في تحقيق الأهداف المشتركة على نطاق واسع. وما ينتج عن هذا الدرس هو الاستنتاج بأن حماية الملكية الفكرية جزء حيوي من التنمية الاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية. لكن حماية حقوق الملكية الفكرية وحدها لا تحقق بالضرورة هذا النمو. غير أن من الصعب التصور ان أي بلد يمكنه ان يصل إلى هذه الأهداف التنموية على الإطلاق في غياب مثل هذه الحماية.

## حقوق النشر والثقافة

يمكننا ان ننسب الفضل في مفهوم "حقوق النشر" لإنجلترا القرن السابع عشر. إذا كان ذلك المفهوم هو القانون الذي يحمي النتاج الإبداعي للمؤلفين ، والفنانين ، والمغنين ، ويعبر عن التطورات التي حدثت منذ القرن السابع عشر على يد صانعي الأفلام ومطوري برامج الكمبيوتر. وقد تجس هذا المفهوم حتى في الدستور الأمريكي ، الذي تنص المادة الأولى فيه ، البند 8 ، الفقرة 8 ، "يحوّل الكونغرس سلطة ... تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة ، لكي يحافظ للكتاب والمخترعين الحق الحصري لكتاباتهم واكتشافاتهم لمدة محددة".



رسم تقريبي لثيودور آر. ديفيس في مجلة هاربر الأسبوعية (10 تموز/يوليو، 1869) يظهر الفاحصين وهم يعملون في مكتب براءات الاختراع الأميركي في واشنطن، العاصمة.

يبني صانعو الدراجات اليوم على العمل المحمي ببراءة الاختراع الذي قام به العديد من المخترعين في القرن التاسع عشر. هنا ملصق ترويجي للسجائر يظهر رجلاً يركب "الفيلوسبيد"، وهي الكلمة الفرنسية للآلة الصغيرة التي مهدت الطريق للدراجة الهوائية في أواخر القرن الثامن عشر.



يعرض رجال الشرطة بعضاً من مئات الأعمال الفنية المزيفة التي ضبطوها في ميلانو في العام 2005، بما في ذلك لوحات مزورة لفنانين إيطاليين مشهورين. تدعم الحكومات الفنانين من خلال مدامه قوات الأمن مراقق المزورين وتدمير منتجاتهم المزيفة.

اتخاذ الحكومة تدابير أشد لمكافحة القرصنة. إذ أدرك جميع هؤلاء الفنانين أهمية حماية أعمالهم من القرصنة.

ينتجونه ستم قرصنته، أي سرقته، على الفور ولن تتوفر لهم الوسائل لتطوير موهبتهم.

## براءات الاختراع والابتكار

براءات الاختراع تحمي الاختراعات المختلفة مثل التصميم الصناعية، وعمليات التصنيع، ومنتجات التكنولوجيا المتقدمة، والمركبات الجزيئية. وبراءات الاختراع مثلها مثل حقوق النشر، اعترف الدستور الأميركي بها. فمنح الدستور الكونغرس السلطات لتعزيز "تقدم العلوم والفنون المفيدة" من خلال منح المخترعين حقا حصريا ولكنه محدود زمنيا "لاكتشافاتهم".

يستند مفهوم براءة الاختراع على المقايضة. يُمنح المخترع أو المبتكر الحق الحصري لصنع أو استخدام الاختراع لفترة محدودة من الزمن. وفي المقابل، تفرض قواعد معظم

هذه ليست مسألة جدل مجرد: فقد حصلت في جميع القارات. ومن الأمثلة الجيدة ما جرى في هونغ كونغ حيث تضررت الصناعة السينمائية المزدهرة كثيراً من القرصنة المتفشية لدرجة ان المراقبين توقعوا قبل سنوات قليلة انها ستختفي من خارطة صناعة الأفلام. أما اليوم فقد أصبحت هذه الصناعة في وضع أفضل ويمكن لرواد السينما من حول العالم التمتع بالأفلام الجديدة والمثيرة لسبب رئيسي هو أن سلطات هونغ كونغ اتخذت إجراءات حاسمة لمكافحة مشكلة القرصنة. وأعلنت الاستوديوهات في صناعة الأفلام "داليوود" في بنغلادش الاضراب في آذار/مارس 2004 للاحتجاج على مشكلة القرصنة ومطالبة الحكومة بالعمل. وحصلت تطورات مشابهة في عالم الموسيقى. فقد أعلن الموسيقيون الأثيوبيون الاضراب لمدة سبعة اشهر في عام 2003 للضغط من أجل

صناعات صيدلانية وطبية بيولوجية في الأردن قادرة على المنافسة عالمياً. وجد التقرير أن "اقتصاد الأردن قد استفاد كثيراً من التبني الأخير للحمايات الأفضل لحقوق الملكية. ووفقاً لنشرة المعهد الدولي للملكية الفكرية ، لاحظ التقرير أن تشديد نظام الملكية الفكرية ، لا سيما لبراءات الاختراع ، "حفز التركيز الجديد على الابتكار المستند إلى الأبحاث للشركات الصيدلانية الأردنية."

قد انعكس ذلك في قفزة لمساهمات الخدمات الصحية في إجمالي الناتج المحلي الأردني من 2.8 بالمائة في عام 1997 إلى 3.5 بالمائة في عام 2001. وازداد التوظيف في قطاع الخدمات الصحية بنسبة 52 بالمائة منذ العام 1997. ووجد التقرير أيضاً أن "الصناعة الصيدلانية تمثل القطاع الرائد الثاني للأردن ، وقد نمت صادرات الأدوية من الشركات المحلية بنسبة 30 بالمائة بين 1999 و2002.

### العلامات التجارية وحماية المستهلك

العلامة التجارية تتألف من كلمة ، أو عبارة ، أو رمز ، أو تصميم ، أو مجموعة كلمات ، أو عبارات ، أو رموز أو تصاميم ، تعرف وتميز مصادر سلع طرف ما عن مصادر سلع الأطراف الأخرى. وهي تحدد بالتالي منتجاً من المنتجات وتخدم بمثابة مؤشر للجودة. وهي ترشد المستهلكين أيضاً إلى أين يلجأون في حال فشل المنتج. بعض أشكال العلامات التجارية كانت موجودة منذ آلاف السنين. فلا زال ممكناً لزوار السور العظيم في الصين أن يروا علامة المنتج الأصلية على بعض قطع الطوب في السور. وقد سمحت تلك العلامة للأباطرة في ذلك الزمن بالتأكد من الجودة والمساءلة إذا لزم الأمر.

هذا الضمان للجودة والمساءلة يزول وينتهي كلياً عندما يستخدم المزورون علامة تجارية بصورة غير قانونية ويخدعون المستهلكين بسلعهم. وعندما يفكر العديد من الناس بالسلع المزورة ، قد تتبادر إلى أذهانهم سلع مثل ساعات رولكس ، وولاعات زيغو ، أو حقائب لوي فيتون المزيفة. ويؤدي تزيف هذه السلع إلى إلحاق ضرر جسيم بالشركات المشروعة صاحبة السلع ، ويحرم الحكومات من إيرادات مفقودة. ولكن تزوير العلامات التجارية له عواقب جسيمة أخرى. إذ يمكنه أن يهدد صحة وسلامة الناس.

الولايات المتحدة ليست حطينة من هذا الجانب من جوانب ولاء التزوير. ففي شهادة أمام اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ الأميركي في مارس/آذار 2004 ، قدّم مساعد المدعي العام الأميركي كريستوفر راي أمثلة لانتهاكات العلامات التجارية. ولاحظ انه في أوائل العام 2004 ، اعترف رجل من

البلدان على المخترع كشف الطريقة المتبعة في الاختراع يتمكن الآخرون من فهمها والتعلم منها. فبعد انقضاء الفترة الحصرية ، يمكن لأي فرد صنع أو استخدام أو بيع الاختراع. ويمنح المخترع حافزاً اقتصادياً كي يقدم على المجازفة والخلق. ويتمتع عامة الناس بفوائد الاختراع ، فضلاً عن معرفة المخترع التي يمكن تطبيقها في استخدامات أخرى.

يعتز الأميركيون دائماً بأنهم أمّة من المبتكرين والمخترعين ، وعلى استعداد لتجربة ما هو جديد ، سواء في الصناعة أو السياسة. ونتيجة لذلك ، تعتبر براءات الاختراع جزءاً مهماً من تاريخ أميركا. وفي حين ان معظم طلاب المدارس الأميركيين لا يعرفون على الأرجح ان براءات الاختراع مذكورة في الدستور الأميركي ، يعرف العديد منهم من دراستهم ان من بين أول براءات الاختراع الصادرة كانت لمحلّح قطن اخترعه إيلي ويتني ، وهو آلة كان لها تأثير حاسم على التطور اللاحق لأميركا.

ولكن إذا كان هذا صحيحاً بالنسبة لتجربة أميركا ، فإنه يكون صحيحاً بنفس القدر في بلدان أخرى ، بما في ذلك البلدان النامية. فالحماية الفكرية القوية لن تشجع على الابتكار فحسب ، بل وأيضاً ستوفر مستوى من الثقة في الاقتصاد ، وهي ثقة لازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وتحفيز نقل التكنولوجيا. وقد تبين ذلك في عدد من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين الملكية الفكرية ، لا سيما براءات الاختراع ، والتنمية والتطوير. فعلى سبيل المثال ، أظهرت دراسة أبرزها تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي عام 2002 انه "عبر نطاق واسع من مستويات الدخل ، ترتبط حقوق الملكية الفكرية بتدفقات أكبر للتجارة والاستثمارات المباشرة الأجنبية ، التي بدورها تترجم إلى معدلات أسرع في النمو الاقتصادي". ولاحظت مطبوعة أخرى للبنك الدولي صادرة عام 2002 وعنوانها ، "دليل التنمية ، والتجارة ومنظمة التجارة العالمية" ان عدداً من الدراسات دلت ، رغم عدم توفر نتائج قاطعة ، على ان أنظمة براءات الاختراع الأقوى ، يمكنها أن تعمل التالي: (1) تؤدي إلى زيادة التجارة العالمية ، (2) أن تجذب المزيد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية ، (3) ان تؤدي إلى زيادة منح التراخيص للتكنولوجيات ، وربما إلى زيادة الإنتاج المحلي ، (4) المساهمة في معدلات نمو أعلى.

يمكن العثور على مثال جيد لهذا في الأردن ، حيث تم ربط تشديد حماية براءات الاختراع بفوائد اقتصادية ملموسة (هناك مقال خاص متعلق بذلك عنوانه "الأردن يستفيد من إصلاحات الملكية الفكرية"). أصدر المعهد الدولي للملكية الفكرية تقريراً شاملاً في آب/أغسطس 2004 بحث في إنشاء



رسم تقريبي لإيلي ويتني، الذي اخترع محالج القطن وحصل على براءة اختراعه في العام 1793.

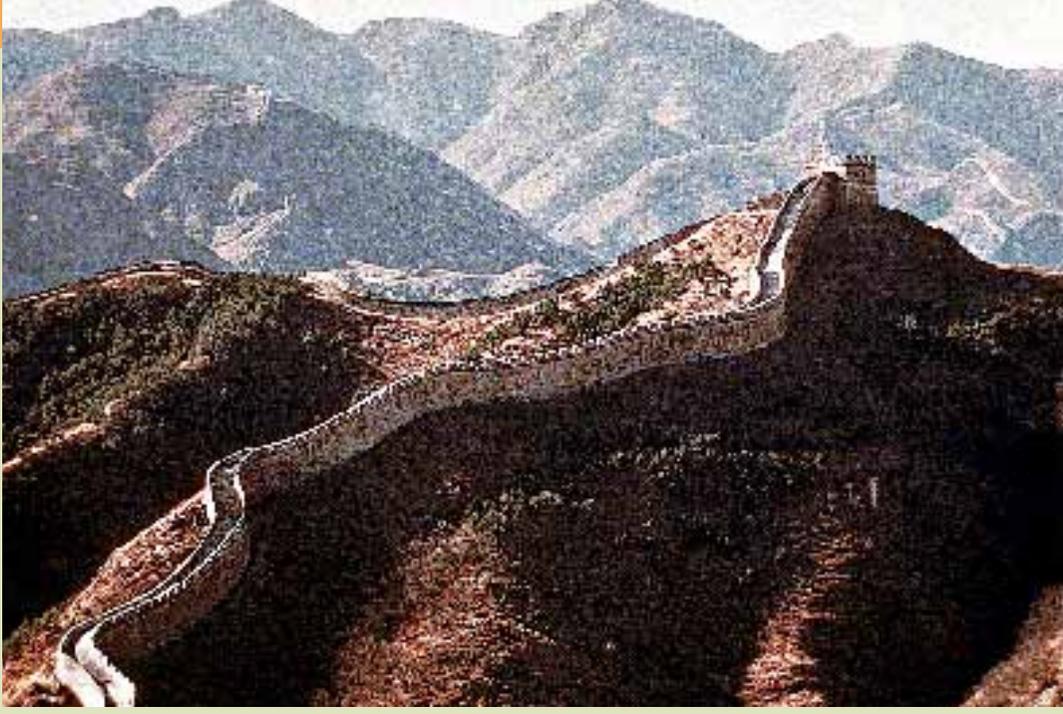
لوحة من كتالوج لمعرض لندن الدولي الذي نُظم في العام 1871 ويظهر ماكينة خياطة إلياس هاو التي تم اختراعها في العام 1845. حصل هاو على براءة اختراع الماكينة في الولايات المتحدة في العام 1846، وكان قادرا على مقاضاة شركات أخرى بسبب التعدي على حقوق براءة اختراعه.



جهاز محمي ببراءة اختراع اضاء عالما: المصباح الفيلبي للمخترع الأمريكي توماس إديسون (1879)، مع أول مصباح إنارة عملي.



بطاقة "بوكيمان" مزيفة، إلى اليسار، محمولة بجانب بطاقة أصلية في مكاتب نينتنندو في ريدموند، بولاية واشنطن. لمحاربة المزورين، تدرّب شركة نينتنندو ضباط الجمارك والشرطة في الولايات المتحدة على كيفية معرفة الفرق بين البطاقات الأصلية والمزيفة.



جودة صامدة: الزوار إلى سور الصين العظيم في الصين لا يزال بإمكانهم رؤية علامة صانع الطوب الأصلي على بعض من قطع الطوب فيه. وكانت هذه العلامات ضمانات للجودة وتحمل المسؤولية أمام الأباطرة الذين أمروا ببناء هذا الكنز الثقافي.



عندما يشتري المستهلكون السلع المزورة والمقرصنة، وفي هذه الحالة الأقراص المدمجة (سي دي) للموسيقى المقرصنة وأقراص الفيديو الرقمي للأفلام (دي في دي)، فإنهم يخسرون ضمانات الجودة والمسؤولية التي يمنحها صانعوها الأصليون.



بعض الأغلفة والعلب القديمة لأسبيرين باير، الماركة المعروفة للعقار مخفف الآلام. حصلت شركة باير الألمانية على براءة اختراع لهذا الدواء العجائبي وأطلقتها في السوق في العام 1899. الأسبيرين® هو علامة تجارية مسجلة لشركة باير أي جي.



في الولايات المتحدة، تستمر حماية حقوق النشر لمدة حياة المؤلف زائد 70 سنة إضافية لأعمال مثل الكتب والأفلام الصادرة بعد 1 كانون الثاني/يناير، 1978.



أول أقلام تلوين للأطفال يتم صنعها، في العام 1903، جاءت من Crayola® التي هي الآن علامة تجارية مسجلة لبيني وسميث.

الجدل الحالي المحيط بالملكية الفكرية ، ان نتذكر دور حماية الحرية الفكرية في حياتنا اليومية.

والولايات المتحدة تؤمن إيماناً شديداً بحماية حقوق الملكية الفكرية ، للأسباب المهيمنة أعلاه وأكثر ، وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الآخرين من أجل تعزيز هذه الحماية.

خدم إي. انطوني واين كمساعد لوزير الخارجية الأمريكية للشؤون الاقتصادية والتجارية)

ولاية ألاباما بأنه مذنب بارتكاب 28 جريمة تزوير وسوء استخدام العلامة التجارية لمبيد حشري. باع مبيدات حشرات مغشوشة وتحمل علامة تجارية مزيفة لمكافحة البعوض ، وتوحي بصورة غير مباشرة بمكافحة فيروس النيل الغربي ، إلى بلديات وشركات خاصة في العديد من الولايات الأمريكية. إذ عمل المتهم على تزوير العلامة التجارية لمبيد الحشرات ، والمصنّع ، والمواد الفاعلة فيه. وفي قضية أخرى في عام 2002 ، أدانت وزارة العدل الأمريكية رجلاً من كاليفورنيا بتهمة فدرالية تتعلق بمؤامرة لبيع حليب أطفال مزور. غير أن المتهم هرب بعد تعريضه الآلاف من أبائنا الأشد عرضة لخطر حليب الأطفال المزور إلى كندا في عام 1995. ثم أُلقي القبض عليه هناك في عام 2001 وأعيد عام 2002 إلى الولايات المتحدة لمحاكمته.

يُشكّل التزوير تهديداً خطيراً للصحة والسلامة في العالم النامي أيضاً. وتأتي إحدى أكثر القصص مأساة من الصين. ففي أيار/مايو 2004 ، أفادت وكالة الاسوشيتد برس من بكين ان 47 شخصاً أتهموا ببيع حليب أطفال مزور ، وهو عمل قالت السلطات انه أدى إلى وفاة العشرات من الأطفال. ووفقاً للتقرير ، كشفت مدهامات للشرطة لاحقاً وجود آلاف من أكياس حليب البودرة المزور التي تحمل علامات تجارية لـ 45 صنفاً مختلفاً.

أصبحت الأدوية المزيفة أيضاً مشكلة خطيرة وقاتلة في مختلف أنحاء العالم ، وخاصة في العالم النامي. وما من أحد يعرف هذا الموضوع أفضل من رئيسة الوكالة الوطنية النيجيرية لإدارة الأغذية والعقاقير والإشراف عليها ، دوروثي أكونيلي. نشرت تفاصيل قصتها في مقال على الصفحة الأولى في أيار/مايو 2004 في صحيفة وول ستريت جورنال ، تبدو كأنها تأتي مباشرة من رواية مثيرة. ولكن لسوء الحظ ، كانت حقيقية وليست خيالاً. أدى عملها لكشف ومكافحة الأدوية المزورة إلى محاولات لاغتيالها وإشعال النيران بمرافقها. لكنها واصلت عملها بشجاعة ، تحفزها في ذلك تجربتها الشخصية في خسارة شقيقتها ، التي لاقت حتفها بسبب جرعة إنسولين مزورة. إنها ، مثل الكثيرين غيرها ، فهمت المخاطر والتهديدات التي يشكّلها التزوير.

## الملكية الفكرية والمجتمع

هناك خيط مشترك يربط بين البحث السابق حول حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية. فتعزيز التنمية الثقافية ، ورعاية الابتكار والنمو ، وحماية الصحة والسلامة العامة كلها أهداف يصبو إليها الجميع. ونحن جميعاً نريد ان نعيش في مجتمعات تقدّر وتبني هذه القيم. وحرى بنا ، في

## للمعاهدات الدولية المتعلقة

# بحقوق الملكية الفكرية

بقلم بول إي. سالمون

وبصفتها التزمت بقوة باتفاقية حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) وكافة المعاهدات الدولية حول حقوق الملكية الفكرية التي سوف نناقشها أدناه ، تشجع الحكومة الأميركية بلادا أخرى على الانضمام إلى الاتفاقية حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية وتطبيقها.

الاتفاقية الدولية حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)

دخلت الاتفاقية الدولية حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية إلى حيز التنفيذ في عام 1995 كجزء من الاتفاقية التي أنشأت منظمة التجارة العالمية (WTO). تدمج الاتفاقية حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية وتبني على أحدث أوجه الاتفاقيات الأولية حول الملكية الفكرية التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ، أي معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية ومعاهدة برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية ، وهي اتفاقيات يرجع تاريخها إلى الثمانينيات من القرن العشرين.

الاتفاقية الدولية حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية فريدة من بين الاتفاقيات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية ، لأن العضوية في منظمة التجارة العالمية هي "صفقة شاملة" ، بمعنى ان الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ليست حرة في الانتقاء والاختيار بين الاتفاقيات لأنها تخضع لكافة الاتفاقيات المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية وبضمنها الاتفاقية حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية (IPR) حول العالم أمر حيوي للنمو الاقتصادي وتطور كافة البلدان في المستقبل. ولأنها تنشئ قواعد وأنظمة ، فإن المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية تعتبر بدورها أساسية لتحقيق الحماية المتينة للملكية الفكرية التي تحفز التوسع الاقتصادي العالمي ونمو تكنولوجيات جديدة.

تجدر الإشارة إلى أنه لم يكن لدى المجتمع الدولي مصدر يحدد واجبات ومعايير الملكية الفكرية قبل دورة أوروغواي عام 1994 للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي أنشأت منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي شملت الاتفاقية شعبة الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS).

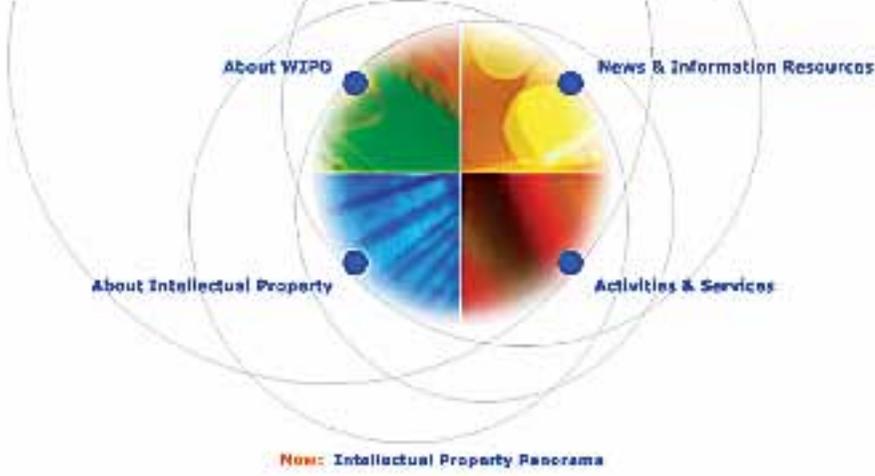
تمثل أهمية الاتفاقية حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) في ثلاثة مجالات:

(1) إنها أول اتفاقية دولية بالفعل تحدد المعايير الدنيا لحماية مختلف أشكال الملكية الفكرية.

(2) إنها أول اتفاقية دولية تنص على أحكام مفصلة لفرض تطبيق القوانين المدنية ، والجنائية ، ومراقبة الحدود.

(3) إنها أول اتفاقية دولية حول الملكية الفكرية تخضع لتسوية للمنازعات تكون ملزمة ويمكن فرض تطبيقها. وبالفعل تضع هذه الاتفاقية الأسس لإنشاء بنية تحتية قوية وحديثة لحقوق الملكية الفكرية للمجتمع العالمي.

# World Intellectual Property Organization



الصفحة الأولى للموقع الإلكتروني للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، الهيئة الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية والوكالة التي تشرف على معظم اتفاقات الملكية الفكرية الدولية.

2006 لتطبيق التزاماتها مع إمكانية الانتقال اللاحق عند الطلب. البلدان النامية التي لم تؤمن حماية لبراءات الاختراع بالنسبة لمجالات معينة من التكنولوجيا في الوقت المحدد لتطبيقها ولذلك أعطيت مهلة مدة خمس سنوات إضافية حتى الأول من كانون الثاني/يناير 2005 لتأمين مثل هذه الحماية.

في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة عام 2001، أعطيت البلدان الأقل نمواً مهلة عشر سنوات إضافية لتطبيق أحكام حماية براءات الاختراع و"المعلومات التي لا يجوز الإفصاح عنها" بموجب الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالمواد الصيدلانية.

ونظراً لأنه قد مضى عقد من الزمن على توقيع الاتفاقية حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية ومع ذلك لم تعالج بعد عدة تطورات جديدة كالمسائل المتعلقة بحقوق النشر للإنترنت والمعلومات الرقمية، والتكنولوجيا البيولوجية المتقدمة، والانسجام الدولي، وعملية وضع مقاييس أو ممارسات عالمية موحدة، فقد تم وضع الحد الأدنى لحماية حقوق الملكية الفكرية وليس سقفها الأعلى.

ومنذ التوقيع على الاتفاقية حول النواحي التجارية لحقوق

تطبق الاتفاقية حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية مبادئ تجارية دولية على الدول الأعضاء بشأن الملكية الفكرية تشمل المعاملة القومية والمعاملة حسب شرط الدولة الأكثر رعاية. تضع هذه الاتفاقية مقاييس دنيا للتوفر، والنطاق والاستعمال لسبعة أشكال من الملكية الفكرية: حقوق النشر، العلامات التجارية، المؤشرات الجغرافية، التصميم الصناعي، براءات الاختراع، تصاميم التخطيط للدوائر المتكاملة، ومعلومات لا يجوز الإفصاح عنها (الأسرار التجارية). وتنص على التغييرات المسموح بها والاستثناءات بغية تحقيق التوازن بين مصالح الملكية الفكرية ومصالح المجالات الأخرى كالصحة العامة والتنمية الاقتصادية. (للحصول على النص الكامل للاتفاقية حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية، كما على شرح لأحكامها، انظر موقع الإنترنت لمنظمة التجارة العالمية).

استناداً إلى الاتفاقية المذكورة كان المفروض من الدول المتطورة ان تكون قد طبقت أحكام الاتفاقية بالكامل بحلول الأول من كانون الثاني/يناير 1996. كان يحق للبلدان النامية الأعضاء في الاتفاقية والبلدان التي في طريق الانتقال إلى اقتصاد السوق بتأخير التطبيق الكامل لالتزامات الاتفاقية حتى الأول من كانون الثاني/يناير 2000. ومنحت مهلة للبلدان الأعضاء الأقل نمواً حتى الأول من كانون الثاني/يناير

الملكية الفكرية عالجت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) مسائل حقوق النشر للمعلومات الرقمية في ما سمي بمعاهدات الإنترنت ، وهي معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية لحقوق النشر (WCT) ومعاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية لحفلات الاداء والتسجيلات الصوتية (WPPT).

فيما يلي موجزات للمعاهدات الأخرى التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) التي تكمل الاتفاقية حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) وبالأخص في معالجة التطورات التكنولوجية الجديدة. أنظر موقع الإنترنت <http://www.wipo.int> للحصول على نصوص معاهدات المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

### معاهدة قانون العلامات التجارية

معاهدة قانون العلاقات التجارية (TLT) التي جرت الموافقة عليها في 27 تشرين الأول /أكتوبر 1992 ، دخلت إلى حيز التنفيذ في الأول من آب /أغسطس 1996. وقعت على المعاهدة ثلاث وثلاثون دولة ، ضمنها الولايات المتحدة ، وأصبحت نافذة المفعول في الأول من تموز /يوليو 2005. جرى إصدار معاهدة قانون العلامات التجارية لتبسيط الإجراءات ذات الصلة بعملية التصديق والتسجيل كما من أجل تأمين الانسجام في عمليات العلامات التجارية في البلدان المختلفة. تحقق معاهدة قانون العلامات التجارية الانسجام في إجراءات العلامات التجارية القومية في البلدان المختلفة من خلال وضع المتطلبات القصوى التي يستطيع أي طرف متعاقد فرضها.

تغطي معاهدة قانون العلامات التجارية علامات الخدمة ، أي التعريفات المميزة لشركات الأعمال التي تقدم خدمة مقابل السلع ، أي وضع "متساوٍ" في العلامات التجارية. في السابق ، كانت بلدان أجنبية عديدة تتعامل مع العلامات التجارية وعلامات الخدمة بصورة متباينة. فرضت معاهدة العلامات التجارية على الدول الأعضاء تسجيل علامات الخدمة ومعاملتها كما لو كانت علامات تجارية.

من وجهة نظر مالك العلامة التجارية تقتصد معاهدة العلامات التجارية الوقت والمال في إعداد وملء الوثائق المطلوبة لتقديم الطلب. العملية بشأن التجديدات ما بعد التسجيل ، تسجل المهمات ، وتغير الاسم والعنوان ، وتحدد سلطات التوكيل. يطلب في الوقت الحاضر من الدول الأعضاء في معاهدة قانون العلامات التجارية ان تسمح باستعمال طلبات متعددة الفئات مما يُمكن مالكي العلامة

التجارية بتقديم طلب واحد يغطي الفئات المتعددة للسلع والخدمات.

تتمثل مزية أخرى مهمة لمعاهدة قانون العلامات التجارية التي تقيد مالكي العلامة التجارية بتحريم متطلبات تقدمها المكاتب القومية للمصادقة على صحة الوثائق أو التصديق عليها كما على التوقيع في طلبات حماية العلامة التجارية والمراسلات. طلبت بلدان عديدة وجوب تصديق كاتب عدل على أية توقيع تقدم دعماً لتسجيل علامة تجارية او بخلاف ذلك التصديق عليها وفق القوانين السائدة في تلك الدولة. لم يعد ضرورياً بموجب معاهدة قانون العلامات التجارية في معظم الحالات تنفيذ هذه الإجراءات. تمكن هذه الزية مالكي العلامات التجارية بإكمال وتسجيل وثائق العلامة التجارية بسرعة أكبر وبتكلفة أقل.

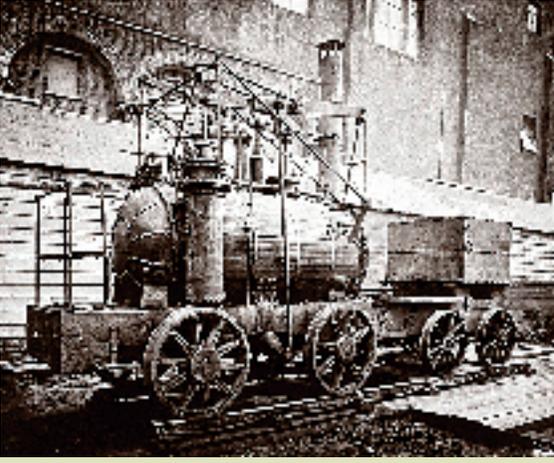
وتتمثل حسنة إضافية لمعاهدة قانون العلامات التجارية بتأمين الانسجام بين الفترة الأولية والفترة المجددة لتسجيل العلامة التجارية بين البلدان الموقعة عليها: تنص معاهدة قانون العلامات التجارية على فترة زمنية أولية لمدة 10 سنوات ، مع تجديدات لفترات 10 سنوات متتالية.

تشمل مزايا رئيسية لمعاهدة قانون العلامات التجارية إدخال نظام تقديم طلب بنية الاستعمال (مع إثبات بالاستعمال قبل التسجيل) ، وإجراءات تجديد مبسطة ، والتقليل إلى الحد الأدنى لعدد العناصر المطلوبة للحصول على تاريخ تقديم الطلب ، وإجراءات مبسطة لتسجيل التغييرات في الاسم والملكية للطلبات وتسجيلات العلامة التجارية.

بصورة إجمالية ، القصد من معاهدة قانون العلامات التجارية تسهيل التجارة الدولية: وهي مهمة بشكل خاص للأفراد وشركات الأعمال الصغيرة التي تبحث عن أسواق في بلدان أخرى. تقوم حالياً اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية حول العلامات التجارية ، والتصاميم الصناعية ، والمؤشرات الجغرافية بإجراء مفاوضات حول المراجعات المقترحة لمعاهدة قانون العلامات التجارية. أوصت هذه اللجنة الدائمة بأن تعقد الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) مؤتمراً دولياً في 31-13 آذار /مارس ، 2006 ، لدراسة تبني معاهدة قانون العلامات التجارية التي جرت مراجعتها.

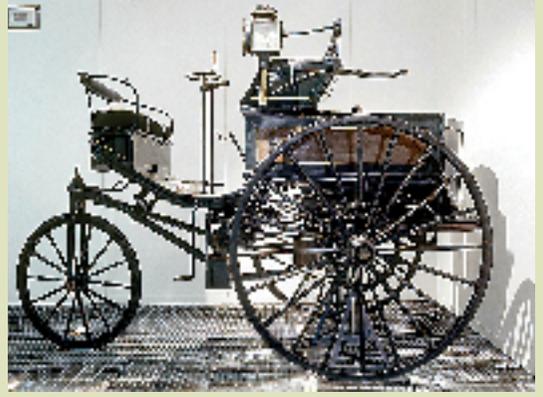
### معاهدة براءات الاختراع

معاهدة براءات الاختراع (PLT) التي تبنتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في حزيران /يونيو 2000 ، دخلت إلى حيز



طور وليام هيديلي النظام الذي أعطى القاطرات قوة دفع كافية لجر العجلات. حصل على براءة اختراع لهذا النظام في العام 1813، في نفس السنة التي كشف بها عن قاطرته البخارية الشهيرة، "بافينغ بيبي"، التي تظهر هنا خارج متحف لندن لبراءات الاختراع (وهو الذي أصبح متحف العلوم اليوم).

جهاز تسجيل "غراموفون" من تصميم برلينر، حصل إميل برلينر على براءة لشكل من أشكال التسجيل يتم فيه حفر الموجات الصوتية على قرص من الزنك في العام 1887. وأخيراً، أصبح هذا الاختراع الأساس لصناعة التسجيل.



أول سيارة بنز تعمل بمحرك، 1888. منحت براءة الاختراع الإمبراطورية الألمانية رقم 5789 إلى كارل بنز في العام 1886 لتصميم "دراجة ثلاثية العجلات ذات محرك يعمل بروح الزيت".



تفرض حداً على المتطلبات الرسمية التي قد يفرضها الأطراف المتعاقدون.

تسهل متطلبات التمثيل بالنسبة للأمر الرسمية.

تزود أساساً للتسجيل الإلكتروني للطلبات.

تؤمن مساعدة بالنسبة للحدود الزمنية التي قد يفرضها مكتب طرف متعاقد وإعادة تثبيت الحقوق عندما يتخلف مقدم طلب أو مالك عن الالتزام بحد زمني ويكون لمثل هذا التخلف عاقبة مباشرة في التسبب في فقد الحقوق.

تمنح فرصة للتصحيح أو للإضافة لادعاءات الأولوية واستعادة حقوق الأولوية.

### نظام معاهدة التعاون لبراءات الاختراع

تعود أصول معاهدة التعاون لبراءات الاختراع (PCT) إلى عام 1966 عندما طلبت اللجنة التنفيذية لمعاهدة باريس لحماية الملكية الفكرية إجراء دراسة حول كيفية التخفيف، لمقدمي الطلبات ومكاتب براءات الاختراع، من الازدواجية في الجهود المشمولة في التسجيل والحصول على طلبات براءات الاختراع لنفس الاختراع في بلدان مختلفة. تم التوقيع على معاهدة التعاون لبراءات الاختراع التابعة لمعاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية في واشنطن عام 1970 ودخلت إلى حيز التنفيذ في العام 1979. جرى تعديل المعاهدة في العام 1979، و1984، و2001، و2004.

التنفيذ في 28 نيسان/أبريل 2005. ومعاهدة براءات الاختراع هي نتيجة سنوات عدة من المفاوضات المتعددة الأطراف حول تأمين الانسجام بين الأنظمة العالمية لبراءات الاختراع. تؤمن معاهدة براءات الاختراع الانسجام في إجراءات طلب حمايات لبراءة الاختراع من أجل تخفيض أو إزالة الشكليات واحتمالات خسارة الحقوق. لا تؤمن معاهدة براءات الاختراع القانون الموضوعي لبراءات الاختراع، أي القوانين في كل بلد التي تحدد الشروط الواجب تلبيتها بغية استلام براءة اختراع في ذلك البلد. لكن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تجري حالياً مناقشات حول تأمين الانسجام في القانون الموضوعي لبراءات الاختراع.

سوف تجعل معاهدة قانون براءات الاختراع من الأسهل لمقدمي طلبات الحصول على براءات اختراع ومالكي براءات الاختراع من الحصول على براءات الاختراع والاحتفاظ بها عبر العالم من خلال تبسيط، والى حد كبير، دمج المتطلبات القومية والدولية المترافقة مع طلبات الحصول على طلبات براءات اختراع وبراءات الاختراع.

### معاهدة قانون براءات الاختراع

تبسط وتقلل إلى أدنى حد متطلبات تقديم طلب الحصول على براءة اختراع لتحديد تاريخ التقديم.

وبحلول 15 أيلول/سبتمبر 2005 كان 128 طرفاً متعاقداً قد وقعوا على معاهدة التعاون لبراءات الاختراع.

من خلال تبسيط طلبات الحصول على براءة الاختراع ، تساعد معاهدة التعاون لبراءات الاختراع المبتكرين في الحصول على حماية براءة الاختراع عبر أنحاء العالم. كما تشجع شركات الأعمال الصغيرة والأفراد في السعي للحصول على حماية براءة الاختراع في الخارج.

بموجب المعاهدة التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، يستطيع المواطنون أو المقيمون في دولة متعاقدة ، تسجيل طلب واحد للحصول على براءة اختراع يسمى طلباً "دولياً" ، مع المكتب القومي لبراءات الاختراع في بلدهم ، أو مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية كمكتب استلام. يدخل ذلك تلقائياً طلب الحصول على حماية براءة اختراع في كافة البلدان الـ 127 المتعاقدة في معاهدة التعاون لبراءات الاختراع.

تنص المعاهدة على فترة أطول من الوقت ، اي 30 شهراً ، قبل ان يتوجب على مقدمي الطلبات الالتزام بتسديد نفقات الترجمة ، رسوم التسجيل القومية ، وقبول المقاضاة في أي بلد يريدون ان يحصلوا فيه على حماية. من خلال توفير وقت طويل ومعلومات لمقدمي الطلبات لتقييم القوة المحتملة لبراءة الاختراع لديهم ولتحديد خطط التسويق ، تسمح فترة الـ 30 شهراً لمقدمي الطلبات في ان يكونوا أكثر انتقائية بالنسبة للبلدان التي سوف يسجلون طلباتهم فيها. انه تحسين رئيسي على فترة الأولوية البالغة 12 شهراً التي نصت عليها معاهدة باريس لمقدمي طلبات الحصول على براءات الاختراع.

بموجب معاهدة التعاون لبراءات الاختراع (PCT) تنشر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) "الطلب الدولي" سوية مع بيان غير ملزم إلى الأهلية المحتملة لتسجيل براءة الاختراع. هذا البيان غير الملزم يُشكّل عملية بحث و/أو دراسة أولية تقوم بها "سلطة دولية" ، أحد المكاتب الأحد عشر التي حددها المنظمة العالمية للملكية الفكرية الذين يلبون الحد الأدنى الذي قرره المعاهدة للموظفين اللازمين ومتطلبات التوثيق. يساعد البيان غير الملزم مقدمي الطلبات في تقرير ما إذا كان عليهم متابعة طلباتهم للحصول على براءة اختراع لدى المكاتب القومية أو الإقليمية. تستفيد مكاتب براءات الاختراع أيضاً من هذه البيانات غير الملزمة حول أهلية تسجيل براءة اختراع عند تقرير ما إذا كانوا يسمحون ببراءة اختراع قومية أو إقليمية تستند إلى طلبات معاهدة التعاون لبراءات الاختراع. تحدد تقارير بحث أجنبية الوثائق

الوثيقة الصلة التي تساعد مكاتب براءات الاختراع في المحافظة على الموارد في عملية الفحص وفي تحسين نوعية الفحص.

نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات التجارية

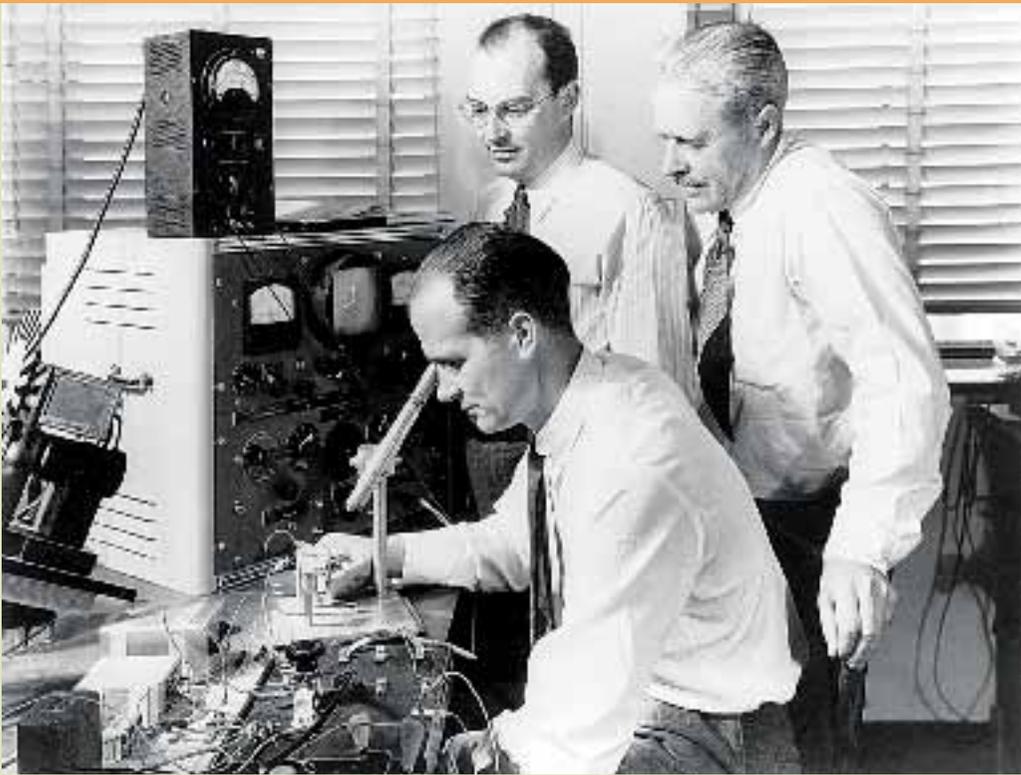
جرى تبني البروتوكول المتعلق باتفاقية مدريد حول التسجيل الدولي للعلامات التجارية ، أي بروتوكول مدريد ، في العاصمة الأسبانية في 27 حزيران/يونيو 1989 ، ودخل إلى حيز التنفيذ في الأول من كانون الأول/ديسمبر 1995 والبروتوكول هو واحد من معاهدتين تضمان نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات التجارية. المعاهدة الأولى ، اتفاقية مدريد عام 1891 تنص على تسجيل العلامات التجارية في عدة بلدان من خلال تقديم طلب تسجيل دولي واحد للعلامة التجارية إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية في جنيف.

تمّ تطوير بروتوكول مدريد لأن بعض البلدان واجهت مشاكل في تنفيذ اتفاقية مدريد وينظر إليه على انه تحسين على النظام الخاص بالتسجيل الدولي للعلامات التجارية. وكانت النتيجة ، استعمال عدد أكبر يتزايد باستمرار من مالكي العلامات التجارية لبروتوكول مدريد في كل سنة لحماية علاماتهم التجارية في دول أجنبية. وبحلول 15 أيلول/سبتمبر 2005 كان قد وقّع 66 بلداً على بروتوكول مدريد.

بروتوكول مدريد هو معاهدة تقديم طلبات وليس معاهدة لتأمين انسجام جوهري. انه يزدود طريقة تؤمن فعالية الكلفة والكفاءة لحاملي العلامات التجارية ، والأفراد ، وشركات الأعمال ، لتأمين الحماية لعلاماتهم التجارية في بلدان متعددة من خلال تقديم طلب واحد لدى مكتب واحد وبلغة واحدة ، سوية مع تسديد مجموعة واحدة من الرسوم وبعملة واحدة. بالإضافة إلى ذلك ، لا لزوم لوجود وكيل محلي لتقديم الطلب. يمكن تقديم الطلبات باللغات الإنكليزية ، أو الفرنسية أو الأسبانية.

يكون لطلب التسجيل الدولي نفس التأثير لطلب قومي لتسجيل العلامة التجارية في كل بلد من البلدان التي حددها مقدم الطلب. وبعد أن يمنح الحماية مكتب العلامات التجارية في بلد معين تتم حماية العلامة التجارية تماماً كما لو أن ذلك المكتب هو الذي سجلها.

يسط بروتوكول مدريد أيضاً الإدارة اللاحقة للعلامة التجارية بما ان خطوة إجرائية بسيطة واحدة تخدم لتسجيل التغييرات اللاحقة في الملكية أو في اسم أو عنوان حامل العلامة التجارية مع المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية



الفائزون بجائزة نوبل الدكتور وليام شوكلي (جالساً)، جون باردين (الى اليسار)، ووالتر براتين في مختبرات شركة بل للهاتف في العام 1948. أدى اختراعهم للترانزستور إلى ولادة عهد المعلومات، وفي نهاية المطاف، إلى الحاجة إلى معاهدات جديدة أو معدلة للملكية الفكرية من أجل التعاطي مع مسائل مثل أسماء المواقع على الانترنت.



A woman looks at Microsoft® products at a shop in Brussels. Thanks to the Madrid Protocol's improvements to the system for international registration of trademarks, it is easier for companies like Microsoft to protect their marks in .foreign countries



حافظت المخابز في درسدن، ألمانيا، على الأسرار التجارية للمكونات الدقيقة لكعكة عيد الميلاد لأكثر من 100 سنة. يسمح فقط لما يقرب من 130 مخبراً ومتجرأ في تلك المدينة بإنتاج هذه الحلويات التي تحمل ختم الجودة تحت العلامة التجارية المسجلة "Echter Dresdner Christstollen".



إحدى أطايب المطبخ الايطالي، وهي جبنة البارميغان، تشكل مثلاً نموذجياً للمنتجات التي تحميها اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) تحت شعار المؤشرات الجغرافية.



تكافئ حمايات حقوق الملكية الفكرية الإبداع لدى مربّي أنواع النباتات الجديدة.



تعالج معاهدتا الانترنت المسميتان: معاهدة حقوق النشر للمنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية (WIPO) ومعاهدة الأداء والتسجيلات الصوتية للمنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية (WIPO)، مسائل حقوق النشر الرقمي التي أثارها تطور شبكة الانترنت.

معاهدة بودابست حول الاعتراف الدولي بإيداع كائنات عضوية صغيرة لأغراض تسجيل براءة الاختراع الموقعة في 28 نيسان/أبريل 1977 عدلت في 26 أيلول/سبتمبر 1980. تلغي معاهدة بودابست ضرورة إيداع كائنات عضوية صغيرة في كل بلد يسعى للحصول على حماية براءة اختراع.

بموجب نصوص المعاهدة ، فإن إيداع كائن حي مجهري لدى "سلطة إيداع دولية" يلبي شروط الإيداع لقوانين براءات الاختراع الوطنية لأعضاء المعاهدة. ان "سلطة الإيداع الدولية" قادرة على تخزين مادة بيولوجية وقد حددت إجراءات تؤمن الالتزام بمعاهدة بودابست. تشمل هذه الإجراءات شروط تقرض بقاء الوديدة متوفرة طوال فترة نفاذ براءة الاختراع وان يتم تزويد العينات منها فقط إلى الأشخاص أو الهيئات المخولة لاستلامها.

يوفر إنشاء "هيئات إيداع دولية" عدة مزايا لمقدمي طلبات الحصول على براءة اختراع كما للدول المتعاقدة. يستفيد مقدمو طلبات الحصول على براءة اختراع لأن ضرورة الإيداع في العديد من البلدان التي يسعون فيها إلى الحصول على حماية لبراءة الاختراع تتقلص كثيراً. وبما ان إيداعاً واحداً لدى "أي سلطة إيداع دولية" سوف يلبي متطلبات الكشف الوطنية لأية دولة عضو ، فإن التكاليف التي يتوجب على مقدمي طلبات الحصول على براءة اختراع تصبح أقل بكثير. فباستعمال سلطة واحدة للإيداع يزيد من أمن الوديدة ، ويوفر آلية لتوزيعها. تستفيد الدول المتعاقدة لأنه يصبح بإمكانها الاعتماد على المقاييس الموحدة للمعاهدة لتأمين الإيداع الفعال والتوفر العام.

بحلول 20 أيار/مايو 2005 ، كان هناك 60 مكتباً لبراءات الاختراع يلتزمون بأحكام معاهدة بودابست و35 "سلطة إيداع دولية" في 22 بلداً مختلفاً.

المعاهدة الدولية لحماية الأنواع الجديدة من النباتات أسست المعاهدة الدولية لحماية الأنواع الجديدة من النباتات (UPOV) نظام ملكية فكرية معترف به دولياً لحماية أنواع النباتات الجديدة. تشجع المعاهدة الدولية لحماية الأنواع الجديدة من النباتات وتكافئ مهارة وإبداع المربين الذين يطورون أنواعاً جديدة من النباتات. أي فرد يطور نوعاً جديداً من النباتات ممكن أن يكون مقاوماً للأمراض ، مقاوماً للجفاف ، يتحمل البرد ، او يكون ببساطة أجمل يعتبر مخترعاً مثله مثل أي شخص آخر يحسن محرك سيارة أو يطور دواء

قبل ان يتم تشريع البروتوكول كثيراً ما كانت المتطلبات الإدارية المرهقة للنقل الاعتيادي لأصول شركة أعمال من الصعب على مالكي العلامات التجارية تنفيذ مهمات صالحة قانونياً لعلاماتهم التجارية على المستوى الدولي. يسمح البروتوكول لحامل تسجيل دولي بتقديم طلب واحد مع دفع مبلغ واحد من أجل تسجيل مهمة علامة تجارية لدى كافة البلدان الأعضاء. كما يتطلب تحديد التسجيل أيضاً خطوة إجرائية واحدة بسيطة. يدوم التسجيل الدولي عشر سنوات مع فترات تجديد لعشر سنوات متتالية.

يجوز لمالكي العلامات التجارية تحديد بلدان إضافية في حال قرروا الحصول على حماية في عدد أكبر من البلدان الأعضاء او في حال انضمت بلدان جديدة للبروتوكول.

في حال كان الطلب الأساسي ، او التسجيل الذي يستند إليه التسجيل الدولي ، قد ألغى لأي سبب من الأسباب في السنوات الخمس الأولى ، يقدم بروتوكول مدريد لحامل التسجيل الدولي فرصة لتحويل التسجيل الدولي إلى سلسلة من الطلبات القومية في كل بلد معين. تحتفظ هذه السلسلة من الطلبات بتاريخ الأولوية للتسجيل الدولي الأصلي في كل بلد. كما يحتفظ حامل التسجيل الدولي بالحقوق المكتسبة في كل بلد عضو حتى ولو أخفق التسجيل الدولي.

### نظام لاهاي للإيداع الدولي للتصاميم الصناعية

نظام لاهاي هو نظام تسجيل دولي يمكن المالكين من الحصول على حماية لتصاميمهم الصناعية بأقل قدر ممكن من الشكليات والنفقات. يتم تقديم طلب دولي واحد إلى المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية يحل محل مجموعة كاملة من الطلبات التي كانت مطلوبة في السابق في عدد من الدول و/أو منظمات بين الحكومات الأطراف في نظام لاهاي.

الإدارة اللاحقة للتسجيل الدولي أسهل بكثير بموجب هذا النظام. فعلى سبيل المثال ، يطلب القيام بخطوة واحدة فقط لتسجيل تغيير في اسم أو عنوان العامل أو تغيير الملكية لبعض أو لكافة الأطراف المتعاقدين المعنيين.

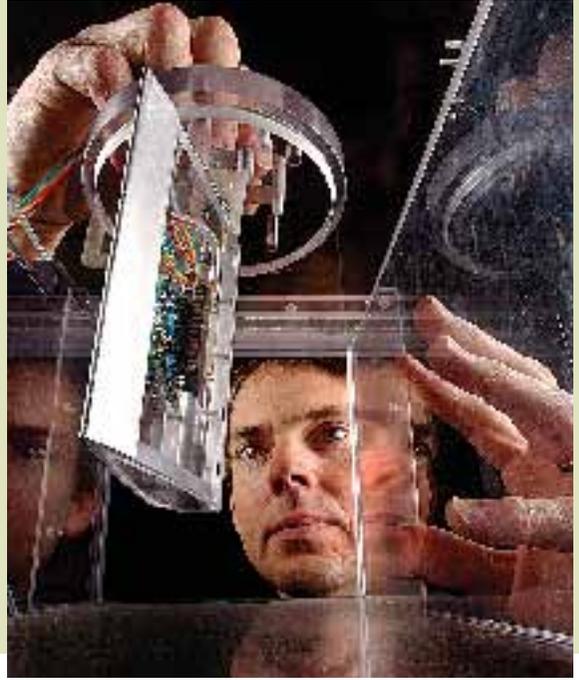
كان نظام لاهاي يتضمن 42 طرفاً متعاقداً في 26 نيسان/أبريل 2005.

معاهدة بودابست حول الاعتراف الدولي بإيداع كائنات



في العام 2001، منحت منظمة التجارة العالمية البلدان الأقل تطوراً 10 سنوات أخرى لتطبيق أحكام اتفاقيات الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) و"المعلومات السرية" على المستحضرات الصيدلانية. هنا، عالم في مختبر يجري تحليلاً كيميائياً لأقرص دواء.

سبعة أشكال من (TRIPS) تغطي اتفاقية حقوق الملكية، بما في ذلك العلامات التجارية وبراءات الاختراع. أدناه، الشعاع المحدث مؤخراً لشركة زنيث للالكترونيات. من اليمين، "زنيفرستار"، وهو جهاز محمي ببراءة اختراع من مختبرات سانديا الوطنية في الباكينج، نيو مكسيكو يهدف إلى كشف العوامل الكيميائية التي تسبب التفريجات وغازات الأعصاب المحمولة في الهواء.



الجديدة من النباتات مبادئاً قانونية أساسية للحماية تكافئ المربين لإيداعهم من خلال تزويد حقوق حصريّة لابتكارهم النباتي، وفي نفس الوقت تشجيع تطوير أنواع جديدة من النباتات.

بموجب نظام المعاهدة الدولية لحماية الأنواع الجديدة من النباتات لعام 1990، فإن الحقوق التي أدخلت حديثاً فيها، وهي الحقوق الحصريّة الممنوحة للمخترع (يشار إليها بشكل عام "حقوق المربي") تقرض حصول طرف آخر غير صاحب حقوق المربي على ترخيص من المربي كي:

جديد. الفرق الوحيد هو ان مربي النباتات يعمل مع مواد حية، وليس مع مادة جامدة لا حياة فيها.

تكون عملية خلق نوع جديد من النباتات طويلة ومكلفة في أحيان كثيرة. أما استنساخ نوع من النباتات موجود فيمكنه ان يكون عملية سريعة وسهلة نسبياً. ولذلك فإن النظام الفعال لحماية الملكية الفكرية يجب ان يكافئ الابتكار من خلال السماح للمخترعين باسترجاع استثمارهم وفي نفس الوقت نشر المعلومات حول ذلك الاختراع كي يتمكن آخرون من تحسينه. يضع نظام المعاهدة الدولية لحماية الأنواع

وقته ، فقد مرّ عليها الآن عشر سنوات ، وهي تجسد "لحظة" من الزمن. تحتاج التقدّمات التكنولوجية في تكنولوجيا المعلوماتية ، التكنولوجيا البيولوجية ، وغيرها من الحقول العلمية إلى تحديث القوانين الوطنية والدولية التي تحمي الملكية الفكرية. ولحسن الحظ ، قادت المنظمة العالمية للملكية الفكرية الطريق في تطوير معايير قياسية دولية جديدة لمواجهة هذه التحديات.

قادت المنظمة العالمية للملكية الفكرية أيضاً الطريق المؤدية إلى تبسيط وتسهيل الإجراءات الهادفة إلى السعي ، والحصول والمحافظة على الحقوق في بلدان متعددة. فمن خلال "الخدمات العالمية للحماية" التي تقوم بها ومعاهدات التوافق التي أجرتها ، وفرت على المبدعين والمكاتب القومية للملكية الفكرية قدراً كبيراً من الوقت والجهد. كما ان المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) توفر مساعدتها الفنية الممتازة لإنشاء وتحسين أنظمة لحقوق الملكية الفكرية عبر العالم. يجب ان ترجع البلدان إلى منظمة التجارة العالمية كما إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية عند تصميم أنظمتها لحماية حقوق الملكية الفكرية.

-----

بول إي. سالمون هو محام متخصص ببراءات الاختراع في مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في مكتب العلاقات الخارجية. خدم السيد سالمون أيضاً كمحلّق للملكية الفكرية في جنيف ، سويسرا حيث ممثّل الحكومة الأميركية في اجتماعات المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية. يحاضر دائماً حول موضوع القانون الدولي لبراءات الاختراع).

ينتج او يستنسخ النوع المحمي  
يكيف النوع لأغراض الانتشار  
يعرض بيع او تسويق ، استيراد ، تصدير أو تخزين النوع المحمي.

من أجل استلام حق المري ، يجب ان يبتكر المري نوعاً من النباتات ، يكون جديداً ، مميزاً ، موحداً ومستقراً. لكن بموجب المعاهدة الدولية لحماية الأنواع الجديدة من النباتات لا يحتاج مربي النباتات عموماً إلى اجازة لاستخدام انواع النباتات المحمية لأغراض غير تجارية أو اختبارية أو لأغراض تتعلق بتربية انواع نباتات جديدة تسمح أيضاً هذه المعاهدة لكل دولة عضوة بتقييد حقوق المري فيما يتعلق بأية نوعية من أجل السماح للمزارعين باستعمال جزء من محصولهم لزراعته لاحقاً في أراضيهم الخاصة. لكن يجب ان تكون هذه التقييدات ضمن حدود معقولة وخاضعة لشرط حماية المصالح الشرعية للمربي.

تعقد الدول الأعضاء في المعاهدة الدولية لحماية الأنواع الجديدة من النباتات اجتماعات كل سنتين للمجلس ، الذي هو الهيئة الدائمة للمعاهدة. تشمل الهيئات الأخرى التابعة للمعاهدة اللجنة الاستشارية ، اللجنة الإدارية والقانونية ، واللجنة الفنية المكونة من عدة أطراف عاملة فنية (TWP) عبر عدة قطاعات زراعية. تجتمع اللجنة الفنية دورياً لمناقشة الملاحظات والتقدمات المحققة في القطاعات الزراعية الأمر الذي يساعد في توحيد مقاييس الفحص بين الدول الأعضاء. يستفيد المربون أيضاً من اجتماعات هذه اللجنة ، لأن المقاييس الموحدة أكثر تؤدي إلى انسجام أكبر في تقديم الطلبات في مختلف المناطق.

كانت المعاهدة الدولية لحماية الأنواع الجديدة من النباتات تضم في 29 حزيران/يونيو 2005 ، 59 دولة عضوة ومن المتوقع ان يستمر ازدياد عدد أعضائها خلال السنوات القليلة القادمة.

طالع المزيد حول المعاهدة الدولية لحماية الأنواع الجديدة من النباتات

## الخلاصة

في عصر الإعلام والتقدم السريع في التكنولوجيا ، لا يكفي بساطة تطبيق اتفاقية النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) لإنشاء نظام قوي للملكية الفكرية. وفي حين انها كانت اول اتفاقية شاملة لحقوق الملكية الفكرية في

# الملكية الفكرية

## برامج المساعدة الفنية

بقلم اليسون أرياس

عملي تقوم به وزارة الأمن الوطني لمساعدة ضباط الجمارك على تحسين عمليات التعرف على السلع المزورة في الموانئ والنقاط الحدودية ومصادرتها.

كما تقوم أيضاً السفارات الأميركية في الخارج بتزويد وتنسيق برامج تدريب على الملكية الفكرية ، كما على نشاطات لخلق وعي عام وللتواصل . وتستثمر وزارة الخارجية موارد كبيرة لتطوير الخبرات الضرورية في مجال الملكية الفكرية لدى المسؤولين التابعين لها في الخارج ، كي يتمكنوا من دعم جهودنا الإجمالية في حقل التدريب ، بالإضافة إلى تحديد مسائل الملكية الفكرية ومعالجتها من خلال القنوات الدبلوماسية .

كما أن القطاع الخاص في الولايات المتحدة نشط للغاية . كما تقوم كل من الجمعية الأميركية لصناعة تسجيل الاسطوانات ، الجمعية الأميركية للأفلام السينمائية ، الاتحاد الأمريكي لبرامج الكمبيوتر للشركات ، المعهد الدولي للملكية الفكرية ، التحالف الدولي لمكافحة التزوير ، والشركات الأعضاء والمساهمون فيها ، بتوفير التدريب في جميع أنحاء العالم . فعلى سبيل المثال وفي كانون الأول /ديسمبر 2004 ، انضم المعهد الدولي للملكية الفكرية إلى المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية لعقد حلقة دراسية دامت ثلاثة أيام في أفريقيا الغربية شارك فيها أكثر من 70 مشتركاً ، بمن في ذلك القضاة ، والمحامون ، والخبراء في مجال الصحة العامة ورجال أعمال من نيجيريا ، وغامبيا ، والسنغال ، وغانا وبوروندي . وقد تعلّم المشاركون الدور الذي تلعبه الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية لأفريقيا الغربية ، ومشاكل الأدوية المزورة في مناطقهم ، وكيف تعمل الملكية الفكرية

تحصد البلدان التي تطبق حمايات فعالة للملكية الفكرية الفوائد من حماية ملكيتهم الفكرية ، فضلاً عن خلق بيئة إيجابية مواتية للاستثمار الأجنبي . ولكن بلدان عديدة تواجه عوائق خطيرة أمام حماية الملكية الفكرية ، مثل غياب الوعي العام بالملكية الفكرية ، والقوانين غير الملائمة ، والآليات غير الفعالة لفرض تطبيق القانون ، كما أن العديد من هذه البلدان لا يملك الموارد الكافية لمعالجة هذه المسائل .

تزود الحكومة الأميركية والشركات الصناعية الخاصة للملكية الفكرية التي تعمل انطلاقاً من الولايات المتحدة تدريباً واسع النطاق لمسؤولين أجانب ولمواطنيها . وخلال عام 2003 وفي أوائل عام 2001 ، رعى مدربون أميركيون تنفيذ 295 برنامج تدريب ، يتراوح بين التدريب الشرعي على الأقراص البصرية في الفيليبين إلى تقنيات وأساليب المقاضاة والتحقيق في مصر . وتشمل الجهات التي توفر خدمات التدريب على حماية الملكية الفكرية لدى الحكومة الأميركية ، مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية ، وبرنامج تطوير القانون التجاري الذي تديره وزارة التجارة ، ووزارة العدل ، ودائرة الجمارك وحماية الحدود ودائرة فرض قوانين الهجرة والجمارك التابعتين لوزارة الأمن الوطني ، ومكتب حقوق النشر في مكتبة الكونغرس . وتموّل وزارة الخارجية الأميركية العديد من برامج التدريب إما من خلال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون أو مكتب الشؤون التعليمية والثقافية .

وتتضمن هذه البرامج ، على سبيل المثال ، التدريب على شؤون المقاضاة التي تديرها وزارة العدل مع تعليم عملي على كيفية المحاكمة في قضية حقوق الملكية الفكرية وتدريب



قام مؤخراً المدربون الأميركيون برعاية برنامج تدريب حول المسائل القانونية على الأقراس البصرية في الفلبين. هنا مسؤولون فلبينيون من المجلس التنظيمي لتسجيلات الفيديو وقوات الأمن يصادرون صناديق من أقراس الفيديو المدمجة المقرصنة من كشك خلال مدامة في مانيلا.



موقع الإنترنت لقاعدة بيانات الحكومة الأميركية لبرامج التدريب على حقوق الملكية الفكرية.

كمحفز لصناعات الأفلام والموسيقى في بلادهم.

الناس ويقدم مجاناً.

للمزيد من المعلومات حول التدريب على الملكية الفكرية ، يرجى الاتصال بالمكتب الدولي لفرض تطبيق حقوق الملكية الفكرية ، في وزارة الخارجية على رقم الهاتف (202) 647-3251 أو على العنوان البريدي:

EB/TPP/IPE, Room 3638, 2201 C Street, Washington, D.C., 20520

(إيسون أرياس موظفة في السلك الدبلوماسي الأمريكي عملت في مكتب فرض تطبيق حقوق الملكية الفكرية التابع للمكتب الاقتصادي في وزارة الخارجية)

تركز برامج التدريب على كافة نواحي فرض تطبيق حقوق الملكية الفكرية ، كما على التنسيق بين الحكومات وأهمية العلاقات القوية بين الشرطة ، ومسؤولي الملكية الفكرية ، والسلطات القضائية وأصحاب الحقوق. كما أن تركيز جهود التدريب في مجال فرض تطبيق حقوق الملكية الفكرية على اتجاهات وطرق التهريب يعتبر أمراً حاسماً أيضاً ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للمناطق التي تساعد فيها الحدود غير المنضبطة على تسهيل الاتجار الدولي بالمنتجات المزورة والقرصنة. ومع اتخاذ الإنترنت منحى تجارياً ونشوء القرصنة عبر الإنترنت ، يساعد المدربون الأميركيون أيضاً البلدان على تطوير إطار عمل تشريعي لفرض تطبيق القانون الضروري لمعالجة هذه المشكلة المتنامية.

يتوفر كتالوج نشاطات التدريب التي تقوم بها الحكومة الأميركية والصناعة على الموقع الإلكتروني. ويشمل الموقع وصفاً مختصراً لبرامج التدريب ومعلومات الاتصال بمزودي خدمات التدريب. رغم أن العديد من هذه البرامج مخصصة للمسؤولين الحكوميين الأجانب ، فإن بعضها مفتوح أمام

# الأردن يستفيد من إصلاحات حقوق الملكية

بقلم جين هولدن

وتصاميم رقائيق شبه الموصلات في الأردن. يُفرض أيضاً تسجيل حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية. وتسجل حقوق النشر في المكتبة الوطنية وتسجل براءات الاختراع لدى دائرة تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية ، وهما تابعتان لوزارة الصناعة والتجارة في الأردن. وقد وقّع الأردن على معاهدة التعاون في مجال براءات الاختراع والبروتوكول المتعلق باتفاقية مدريد وتسجيل العلامات التجارية ، ولكن التصديق عليهما كان لا يزال معلقاً في أوائل عام 2005. وانضم الأردن أيضاً إلى معاهدات المنظمة العالمية للملكية الفكرية المعنية بحقوق النشر والتأليف والأداءات والفونوغراف.

تلتزم صناعة المستحضرات الصيدلانية الأردنية بقانون براءات الاختراع الجديد بما يتماشى مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالنواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى ذلك ، وبتوقيعها على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ، التزم الأردن بفرض تطبيق أقوى لحقوق الملكية الفكرية ، خاصة في قطاع المستحضرات الصيدلانية. ووفقاً للمسؤول الاقتصادي والتجاري في السفارة الأميركية في العاصمة الأردنية عمان غريغ لولس فإن تطبيق حقوق الملكية الفكرية قد تحسّن في الأردن. وقال إن "آليات التطبيق والإجراءات القانونية الفعالة ، غير المكتملة بعد ، تخضع لمزيد من الصقل". وأضاف أنه رغم أن تحديات مهمة ما زالت قائمة ، فإن تطبيق القانون في الأردن ضد قرصنة الأشرطة السمعية وأفلام الفيديو وبرامج الكمبيوتر بدأ ينمو من حيث الكمية ويحسن قدراته لاستهداف مناطق المشكلة.

يمكن أن تُشكّل حقوق الملكية الفكرية أداة قوية للنمو الاقتصادي. ففي الأردن ، فعلى سبيل المثال ، استفاد اقتصاد البلاد كثيراً بشكل عام وقطاع الأدوية بشكل خاص من الإصلاحات الأخيرة التي أدخلت على قانون الملكية الفكرية ؛ حيث كسب قطاع المستحضرات الصيدلانية في الأردن أسواق تصدير جديدة وبدأ الانخراط في أبحاث مبتكرة. كما ظهرت قطاعات صحية جديدة ، مثل الأبحاث السريرية التعاقدية ، وازداد التوظيف في القطاع الصحي.

انضم الأردن إلى منظمة الصحة العالمية في العام 2000 ، ليصبح العضو ال 136 فيها. وفي عام 2001 ، وقّع الأردن على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ، وهي أول اتفاقية من نوعها بين الولايات المتحدة وشريك تجاري عربي. ومن خلال هذه الاتفاقيات ، استمرت حكومة المملكة الهاشمية الأردنية في عملية من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي كانت جارية منذ عقد تقريباً. وفي الواقع ، صادق الأردن على عدة قوانين لتحسين حماية حقوق الملكية الفكرية قبل انضمامه إلى منظمة الصحة العالمية. "و شرعت الحكومة الأردنية في تنفيذ برنامج طموح لتحويل البلاد من الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى النجاح في عصر التجارة المعولمة. فالاتفاقات التجارية ، والإصلاحات القانونية والنظام القوي لحماية الحقوق الفكرية جميعها تُشكّل جزءاً من تلك الاستراتيجية" ، وفقاً للقائم بالأعمال في السفارة الأميركية في العاصمة الأردنية عمان ديفيد هايل.

وقد باتت القوانين التي تنسجم مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالنواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية الآن تحمي الأسرار التجارية ، والأصناف المتنوعة للنباتات ،

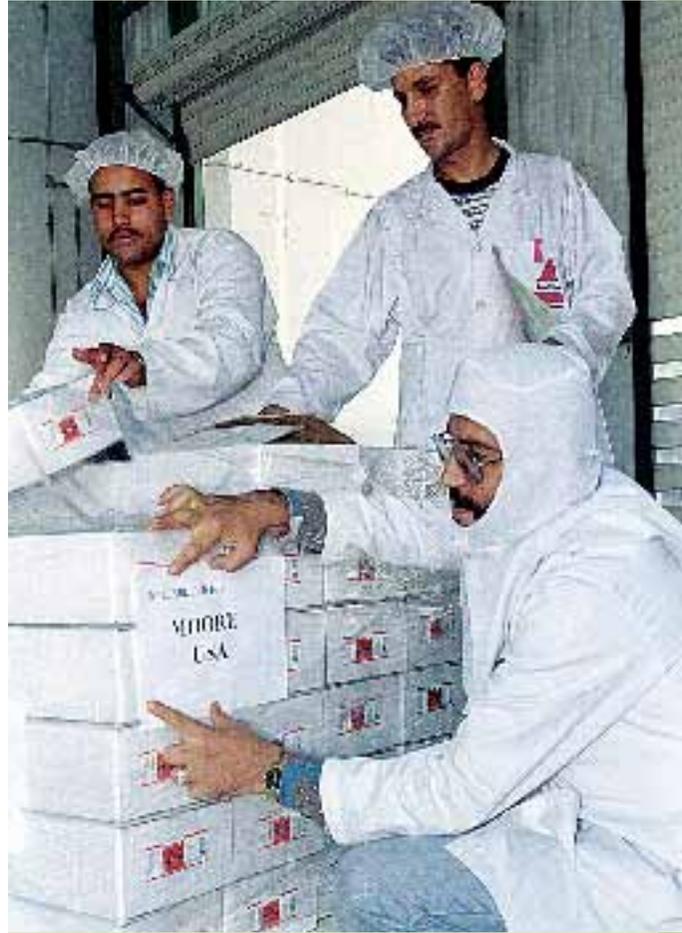
حاسماً في اتخاذ القرار ، وفقاً لسوزان فينستون ، النائبة المساعدة لرئيس الجمعية. وقالت إن "الأردن هو المكان الذي تمكنا فيه في غضون أقل من 45 يوم عمل من فتح مكتب ، والحصول على أوراق اعتماد ، وكل البنية التحتية والتصاريح القانونية التي كنا نحتاج إليها للعمل".

قام العديد من أعضاء الجمعية الأميركية لصانعي المستحضرات الصيدلانية بإنشاء مكتب أو بتوسيع نشاطاتهم التجارية في الأردن ، بما في ذلك أميركيان هم برودكتس ، أسترا-زينيكا ، سانوفي-أنتيس ، بريستول -مايرز سكويب ، إيلي ليلي ، غلاكسو سميث كلاين ، جانسن-سيلاغ ، مرك شارب أند دوم ، نوفارتيس ، أورغانون ، روش ، بفايزر ، وشرينغ-بلاو.

يُجري العديد من أعضاء الجمعية المذكورة تجارب سريرية ويرمون اتفاقيات تسويق مشترك و/أو ترخيص مشترك مع شركات أردنية. ووفقاً للمعهد الدولي للملكية الفكرية ، وهو منظمة للتنمية الاقتصادية لا تبغي الربح ومؤسسة للأبحاث والدراسات مقرها في واشنطن العاصمة ، فقد باشرت شركة بريستول-مايرز سكويب في العام 2001 بإجراء دراسة في الأردن حول المعرضين لأمراض القلب والشرايين شملت 5000 مريض ودامت ثلاث سنوات. علاوة على ذلك ، وفي العام 2004 وحده ، أجرت الشركات الأعضاء فيها 19 تجربة سريرية في الأردن على حالات مثل السرطان ، وترقق العظام ، والسكري وأمراض القلب والشرايين.

وهم يأملون من خلال التجارب السريرية أن يتمكنوا من توفير المزيد من المستحضرات الصيدلانية المبتكرة في نهاية المطاف للمواطنين الأردنيين. وسيعود الطرح السريع للمستحضرات الجديدة بالنفع أيضاً على القطاع السياحي الطبي في الأردن (مصطلح يشير إلى الناس الذين يسافرون إلى مناطق أو بلدان أخرى بحثاً عن خيارات الرعاية الصحية). ويشير تقرير صدر مؤخراً عن المعهد الدولي للملكية الفكرية إلى أن السياحة الطبية تمثل ثلثي عائدات السياحة الإجمالية في الأردن. وشدد تقرير تشرين الأول / أكتوبر 2004 وعنوانه ، إنشاء صناعات صيدلانية وبيوتكنولوجية قادرة على المنافسة عالمياً في الأردن ، أن التجارب السريرية تعزز مهارات الأطباء والمستشفيات ، وخلال العملية ، تعزز أيضاً النمو الاقتصادي في السياحة الطبية. وقال إن دراسة مسح حديثة حددت الخبرة الطبية للأطباء كسبب رئيسي لمجيء سياح الاستشفاء إلى الأردن.

أعد المعهد الدولي للملكية الفكرية التقرير في إطار شراكة مع برنامج "إنجاز مبادرات ونتائج صديقة للسوق" (أمير)،



شركة الحكمة للأدوية الرائدة في الأردن كانت أول شركة أدوية عربية تصدر أحد منتجاتها، وهو دواء لمعالجة الالتهابات لا يتضمن الستيرويد، إلى الأسواق الأميركية.

وفقاً للجمعية الأميركية لصانعي المستحضرات الصيدلانية ، فقد جعلت اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين الولايات المتحدة والأردن السوق الأردنية أكثر جاذبية للبحوث والتطوير الصيدلاني ، وكذلك للمبيعات والاتفاقيات التراخيص. وتشمل فوائد القطاع الصناعي من اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين الولايات المتحدة والأردن حماية واسعة النطاق للبيانات ، وإزالة الاستثناءات من الحصول على براءات للاختراعات البيوتكنولوجية ، والقيود المفروضة على الترخيص الإلزامي.

وفي تشرين الأول / أكتوبر 2001 ، أنشأت الجمعية الأميركية لصانعي المستحضرات الصيدلانية مكتباً لها في عمان لخدمة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كان هذا الوجود الأول لهذه الجمعية في المنطقة. وكان الالتزام الأردني بالتجارة الحرة وبممارسات الأعمال العالية المستوى عاملاً

بالمئة بين العام 1999 والعام 2002. ووصلت صادرات الأردن من المستحضرات الصيدلانية إلى 200 مليون دولار أميركي في العام 2004 ، وفقاً لتقديرات قدمتها السفارة الأميركية في الأردن. وعند جمعها مع الناتج المحلي ، سيصل الإنتاج الإجمالي للمؤسسات الصيدلانية بكل سهولة إلى ما فوق 300 مليون دولار أميركي. وقال لوليس "إن هذا يمثل تحسناً ملحوظاً مقارنة مع العام 2003 ، وهو العام الذي تأثر فيه النمو الاقتصادي بسبب الصراعات الإقليمية".

ونستخلص من تجربة الأردن أن حماية حقوق الملكية الفكرية يمكن ان تُشكّل أداة قوية للنمو الاقتصادي. وأعلنت سوزان فينستون أن "حجم السوق ، والسكان ، والجغرافيا: لا يشكل أي منهم مصيراً بحد ذاته. ولكن المصير يكمن في الإرادة السياسية للحكومات لمواجهة التحديات الهامة للإصلاح الاقتصادي".

(جين هولدن هي كاتبة مستقلة لديها خبرة في الاقتصاد ومسائل الملكية الفكرية. عملت كاتبة ومحرة في وكالة الإعلام الأميركية لمدة 17 سنة)

وهو مهول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وتقول السفارة الأميركية في عمان إن هذه الوكالة وفرت مساعدات فنية كبيرة إلى القطاعين العام والخاص في الأردن لدعم إدخال تحسينات على حقوق الملكية الفكرية خلال السنوات الخمس الماضية ، بما في ذلك المساعدة في صياغة القوانين والأنظمة.

وبناء على طلب من الحكومة الأردنية ، تقدم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أيضاً مساعدة فنية لتحسين البيئة التنظيمية لبراءات الاختراع والعلامات التجارية. وتواصل هذه الوكالة دعم الأردن لتنفيذ وفرض تطبيق قوانين الملكية الفكرية الجديدة من خلال العمل مع الجمعية الأردنية للملكية الفكرية. وتستضيف الجمعية برامج تدريب للمكتبة الوطنية ، والسلطات الجمركية والقطاع الخاص.

وخلص تقرير المعهد الدولي إلى أن "تبني حماية أقوى للملكية الفكرية يساعد في تحويل الأردن إلى اقتصاد معرفة رائد في المنطقة". ويقول إن النمو في صناعات التكنولوجيا الصيدلانية والبيوطبية أصبح قوياً منذ أن تم تطبيق نظام الملكية الفكرية بشكل أقوى. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مساهمات الخدمات الصحية في الناتج المحلي الإجمالي الأردني من 2.8 بالمئة في العام 1997 إلى 3.5 بالمئة في عام 2001 ، وارتفاع التوظيف في الخدمات الصحية بنسبة 52 بالمئة منذ العام 1997 ، كما يقول التقرير.

وقد زادت الصناعة الصيدلانية الدولية القائمة على الأبحاث من التوظيف المباشر في الأردن بدرجة كبيرة منذ العام 2000 ، وفقاً لتقرير المعهد الدولي للملكية الفكرية. وقالت شركة بفايزر إنها ضاعفت من عدد موظفيها المحليين. وضاعفت شركتنا سانوفي-افنتيز ونوفارتيس قوتها العاملة المحلية ثلاث مرات ، وزادت ميرك من التوظيف في الأردن بنسبة 50 بالمئة. ويفيد تقرير المعهد الدولي للملكية الفكرية أن هذا الوجود المتزايد والمتعدد الجنسيات يساهم بقيمة مضافة للمجتمع الأردني من خلال نشاطات ، مثل التسويق والتوزيع ، وتدريب القوة العاملة على المبيعات وتعليم الأخصائيين في مجال الرعاية الصحية وعامة الناس.

عقدت ميرك ، على سبيل المثال ، حوالي 75 برنامجاً تعليمياً واجتماعاً أكاديمياً في الأردن في العام 2004.

خُصّص تقرير المعهد الدولي للملكية الفكرية إلى أن شركات المستحضرات الصيدلانية العامة قد استفادت أيضاً من القوانين الأقوى لحماية الملكية الفكرية ، حيث ارتفعت صادرات الأدوية من الشركات الأردنية المحلية بنسبة 30

# الأشياء المزيفة تكلف أكثر



جاكى شان، أحد أشهر الاسماء في فنون الدفاع عن النفس وأفلام الحركة في العالم، في أحدث دور له: أن يصبح بلاء يعاقب المزورين في كل مكان. خلال إطلاق حملة "المزيف يكلف أكثر" في هونغ كونغ في 2 حزيران/يونيو 2005، أظهر تشان ازدياءه للسلع المزورة من خلال قطع متجر للسلع المزيفة بالمنشار وتعرية مستهلك وهمي من حذائه وملابسه المقلدة. ستكون المحطة التالية لهذه الحملة في أوروبا والولايات المتحدة.

لقد أصابني الرعب عندما اكتشفت وجود مسحوق حليب مزور. يعرف كل واحد مدى هشاشة صحة الأطفال الرضع وضرورة حمايتهم. ويستعمل هؤلاء المجرمون حتى مسحوق حليب مزور لاستغلال عامة الناس من أجل زيادة أرباحهم:

يبيعون مسحوق الحليب المزور بينما يشترون مسحوق الحليب الحقيقي لمنازلهم. وعندما يُلقى القبض على هؤلاء الناس يجب أن ينالوا عقاباً شديداً وأن يصبحوا عبرة لمرتكبي مثل هذه الجرائم الرهيبة.

ولهذا السبب شاركت في الحملة العالمية المسماة "الأشياء المزورة تكلف أكثر"، التي نظمتها الجمعية الدولية للعلامات التجارية، أملاً في رفع مستوى الإدراك حول العالم فيما يتعلق بمستوى تغلغل السلع المزورة والخطر الذي تطرحه على كافة المجتمعات. يمكنكم القيام بدوركم أيضاً، من خلال رفض شراء أشياء مزورة، لأنها تكلفنا جميعاً ثمناً باهظاً.

(جاكى تشان ممثل في أفلام المغامرات وشخصية مشهورة في رياضة الكونغ فو.)

يمثل التزوير صناعة نامية رئيسية تملك سوقاً عالمية بقيمة 500 بليون دولار. تقدّر مصادر الصناعة الإنتاج العالمي للمنتجات المزورة بأنه ارتفع بنسبة 1700 بالمئة خلال السنوات العشر الماضية. ولكن أكثر النواحي المثيرة للدهشة في هذا النمو لا تتعلق فقط بالأعداد بحد ذاتها بل أيضاً بالتنوع الواسع للصناعات التي أصبحت مراتع ساخنة للأشياء المزورة.

في هذه الأيام انتقل التزوير إلى أبعد من أشرطة الفيديو الرقمية (الدي في دي)، بضمونها أشرطة الأفلام السينمائية التي أنتجتها، وحتى الحقائق اليدوية. أصبحت المنتجات المزورة ذات شعبية في صناعات كالأغذية، والأدوية، ولعب الأطفال وحتى السيارات والطائرات. وهذا يكفي ليشكل تهديداً لأمننا، وفي الواقع فإن مجرد التفكير به يثر الخوف الشديد!

## اتخاذ إجراءات:

### كيفية مكافحة البلدان جريمة انتهاك

# حقوق الملكية الفكرية

القرصنة عبر الإنترنت ، ان غربة التكنولوجيا قائمة فعلاً ، وان شركات تقديم خدمات الإنترنت تستطيع ترشيح عمليات الإرسال التي تتم من خلال أنظمتها.

تقدّر شركة يونيفرسال ميوزيك أن نسبة تصل إلى نحو 85 بالمئة من الوسائل الرقمية (الأقراص) الفارغة القابلة للتسجيل عليها المُباعَة في بلجيكا تستعمل لاستنساخ ملكية فكرية محمية سواء كانت أعمالاً موسيقية ، أو أشرطة فيديو ، أو أفلاماً سينمائية أو برامج كمبيوتر. ويقدر الاتحاد البلجيكي لمكافحة القرصنة ، المدعوم من الجمعية الأميركية للأفلام السينمائية انه يتم يومياً في بلجيكا استنساخ حوالي 250 ألف فيلم سينمائي أو شريط فيديو محمي.

بوركيننا فاسو تسعى لمكافحة قرصنة المنشورات محفوظة الحقوق

بوركيننا فاسو التي تملك صناعة موسيقية محلية نابضة بالحياة ذات شأن ، ولكنها تعرض لهجمة من منتجات موسيقية رخيصة مقرصنة مستوردة ، عمل على صد الهجوم. ففي خريف عام 2002 عقدت وزارة الثقافة ، والفنون ، والسياحة ومكتب حقوق النشر اجتماعاً دام ثلاثة أيام لمناقشة استراتيجيات مكافحة القرصنة لما يزيد عن 10 ملايين شريط كاسيت مقرصنة ، تدخل إلى البلاد في كل سنة ، وتأتي نسبة 80 بالمئة من تلك الكمية من بلدان مجاورة. وانتهى الاجتماع بحرق حوالي 17 ألف كاسيت وقرص مدمج مقرصنة صادرها مكتب حقوق النشر ورجال الشرطة في واغادوغو ، وبوبو-ديو لاسو.

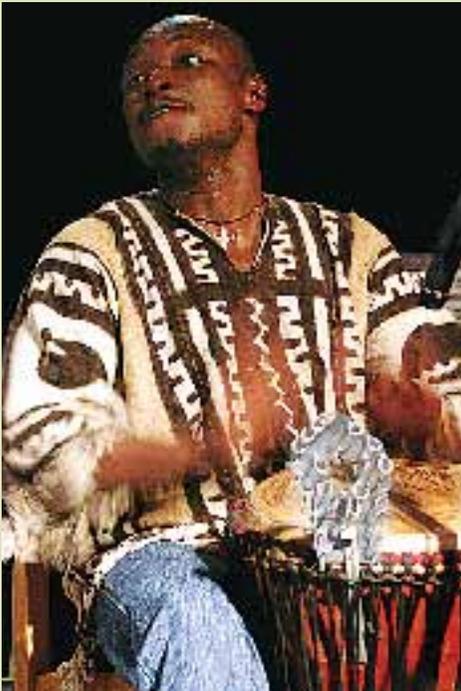
فرقة للفنون الأدائية تريح قضية في محكمة بلجيكية

حكمت محكمة في بروكسيل ضد مزود لخدمات الإنترنت (ISP) في قضية رفعتها مجموعة سابام ، وهي مجموعة بلجيكية مسؤولة عن جمع عائدات حقوق الملكية المستحقة لفنانين أدائيين. وتدّعي سابام أن هذا الحكم هو أول حكم ناجح من نوعه في أوروبا. فقد فرض الحكم الصادر في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 على شركة تسكالي ، وهي مزودة صغيرة ولكن شعبية لخدمات الإنترنت ، تجميد خدمات معينة على الشبكة تسمح لمتصفح مواقع الإنترنت باستنساخ أعمال موسيقية محمية بحقوق النشر. لم يجد القاضي أن إدارة شركة تسكالي ارتكبت مخالفة بسبب نشاطات مُستخدمي موقعها ، ولكنه وجد انه يترتب على تسكالي واجب وقف مثل هذه الانتهاكات لحقوق النشر.

تقول سابام إن هدفها هو إيقاف تبادل المعلومات من نظير إلى نظير (من طرف إلى طرف) من القرص الصلب في أجهزة كمبيوتر المستخدمين عندما يكونان متصلين عبر الإنترنت ، وهو نظام تستخدمه المواقع الشعبية الرائجة على الإنترنت لتسهيل تنزيل واستنساخ الأعمال الموسيقية. ويدّعي المدافعون عن مستخدمي الإنترنت ومتبادلو الموسيقى أن الالتزام بالحكم أمر غير ممكن من الوجهة التقنية. وهم يشبهونه بطلب التحريم لتكنولوجيا كاتب الأقراص المدمجة لأن من الممكن إساءة استعماله لإنتاج نسخ مقرصنة من الأعمال الموسيقية. وتؤكد مصادر في شركة يونيفرسال للموسيقى في بروكسيل ، وهي شركة عانت بشدة من أعمال



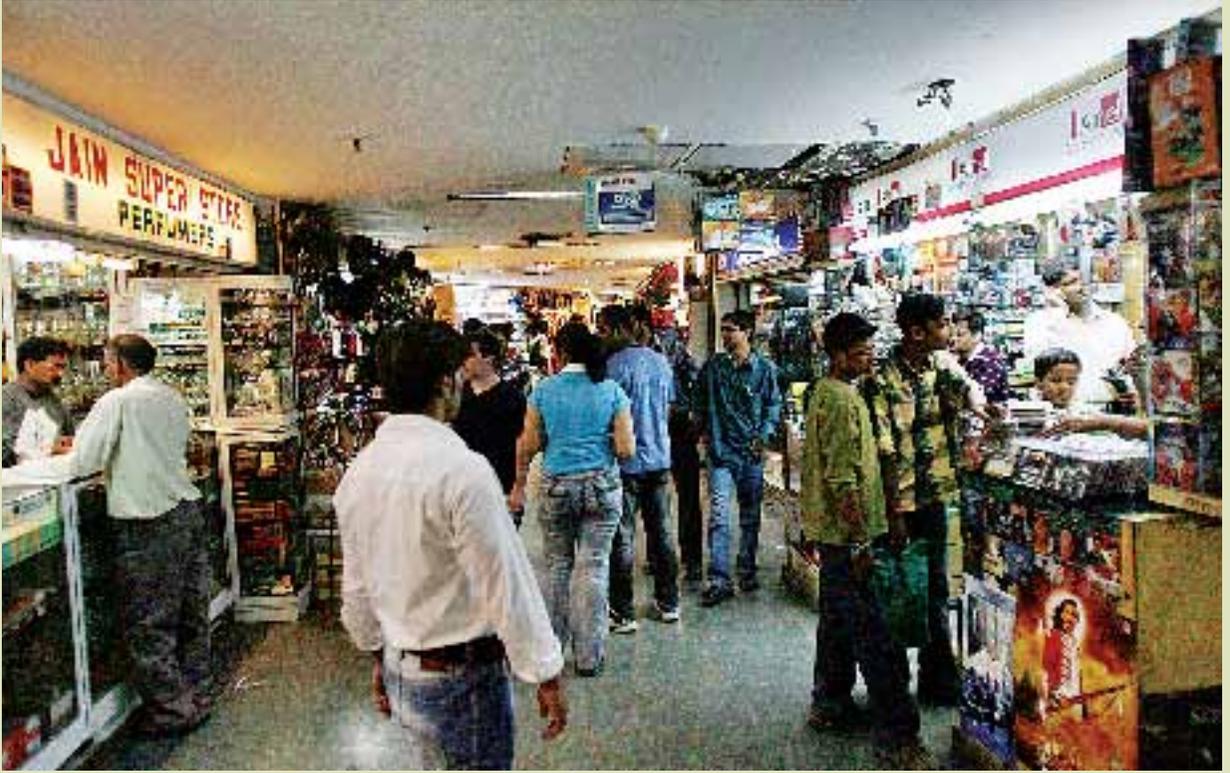
فرقة البوب الكورية الشمالية، شينهاوا، تغني وترقص في اليابان. عدلت سيؤول قانونها لحقوق النشر كي تستأصل التراجع الحاد في عائدات صناعة الموسيقى لديها.



قارح الطيلة من بوركينو فاسو يضرب على طبله في مهرجان سانت لويز للجاز في شمال السنغال. تعاني صناعة الموسيقى النابضة بالحياة لبوركينو فاسو من هجمة ضارة للمنتجات الموسيقية المقرصنة المستوردة ذات الأسعار المنخفضة.



الأقراص المدمجة المقرصنة تغمر الكثير من أسواق الدول، ما يضر بالفنانين المحليين والدوليين. هذه أقراص مدمجة مصادرة في مكتب تابع لوكالة التحقيقات الفدرالية الباكستانية في كراتشي.



أشخاص يشترون الموسيقى والأفلام وغيرها من السلع في سوق في نيودلهي. أصدرت محكمة في نيودلهي مذكرة في آب/أغسطس 2005 تمنح الشرطة صلاحيات واسعة للبحث عن الأفلام المقرصنة والاستيلاء عليها في أي جزء من المدينة.



تالين، استونيا: المنظمة الاستونية لحماية حقوق النشر تشترك مع مجموعات أخرى لتعليم جيل الشباب حول أهمية حقوق الملكية الفكرية.



تمت مصادرة أكثر من مليون قرص مدمج وقرص فيديو رقمي (DVD) ثم دمرت بعد ذلك في هذه الحملة لمكافحة القرصنة التي جرت في 15 أيلول/سبتمبر 2005 في جاكرتا بإندونيسيا.

تعزز شرطة استونيا تحقيقاتها وعمليات مقاضاة أعمال القرصنة عبر الإنترنت، ولاحظت ان القانون الجنائي الاستوني ينص على فرض عقوبة السجن حتى ثلاث سنوات على أولئك الذين ثبت إدانتهم بجريمة القرصنة عبر الإنترنت.

نادي الكمبيوتر في استونيا، منظمة غير حكومية محلية أخرى ينتمي إليها حوالي 4,500 عضو، يستعمل منحة قدمتها السفارة الأميركية لتنظيم عدة حلقات دراسية تتعلق بحقوق الملكية الفكرية وحفلات لشبكة المنطقة المحلية (LAN) للمستخدمين الشباب للكمبيوتر. وسوف تقام هذه الحلقات الدراسية بالتعاون مع المنظمة الاستونية لحماية حقوق النشر واتحاد الأعمال للبرمجيات.

### في الهند، مكتب محاماة يكافح القرصنة باستراتيجية جديدة

وضع مكتب المحاماة كريشنا وسواستري، الذي يقع مركزه الرئيسي في مومباي، استراتيجية جديدة لمحاربة انتهاكات حقوق النشر في الهند تتمثل باستعمال النظام القانوني لمضايقة صانعي المواد المقرصنة وقض مضجعهم من خلال ممارسة أساليب التفتيش والمصادرة المستمرة علاوة على رفع قضايا مدنية وجنائية متكررة.

وطبقا لما قال سونيل كريشنا، وهو من مكتب محاماة كريشنا وسواستري، فإن استراتيجيتهم تكافح الانتهاكات في الصناعات الصيدلانية وبرامج الكمبيوتر والتسجيلات السمعية والموسيقى. ونظراً لما وصفه كريشنا بأنه "ممانعة الشرطة المحلية في ملاحقة" الشكاوى حول السلع المزورة، تحوّل مكتبه الآن إلى نظام "أنطون بيلار" مع وسائل أخرى لمحاربة القرصنة. يسمح نظام "أنطون بيلار" بتعيين حراس قضائيين تابعين للمحاكم لتفتيش ومصادرة سلع يشتبه انها مزورة لأغراض التحفظ عليها بدون أي إبلاغ مسبق إلى المنتهك المزعوم. وتأمّر المحكمة أيضاً الشرطة بتأمين حماية للحارس القضائي للسلع. ويؤكد كريشنا ن هذا الأسلوب أثبت نجاحه المطلق في معالجة مشكلة برامج الكمبيوتر المقرصنة.

يقول كريشنا انه بعد المصادرة يستطيع الحصول على أمر قضائي ضد المرتكب المزعوم. يمنع هذا الأمر القيام بالتصنيع الإضافي للمنتجات المزورة أو المتاجرة الإضافية بها. ويعاقب منتهك الإنذار القضائي بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر

أطلق محمودو وبيدراغو، وزير الثقافة، والفنون والسياحة أمام المراسلين الذين يغطون أخبار الاجتماع على القرصنة صفة "سرطان" بوركينفا فاسو، وشدد على وجوب محاكمة القراصنة على جرائمهم. وبيدوره أوجز المدير العام للمكتب الحكومي لحقوق المؤلفين استراتيجية بوركينفا فاسو لمكافحة القرصنة. وسوف تشمل الاستراتيجية تأسيس منظمة مستقلة لمكافحة القرصنة، ووضع سياسة مشتركة مع البلدان المجاورة لتأمين الحدود ضد السلع المقرصنة وإنشاء محكمة شبه إقليمية تتولى النظر في قضايا حقوق النشر وتقدم تدريباً على حقوق الملكية الفكرية للقضاة، ورجال درك، ورجال الشرطة، وموظفي الجمارك، وترفع قضايا جنائية ضد القراصنة وبأئعي السلع المقرصنة، التي قدّر أنه يوجد منها حوالي 100 ألف سلعة في بوركينفا فاسو. ومعظم هؤلاء الباعة هم بائعون جوالون.

### دعم حقوق الملكية الفكرية بتحسين تعاون الحكومة والمنظمات غير الحكومية في استونيا

وقّع مجلس إدارة الشرطة في استونيا ومجلس إدارة الجمارك والضرائب فيها اتفاقية تعاونية في 27 كانون الأول/ديسمبر 2004، تسمح لهما بتحسين نظام حماية حقوق الملكية الفكرية في استونيا من خلال تبادل المعلومات حول العمليات، والتحقيقات، والإجراءات. ويعمل كلا المجلسين أيضاً بشكل وثيق مع المنظمة غير الحكومية الرئيسية المهتمة بحقوق الملكية الفكرية، وهي المنظمة الإستونية لحماية حقوق النشر (EOCP)، في عملية جمع المعلومات وتأمين الأدلة في قضايا محددة تتعلق بانتهاك حقوق الملكية الفكرية.

وصرح المدير الإداري للمنظمة الاستونية لحماية حقوق النشر، إيلمار هارغ بأن المنظمة وغيرها من المنظمات غير الحكومية الاستونية تعمل أيضا بصورة مستقلة على تعليم أفراد جيل الشباب أهمية حقوق الملكية الفكرية. إذ تمثل القرصنة عبر الإنترنت مشكلة أكثر إقلاقاً من الأفراس المدمجة المقرصنة في استونيا مع إغلاق ما معدله 50 موقع إنترنت في كل شهر بسبب المحتوى المقرصن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2004، أطلقت هذه المنظمة غير الحكومية حملة إعلامية في الصحف اليومية الرئيسية في استونيا تشرح فيها الطبيعة الجنائية لانتهاك حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت. وأفادت مصادر الحملة بأنه، ابتداءً من عام 2005، سوف

وحتى مدة قصوى تصل إلى ثلاث سنوات. ويؤكد كريشنا ان هذا الحكم يخدم بمثابة رادع ضد ارتكاب عمليات تزوير في المستقبل.

الصناعة والتجارة إلى وزارتين منفصلتين ، نظامين تطبيقيين منفصلين ، قسماً القضايا والمسؤوليات بين الوزارتين المقبلتين.

ويشير المحامي إلى قضيتين طبقت فيهما قوانين مدنية مع قوانين جنائية ونجحنا في استئصال منتج صيدلاني مزور من السوق. وقال كريشنا ان هذه العملية مستهلكة للوقت وتشمل رفع مئات من القضايا ضد مصنعين لسلع مزورة. ويقول كريشنا عن اقتناع بأنها استراتيجية ناجحة "مضمونة" لإجبار مصنع أو تاجر السلع غير الشرعية على إقفال أعمالها بصورة دائمة. ويقول ان تكلفة هذا الأسلوب هي اقل من 5 بالمئة من إجمالي المبيعات الشرعية للشركة التي يتم استنساخ سلعها.

واستناداً إلى ما أفاد مستشار الجمعية الإندونيسية لصناعة الأفلام السينمائية الذي عمل مع مسؤولين حكوميين إندونيسيين في وضع نصوص الأنظمة الجديدة ، فإن الأنظمة تفرض على الشركات الموجودة والمستقبلية التي تملك مرافق إنتاج للأقراص البصرية ما يلي:

تسجيل كل مرفق إنتاج لديهم ، وتحديد سعة الإنتاج لكل مرفق ، وأسماء مدراء كل مرفق ، لدى وزارة الصناعة. تعليق لافتات باسم الشركة على الجدران الخارجية لمصانعها بطريقة تكون مرئية بوضوح من عامة الناس.

يعتقد كريشنا ان بإمكان حكومة الهند إدخال تعديلات قليلة قد تجعل عمله أكثر سهولة. وهو يؤيد التعليم المتواصل لضباط فرض تطبيق القانون حول القرصنة. ويوصي بتفويض دوائر الجمارك الهندية بسلطة إتلاف السلع المزورة ، وهو الأمر الذي لا يستطيعون القيام به في الوقت الحاضر. كما يقترح إمكانية مقاضاة أصحاب السلع المقرصنة الداخلة أو الخارجة من الهند بموجب قانون المحافظة على العملات الأجنبية ومنع نشاطات التهريب. ويسمح هذا القانون بالسجن لمدة سنة واحدة بدون إطلاق سراح بكفالة على من يثبت قيامه باستيراد أو تصدير غير شرعي لأية سلعة.

الاحتفاظ بقوالب فقط لهذه المنتجات واستعمالها شرط أن يكون محفورا عليها رمز تعريف للمصدر (SID) الذي توافق عليه الحكومة.

الاحتفاظ بسجلات طلبات الشراء ، وكهية البولي كاربونات (المادة المستعملة لصنع الأقراص) المشتراة ، وإعداد نسخ الأقراص المنتجة ، وعينات من كل دفعة إنتاج للأقراص ، واتفاقيات حقوق النشر.

## أنظمة الأقراص البصرية التي أصبحت الآن قانوناً في إندونيسيا

التسجيل مع منظمة معتمدة دولياً تصدر رموز تعريف للمصدر مثل الاتحاد الدولي للصناعة الفونوغرافية (IFPI).

تؤمن الأنظمة إمكانية فرض عقوبات إدارية ، وبالتحديد إزالة تسجيل اسم المنتج. وبما ان أنظمة الأقراص البصرية تخضع لقانون حقوق النشر في إندونيسيا ، فهي تنص على فرض عقوبات جنائية تصل إلى السجن لمدة خمس سنوات. ودخلت هذه الأنظمة إلى حيز التنفيذ في 18 نيسان/أبريل 2005.

في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2004 وقّع الرئيس السابق لإندونيسيا ، ميغاواتي سوكارنو بوتري ، أول أنظمة في إندونيسيا تتعلق بالأقراص البصرية. وتفرض الأنظمة التي طال انتظار صدورهما على المنتجين عبر تسجيل مرافق إنتاجهم ، والاحتفاظ بسجلات الإنتاج لديهم والإبلاغ عنها وفتح أبواب مصانعهم أمام عمليات تفتيش غير معلنة مسبقاً يقوم بها محققون من الشرطة أو من دوائر الخدمة المدنية ، من بين إجراءات أخرى. ووقّعت وزيرة الصناعة والتجارة في ذلك الوقت ، ريني سواندي ، الأنظمة الوزارية التطبيقية المرافقة في 19 تشرين الأول/أكتوبر ، آخر يوم لتوليها المنصب. وأصدرت سونداي وهي تتوقع صدور قرار من الرئيس القادم ، سوزيلو بامبانغ بودهويونو ، بتجزئة وزارة

## باراغوي: استعمال القوانين ، وفرض تطبيق القوانين لحماية حقوق الملكية الفكرية

تحركت باراغواي بقوة عام 2004 بإصدار قوانين وترتيبات فرض تطبيق القوانين التي تعزز حماية حقوق الملكية الفكرية. فعلى سبيل المثال ، عملت الحكومة يداً بيد مع القطاع الخاص ودعمت إدخال مشروع قانونين يزيدان العقوبات في القضايا الجنائية لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية ، وأحد القوانين يتعلق بقرصنة حقوق النشر والآخر

بقرصنة الإشارات الكبلية ، القيام بهداهمتين في "السوق 4" في مدينة اسونسيون مع مدهامة 11 متجرأ ومصادرة الآلاف من الأقراص المدمجة وأشرطة الفيديو الرقمية المقرصنة ، وإجراء تحقيقات شملت خمس مجموعات رئيسية للجريمة المنظمة استوردت الأقراص المدمجة لأغراض قرصنة التسجيل الصوتي.

توصلت الحكومة إلى اتفاق في آب/أغسطس 2004 مع شركة فوكس سبورتس لاتين اميركا ، للتعاون في إنهاء سرقة برامج فوكس التي تعتبر من بين اكثر البرامج شعبية في باراغواي. وسمحت الاتفاقية الأولى الموقعة مع فوكس في اميركا اللاتينية لشركة فوكس والوزارة باستعمال سلطات منظم الاتصالات في البلاد (CONATEL) لسحب الإجازات الممنوحة لشركات تزود إشارات كبلية مقرصنة وهو ما يعتبر طريقة اكثر فعالية من الاعتماد بصورة حصرية على المحاكم. ومنذ ان تمّ التوصل إلى هذا الاتفاق ، توصلت أربع شركات على الأقل تزود برامج التلفزيون الكبلي إلى اتفاقات مع فوكس وأوقفت قرصنة الإشارات.

### كوريا الجنوبية: وضع الحماية للتسجيل الصوتي على الإنترنت تحت أنظار عامة الناس

لفت انتباه الناس في كوريا الجنوبية العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام الصادرة هناك خلال شهر كانون الثاني/يناير 2005 حول الإجراء الحكومي الجديد لحماية التسجيلات الصوتية. فالهبوط الحاد في الإيرادات طوال السنوات الثلاث

يتعلق بالتزوير. يرفع مشرورا القانونين العقوبات إلى السجن لمدة خمس سنوات أو أكثر ، ويتجنبان أحكاماً خاصة بجرائم تُعاقب لمدد أقل تقدم أو خيار دفع غرامة بدلاً من قضاء مدة في السجن.

الوحدة الفنية المتخصصة في باراغوي ، التي أنشئت للعمل كوحدة تنسيق للاستخبارات بين الوكالات الحكومية من أجل فرض تطبيق حقوق الملكية الفردية ، أصبحت جزءاً من وزارة الصناعة والتجارة واكتسبت سلطة تركيز اقوى على قرصنة حقوق النشر والتزوير. وشاركت هذه الوحدة في عدد كبير من أعمال فرض تطبيق القوانين بالتعاون في أحيان كثيرة مع مجموعات من القطاع الخاص. وأدت مراجعات بيانات تسجيل الشركات التي جرت بعد التعاون المتزايد (شملت مشاركة البيانات) بين الوزارة ودائرة الجمارك إلى إقفال أبواب 56 شركة مستوردة وإلغاء 73 رخصة استيراد.

يذكر تقرير أعدته الوزارة في شباط/فبراير 2005 انه نتج ، على سبيل المثال ، من كانون الأول/ديسمبر 2003 وحتى كانون الثاني/يناير 2004 من أعمال السلطات الحكومية في الباراغواي ما يلي: مصادرة 11 مليون قرص مدمج غير مستعمل ، حرق 1,600 قرص مدمج مصادر ، مدهامة خمسة مصانع لإنتاج السجائر اشتبته بأنها تنتج سجائر مزورة ، مدهامة ثلاثة مصانع كانت تنتج علب كرتون وبطاقات للسجائر المزورة ، مدهامة أربعة مستودعات خزنت فيها السجائر المزورة ، تنفيذ 15 عملية نتج عنها مصادرة منتجات مزورة متنوعة كالساعات ، لعب الأطفال ، او الهواتف الخليوية ، مدهامة 10 شركات تشغيل التلفزيون الكبلي كانت متورطة



علية بيرة تسينجتاو الأصلية (إلى اليمين) من الصين معروضة إلى جانب مُنتَجين مشابهين مسوقين في تايوان. اندلع نزاع حول قرصنة مزعومة عندما ادعت الشركة المصنعة للمنتج على اليسار، بموجب اتفاقية تعاون مع تسينجتاو، بأن الزجاجة في الوسط تنتهك علامتها التجارية.



عمال من باراغواي يفرغون صناديق تحتوي على اقراص مدمجة مهربة صودرت خلال عملية قامت بها الشرطة في اسونسيون، باراغواي.



رئيس الوزراء التايواني السابق يوشي-كون يحمل نموذجاً لقرص مدمج خلال احتجاج ضد القرصنة في تايبي. قال المحتجون إن نقشي عمليات قرصنة الأقراص المدمجة يهدد بقاء صناعة الموسيقى في الجزيرة.

مغني البوب التايواني  
"بلاك"، يعرض شارته ضد  
القرصنة.

الإنترنت لإعلام وتعليم الناس ما يتعلق بالعواقب العملية للتعديلات الجديدة التي دخلت إلى حيز التنفيذ في 17 كانون الثاني/يناير. ويشير موقع الإنترنت بصورة لابلس فيها إلى ان بإمكان الفنانين الأدائيين ومنتجي تسجيلات الفونوغرام (الرسائل الصوتية) أنفسهم فقط بث أدائهم أو تسجيلاتهم عبر الإنترنت أو عبر شبكات أخرى. فإذا أراد عامة الناس، المستخدمين، بث تسجيلات الفونوغرام عبر الإنترنت، يتوجب عليهم السعي للحصول على إذن مسبق من أصحاب الحقوق. ويدرج الموقع قوانين أصبحت الآن غير شرعية في كوريا بضمنها قوانين تتعلق بتحميل ملفات أعمال موسيقية وأعمال أخرى محمية بحقوق النشر على موقع الإنترنت، وصفحات عناوين مواقع الإنترنت الصغيرة، ومقاهي الإنترنت

الأخيرة لصناعة الموسيقى في كوريا الجنوبية، أثر على أصحاب الحقوق المحليين والأجانب، ودفع الحكومة إلى إدخال تعديلات على قانون حقوق النشر في البلاد الذي نص على وجوب الحصول على إذن مسبق من أصحاب الحقوق قبل ان ينزل ويستنسخ أي فرد أعمالاً موسيقية من الإنترنت. وفي جهد لحماية "المستقبل الثقافي" لكوريا، وعلى وجه الخصوص "الموجة الكورية" من الموسيقى الشعبية، والمسرحيات التلفزيونية، والأفلام السينمائية التي تنتشر في آسيا، عملت الحكومة بطريقة نشطة جداً من أجل رفع مستوى الوعي العام للقواعد الجديدة.

عرضت وزارة الثقافة والسياحة معلومات على موقعها على

او المدونات ، وتحميل ملفات أعمال موسيقية بهدف مشاركة الملف مع مواقع إنترنت ، وصفحات عناوين مواقع الإنترنت الصغيرة ، ومقاهي الإنترنت ، أو المدونات المغلقة. وتبدو الحملة الحكومية على انها باتت تعطي ثمارها. فقد أبلغت شركات التسجيل انها تلقت بالفعل استفسارات من بعض مزودي الخدمات الموسيقية الموصولة بالإنترنت الأصغر حجماً يطلبون فيها عقد اجتماع لمناقشة تفاصيل العقد.

علاوة على ذلك ، يتبنى ثلاثة أعضاء في الجمعية الوطنية اقتراح قانون لمراجعة قانون حقوق النشر في كوريا من جديد. وقد يمنح القانون حقوقاً إضافية ذات شأن إلى المنتجين والمؤدين تشمل حق الاتصال بعامة الناس. وبدوره ، وضع قسم الألعاب والموسيقى في وزارة الثقافة والسياحة اقتراح قانون جديد للترويج للأعمال الموسيقية لدراسته من قبل الجمعية الوطنية التي قد تدخل حمايات إضافية للتسجيلات الصوتية ، كما يخول الوزارة تشكيل وإدارة فريق تفتيش للتحقيق في قضايا تتعلق بالفونوغرام (الرسائل الصوتية) ومناولتها.

## أكبر مداهمة في سريلانكا تكتشف مصنع طباعة سري للأقراص

رغم ان بيع الأقراص وأشرطة الفيديو المزورة أمر شائع في سريلانكا ، كانت الحكومة تقترب ان الأقراص المعروضة للبيع جرى استيرادها إلى سريلانكا من مناطق أخرى في آسيا. ثم في ليلة 9 تشرين الأول/أكتوبر 2004 داهمت قوات شرطة كانت تحقق في نشاطات جنائية أخرى مصنعاً لإنتاج الأقراص المدمجة لم يكن معروفاً في السابق ، هو أوبتيكال ميديا برايفت ليمتد. يملك ويدير هذا المصنع مواطنون من ماليزيا ، وبدأ المصنع يعمل منذ أوائل تلك السنة ، وبصورة مثيرة للسخرية ، كشركة وافق عليها مجلس الاستثمار ، الوكالة الحكومية لتعزيز الاستثمار الأجنبي في سريلانكا. وداهمت قوات الشرطة أيضاً السوق الرئيسية في كولومبو وصادرت عدداً كبيراً من منتجات وسائل الإعلام البصرية. ونشرت أنباء المداهمات لباعة أقراص مدمجة مزورة آخرين وتوقف معظم المتاجر عن عرض نسخ مزورة تحمل ماركة إيغل (النسر) التي ينتجها المصنع.

الذي يجعل من الممكن احتساب أعداد الأقراص المدمجة وأشرطة الفيديو الرقمية التي تمت قرصنتها. وأبلغ الشرطة مخبرون بأن شاحنة نقلت تقريباً 175 ألف قرص وبعض الأختام خلال الليلة السابقة ، وافترض المسؤولون الرسميون انه نظراً للعدد الكبير من الأقراص المشمولة ووجود عدة مئات من أقراص مايكروسوفت الصينية ، بأن المصنع لا بد وانه قام بصنع أقراص غير شرعية لتصديرها ولاستهلاكها محلياً أيضاً.

تقول السفارة الأميركية في كولومبو ان مجموعة العمل لديها المكونة من القطاع الخاص والقطاع العام لحقوق الملكية الفكرية ساعدت في تنسيق دعم القطاع الخاص الذي يشمل حقوق مايكروسوفت ، وذلك دعماً للتحقيقات المستمرة التي تقوم بها السلطات الحكومية في سريلانكا.

## تايوان تقوي قانون حقوق النشر

صادق المجلس التشريعي يوان في تايوان بتاريخ 24 آب/أغسطس 2004 ، على قانون جديد يغلق فجوات المهارب الموجودة في أحكامه ، وكانت قد جرت المصادقة عليه عام 2003. يجعل القانون الجديد أية تكنولوجيا او معلومات تستعمل للتحايل على "إجراءات مكافحة القرصنة" ، جريمة يعاقب عليها بالسجن حتى سنة واحدة مع أو بدفع غرامة تصل تقريباً إلى 8 آلاف دولار أميركي. كما يسمح هذا القانون للدائرة الجمركية في تايوان بمصادرة السلع ، بانتظار تحديد أصالتها. لكن يتوجب على أصحاب الحقوق مواصلة اتخاذ إجراءات لتقديم طلب للحصول على المصادرة مع أو المبادرة برفع قضايا جنائية او مدنية من أجل حماية حقوق ملكيتهم الفكرية وذلك خلال ثلاثة أيام ، وبخلاف ذلك يتوجب على دائرة الجمارك تحرير السلع.

ألغى قانون عام 2003 أحكام الحد الأدنى القضائية على المزورين ، ومنح القضاة حق تقرير السماح لمنتهكي حقوق الملكية الفكرية بأن يدفعوا غرامة بدلاً من قضاء فترة في السجن. وكان معظم قرصنة المواد محفوظة حقوق الملكية الفكرية يجدون ان دفع هذه الغرامات الطفيفة يشكّل تكلفة مبررة لقيامهم بأعمالهم. وينص القانون الجديد على أحكام بالسجن تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات للمتورطين في بيع أو تأجير أي أقراص بصرية تنتهك حقوق النشر وتغريمهم أيضاً بدفع ما يتراوح بين 16,100 دولار ، و161,000 دولار.

كان لدى المصنع منتجات موسيقية ، وسينمائية ، وبرامج كمبيوتر وصنع أقراصاً مدمجة باستعمال راتنج البولي كاربونات

# الأسلوب الأمريكي

## الموارد الوراثية الجينية والمعارف التقليدية والتراث الفولكوري الشعبي

بقلم جين هولدن

التجارية (USPTO) ان الولايات المتحدة تحترم وتدرك أهمية حماية الموارد الوراثية ، والمعارف التقليدية ، والمواد أو الأمور التي تعبر عن التراث الشعبي من خلال تسهيل المشاطرة العادلة للفوائد ، وإلغاء براءات الاختراع الممنوحة خطأً ، والقضاء على إساءة استعمال المعارف التقليدية ، والمحافظة على التعبيرات المتعلقة بالتراث الشعبي.

كان على الولايات المتحدة ، كبلد مكون من أناس قدموا من مختلف أنحاء الكرة الأرضية ، بالإضافة إلى أكثر من 560 قبيلة أمريكية أصلية ، ان تعالج ما لا تحصى من الهواجس بشأن هذه المسائل المعقدة في أحيان كثيرة. وشددت لوري قائلة: "لقد أوجدنا حلولاً لهذه المسائل من خلال الأساليب القومية." ويعتمد بعض هذه الحلول على القوانين الأمريكية لحماية الملكية الفكرية سارية المفعول في حين لاتعمل ذلك حلول أخرى. فمثلاً ، تستعمل شركات الأعمال القبلية القوانين المؤسسة لحماية الملكية الفكرية بينما تؤمن حماية التعبيرات المتعلقة بالتراث الشعبي للأميركيين الأصليين من خلال أنواع أخرى من القوانين ، والبرامج ، وحتى المتاحف.

أما في الحلبة الدولية ، فقالت لوري ، إن الولايات المتحدة تقف في طليعة عملية تطوير اتفاقيات تص على مشاطرة الفوائد مع بلدان المصدر بشأن مواردها الوراثية. وأضافت: "لقد قدنا العالم دوماً في عمليات التفاوض حول هذه الأنواع من الترتيبات ونشجع بالتأكيد بلدانا أخرى على القيام بذلك."

وقالت لوري إن الولايات المتحدة تواقه لمشاطرة تجاربها مع

الموارد الوراثية الجينية والمعارف التقليدية والتراث الفولكوري الشعبي

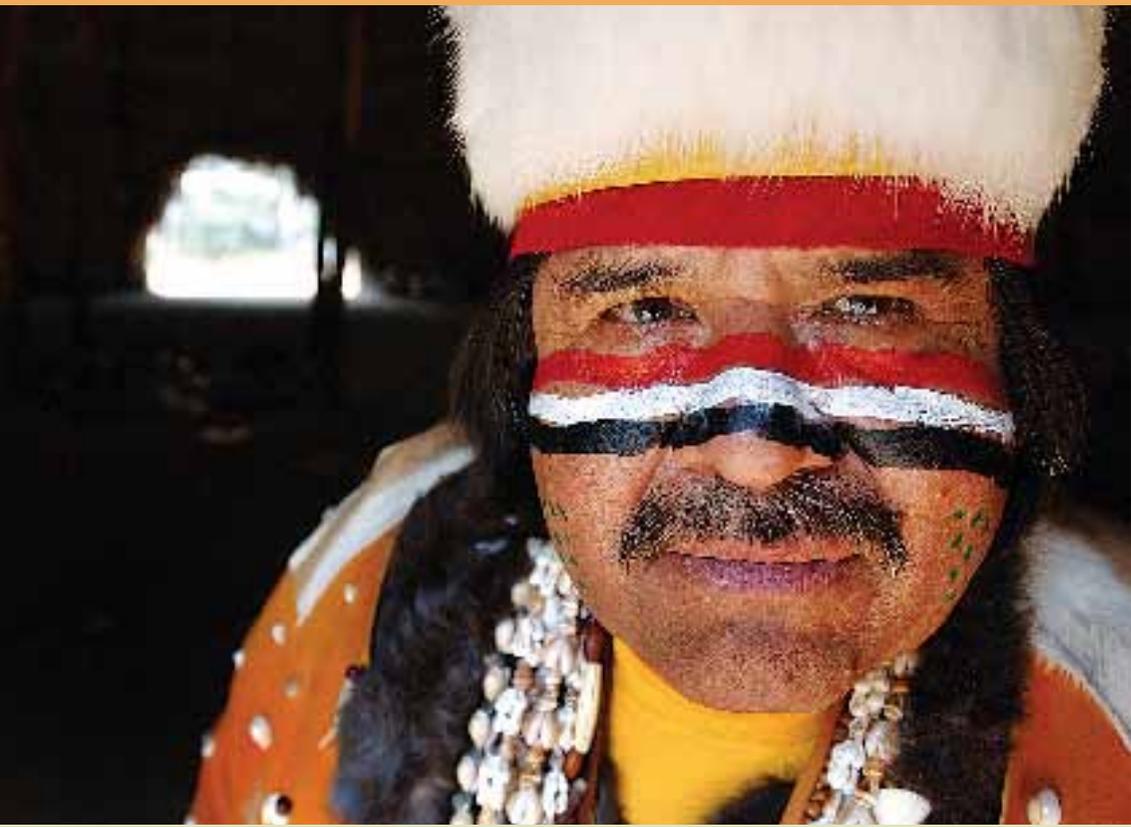
تفاوض وكالة حكومية أمريكية حول اتفاقية تعاونية مع منظمة أبحاث جامعية في البرازيل لدراسة النباتات في ذلك البلد كمصادر محتملة لإنتاج عقاقير لمكافحة داء السرطان.

وهناك أفراد من قبيلة أمريكية من السكان الأصليين ينشئون قاعدة بيانات يسجلون فيها كافة المعارف الثقافية ، والتاريخ ، والممارسات ، والفنون العائدة لمجتمعهم الأهلي.

وتوقع شركة أمريكية تسعى لدراسة الكائنات الحية المجهرية في المتنزّه القومي "يلوستون" اتفاقية تعاونية للأبحاث والتنمية مع الحكومة الأمريكية تنص على مشاطرة أية فوائد تتحقق من أية عملية تجارية.

مع أن هذه الوضعيات تبدو غير مترابطة فهي منطوية على شيء مشترك: وهو أنها كلها آليات تهدف إلى حماية قيمة الموارد الوراثية الجينية ، والمعارف التقليدية ، والتراث الشعبي ، وهي العوامل الثلاثة التي تشابك وتتداخل أحيانا كثيرة في الحياة اليومية للمجتمعات الأهلية الأصلية. فمثلاً ، قد يشمل دواء شاف تقليدي إعداد نبتة محلية بناء على وصفة تم تناقلها من جيل إلى جيل وصار استهلاكها جزءاً من طقوس ثقافية.

تقول ليندا لوري ، وهي محامية تعمل في مكتب العلاقات الدولية التابع للمكتب الأميركي لبراءات الاختراع والعلامات



انطوني موراليس من قبيلة غابريلينو الهندية الاميركية في مهرجان النياواو في كاليفورنيا. وضعت الولايات المتحدة مجموعة من الحلول للحفاظ على المعرفة التقليدية لقبائلها وعلى فولكلورها ومواردها الوراثية.



مجموعة متنوعة من العلاجات بالأعشاب، والبعض منها كان علاجات شفائية تقليدية منذ عدة قرون.

المجتمعات الأهلية الأصلية والمحلية والمحافظة عليها، وصيانتها ”، وتعزيز التطبيق الأوسع لهذه المبادئ بموافقة مالكي مثل هذه المعارف والممارسات.

بلدان أخرى في المنتديات الدولية، ولكنها حذرت قائلة ”إن لدى كل بلد قضايا مختلفة لا بد من إيجاد حلول لها بصورة مختلفة، فالمعيار الواحد لا يلائم الجميع.“

### ما هي القضايا؟

استمر المجتمع الدولي منذ العام 1991 بالعمل لتحقيق فهم أفضل وتطبيق أحكام المادة 8j ضمن إطار عمل منظمة التجارة العالمية (WTO) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) عدا عن منظمات أخرى. ودافعت عدة بلدان نامية عن إنشاء أشكال جديدة من الحماية القانونية لمثل هذه الموارد في جلسات المنظمة العالمية للملكية الفكرية، واستجابة منها لهذا المسعى شكلت الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية لجنة تضم عددا من الحكومات (IGC) لتعمل بمثابة منتدى دولي لمناقشة العلاقة بين الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتراث الشعبي.

في العام 1993، دخلت إلى حيز التنفيذ المعاهدة الخاصة بالتنوع الأحيائي (CBD)، وتمثل هذه المعاهدة التزاماً من الدول بالمحافظة على التنوع الأحيائي، واستعمال الموارد الأحيائية بصورة تحافظ على استدامتها، ومشاطرة الفوائد الناتجة عن استعمال الموارد الوراثية بصورة منصفة وعادلة. وتضع المادة 8j) من المعاهدة رابطاً بين المعارف التقليدية، والتراث الشعبي، والموارد الوراثية الجينية من خلال دعوة الدول إلى ”احترام المعارف والابتكارات، وممارسات

قليلة من المتاجرة بالمعارف التقليدية.

## التراث الفولكلوري الشعبي

في الولايات المتحدة ، يتمتع التراث الشعبي بالحماية بوسائل مختلفة تتراوح بين قوانين أميركية عادية للملكية الفكرية وقوانين وبرامج صممت خصيصاً لحماية الإرث الثقافي والمحافظة عليه لسكانها الأصليين.

من هذه الآليات قانون الفنون والحرف للهنود (الأميركيين الأصليين) ، وهو قانون فدرالي صدر عام 1935 وجرى تعديله عام 1990. ويحرم هذا القانون الذي ينص على الصدق في الإعلان ، تسويق منتجات توصف بشكل خاطئ على أنها من صنع أميركيين أصليين. ويشمل هذا القانون كافة الفنون والحرف التقليدية والمعاصرة الهندية أو التي تتبع نمطاً هندياً كصناعة السلال والمجوهرات والأقنعة والبسط. وقد يتعرض أي فرد أو شركة ينتهك هذا القانون لعقوبات مدنية أو جنائية أو لكليهما.

جرى إنشاء قاعدة بيانات العلامات المميزة الرسمية للقبائل الأميركية الأصلية لدى مكتب العلاقات الدولية التابع للمكتب الأميركي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية (USPTO) في العام 2001 استجابة لهواجس عبّر عنها أميركيون أصليون حول المحافظة على تعابير تراثهم الفولكلوري الشعبي. فالعلامات المميزة الرسمية ليست تصاميم محمية بالعلامة التجارية ، فهي علامات مميزة حددتها قبائل مختلفة أميركية أصلية وجرى الاعتراف بها على مستوى الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات على أنها الشعارات القبلية الرسمية لهم. ويضمن إدخال العلامات المميزة الرسمية في قاعدة البيانات قدرة محامي التحقيق على تحديد أية علامات مميزة رسمية قد تمنع تسجيل علامة في حال كانت هذه العلامة توحى بوجود صلة كاذبة بالقبيلة.

بالإضافة إلى ذلك ، يدقق محام لدى مكتب العلاقات الدولية التابع للمكتب الأميركي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية وذو خبرة ومعرفة وثيقة في هذا الحقل بكافة طلبات تسجيل أي علامة تحتوي أسماء قبائل ، أو شبيهات يمكن التعرف على أنها تخص أميركيين أصليين ، أو رموز يفهم منها أن أصلها يعود إلى أميركيين أصليين ، وأية طلبات تسجيل أخرى يعتقد مكتب العلاقات الدولية التابع للمكتب الأميركي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية أنها تشير ضمناً إلى وجود علاقة مع أميركيين أصليين.

لكن ما الذي تعنيه هذه العبارات الثلاث؟ والجواب في نهاية المطاف هو أنه لا توجد في أية تعريف موحدة لها. وتحدد المادة 2 من معاهدة التنوع الأحيائي عبارة "موارد وراثية" على أنها تعني "المواد الوراثية الجينية التي لها قيمة فعلية أو محتملة". وتشير عبارة مواد وراثية إلى أية مادة نباتية أو حيوانية أو جرثومية أو أصل آخر يحتوي وحدات وظيفية للوراثة.

وطبقاً للمكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، تشير عبارة "المعارف التقليدية" إلى أنظمة معرفية يتم نقلها بوجه عام من جيل إلى جيل ، وتتعلق بشعب معين أو بمنطقة معينة ، وتشمل ابتكاراتهم وإبداعاتهم وتعابيرهم الثقافية. وبصورة محددة كانت بعض أشكال المعارف التقليدية موجودة منذ مدة طويلة جداً. لكن لم تكن مثل هذه المعارف جامدة بل كانت تتطور باستمرار استجابة للبيئة المتغيرة. قد تنصب المعارف التقليدية على عناصر طبيعية كالترسبات المعدنية ، أو أمكنة وجود سمك السلمون ، أو الخصائص الشفائية لنباتات محلية ، أو ممارسات إدارة الأراضي ، أو التكنولوجيات الزراعية. اعترفت لوري بأن من المحتمل ان يرغب بعض مالكي المعارف التقليدية إبقاء أوجه معينة من معرفتهم سرية أو محصورة بأفراد أو مجموعات معينين. وقالت إنهم في هذه الحالة قد يرغبون باتخاذ خطوات لحماية معرفتهم على اعتبار أنه سر تجاري. وفي الولايات المتحدة ، يعتبر انتهاك سر تجاري نوعاً من المنافسة غير المنصفة.

وفي الولايات المتحدة ، تقوم بعض القبائل الأميركية الأصلية بفهرسة قيمها القبلية بطريقة تلي الحاجة للتوثيق والحاجة إلى تقييد إمكانية وصول الأجانب إلى المعلومات. وطبقاً لما يقول إريك ويلسون ، فإن قبائل تولاليب في ولاية واشنطن ، مثلاً ، طورت جردة كمبيوتر رقمية متطورة أطلقت عليها اسم "قصص ثقافية" تحدد من يحق له الوصول إلى أية معلومات تقليدية حول معارفها ، وتاريخها ، وثقافتها ، أو ممارساتها. ويملك بعض المستخدمين إمكانية غير محدودة للوصول إلى هذه المعلومات بينما لا يملك آخرون ، مثل المدققين الأميركيين في صحة براءات الاختراع ، سوى إمكانية وصول محدودة.

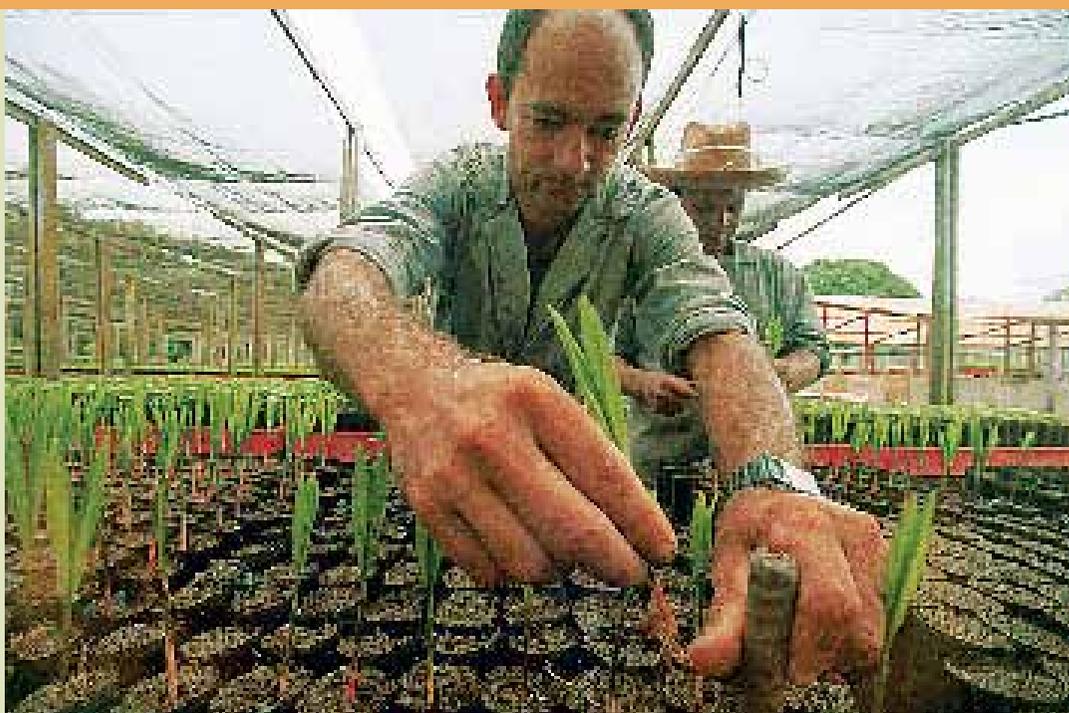
يريد بعض مالكي المعارف التقليدية ان يتأكدوا من شمول أية اكتشافات مستمدة من معرفتهم التقليدية مشاطرة منصفة في الفوائد. وقد ترغب هذه التجمعات الأهلية في التفاوض حول اتفاقيات تعاقدية بشأن مشاطرة الفوائد من منتجات أو عمليات تنشأ من خلال أبحاث تستعمل معرفتهم التقليدية. لكن لوري حذرت بأنه قد يكون من الخطأ توقع حصول ربح مفاجئ من مثل هذه العقود ، فحتى هذا اليوم لم تحصل إلا فوائد مالية



فرقة الرقص الوطني الكورية في رقصة جانغوشوم التقليدية. تريد بعض البلدان حماية حقوق الملكية الفكرية لرقصاتهم وغيرها من اشكال التعبير الفولكلوري في الولايات المتحدة، هناك أيضاً أنواع أخرى من القوانين التي تحمي الفولكلور الشعبي.



فرقة كمبودية تؤدي رقص وموسيقى الخمير الكلاسيكية والفولكلورية.



عامل بالقرب من ترومبيتاس، البرازيل، مع براعم جديدة لنباتات محلية سيتم استخدامها في اعادة تشجير وتجديد موارد البلاد الجينية الغنية.



عالمة النباتات وعلاقتها بالمجتمعات الإنسانية تفحص عينة من الجوز البرازيلي في حديقة النباتات في نيويورك، التي جمعت على مدى سنوات نباتات من اميركا اللاتينية بموجب برنامج لتقاسم الفوائد مع بلدان المصدر.



سيسيليا بيرشام تتصفح مجلدا كان يستخدم لتعليم مفردات وقواعد لغة قبيلة والا والاهندية الاميركية في محمية اوماتيلا الهندية في اوريغون.



موظف في جامعة نورت كارولينا في مجموعة الحياة الفولكلورية الجنوبية لتشايل هيل، وهي من المؤسسات الاميركية العديدة التي تحفظ وتحمي وتوزع اشكال التعبير الفولكلوري الاميركي.

الفوائد مع تلك الدول من أجل اكتساب إمكانية وصول منصفة إلى الموارد الوراثية أو إلى المعارف التقليدية كما تقول ليندا لوري إن "هناك العديد من قصص النجاح" التي تشمل اتفاقيات وعقوداً تعاونية للتعامل جرى التفاوض عليها وفق شروط مفيدة متبادلة.

يقول العالم الدكتور غوردون كراغ، "سبق المعهد القومي لأمراض السرطان معاهدة التنوع الأحيائي بحوالي ثلاث أو أربع سنوات" في التفاوض حول اتفاقيات مع بلدان المصدر بشأن مواردها.

شرح كراغ، رئيس فرع المنتجات الطبيعية لبرنامج المداواة التطويرية لدى المعهد القومي لأمراض السرطان، أنه في الثمانينيات من القرن العشرين، باشر المعهد القومي لأمراض السرطان بتطوير سياسات للتعاون مع بلدان المصدر حول استعمال مواردها في الأبحاث الهادفة إلى إيجاد علاجات أكثر فعالية للسرطان. وتنص هذه الاتفاقيات على فوائد على المدى القصير قد تستحق لدول المصدر دون الحاجة إلى الانتظار ورؤية ما إذا كانت هناك اكتشافات واعدة قد استخرجت من مواردها. وقال إن الفوائد شملت تدريب علماء من بلد المصدر في مختبرات المعهد القومي لأمراض السرطان أو في مختبرات جامعات أميركية، ونقل التكنولوجيا.

وأضاف كراغ أنه "يقال عادة أن فرص تحول اكتشاف إلى منتج تجاري هي واحدة بين كل 10 آلاف واعتقد أن هذا تقدير متفائل".

يعمل المعهد القومي لأمراض السرطان، الذي يُشكّل جزءاً من المعاهد القومية للصحة، التي تُشكّل بدورها ذراعاً لوزارة الصحة والخدمات البشرية، كما لو أنه شركة لمستحضرات صيدلانية لا تبغي الربح. تأسس هذا المعهد عام 1937، وتطور بحلول الخمسينيات من القرن العشرين إلى مركز أبحاث وتطوير، ويقوم بجمع نباتات يوجد معظمها في الولايات المتحدة، والمكسيك، وكندا، وأجزاء من أفريقيا وأوروبا. وفي الثمانينيات من القرن العشرين بدأ بتنفيذ برنامج لجمع نباتات وكائنات عضوية بحرية تعيش في المناطق الاستوائية.

كان هذا البرنامج الذي طور فيه المعهد القومي لأمراض السرطان لأول مرة سياسات مشاطرة الفوائد مع بلدان المصدر. يشرح بيارن غابريلسون، المستشار الرئيسي لاكتشاف تطوير الأدوية في فرع نقل التكنولوجيا التابع للمعهد القومي لأمراض السرطان، "بدأنا بمنح عقود إلى منظمات أبحاث عالية النوعية

اتخذت الحكومة الأميركية عدة خطوات أخرى لحماية تعابير التراث الشعبية للسكان الأصليين من مواطنيها والمحافظة عليها. لذا أنشأ الكونغرس الأميركي في العام 1976، مركز "أميركان فولك لايف سنتر" (المركز الأميركي للحياة الشعبية) في مكتبة الكونغرس من أجل "المحافظة على التراث الشعبي الأميركي وعرضه" من خلال برامج الأبحاث، والتوثيق، والاحتفاظ في الأرشيفات، والأداء الحي، والمعارض، والبرامج العامة، والتدريب. ويضم المركز أرشيف محفوظات مكتب التراث الشعبي الذي تأسس عام 1928 كمستودع لموسيقى التراث الشعبي الأميركي. ويملك المركز أكثر من مليون صورة فوتوغرافية، ومخطوطة، وتسجيل صوتي، وصورة متحركة.

وتحتفظ الحكومة الأميركية أيضاً بمركز سمسثونيان للحياة الشعبية والإرث الثقافي من أجل تعزيز فهم الثقافات الشعبية في الولايات المتحدة وخارجها. وتشمل مجموعة هذا المركز عدة آلاف من الاسطوانات التجارية، والأشرطة السمعية، والأقراص المدمجة، وصور فوتوغرافية، وأشرطة فيديو، وأفلام سينمائية. وينظم المركز مهرجانات سنوية للتراث الشعبي وينتج تسجيلات، ويقدم معارض، وينتج أفلاماً وثائقية، ومواد تعليمية.

يتمثل أحدث جهد أميركي لحماية ثقافة الأميركيين الأصليين والمحافظة عليها بتأسيس المتحف القومي للهنود الأميركيين التابع لمركز سمسثونيان الذي فتح أبوابه في واشنطن العاصمة، في 21 أيلول/سبتمبر 2004. إنه أول متحف قومي في الولايات المتحدة مكرس للدراسة وعرض الحياة، واللغات، والتاريخ، والفنون التي للأميركيين الأصليين والمحافظة عليها.

## الموارد الوراثية الجينية

تركز مجتمعات أهلية عبر العالم جهودها في مسائل تتعلق بالعدالة وعلى حماية الموارد والمحافظة عليها. وعبرت هذه المجتمعات الأهلية عن قلقها من احتمال استعمال الشركات في الدول الصناعية للموارد الطبيعية لبلد المصدر لصنع منتجات زراعية وصيدلانية، وتشدد على مطالباتها بحقوق الملكية الفكرية.

قالت لوري إن آخرين عديدين يعتقدون بأن مثل هذه المخاوف مبالغ فيها. فحيث تكون الحكومة الأميركية، بضمنها المعهد القومي لأمراض السرطان (NCI)، منخرطة في أبحاث حول الموارد الوراثية في دول أخرى فإنها تدخل في اتفاقيات لمشاطرة

رائداً أيضاً. ففي التسعينيات من القرن العشرين أنهى المعهد التشديد على أهمية مجموعاته في برنامج اكتشاف أدوية مستخلصة من النباتات لصالح توسيع تعاون أوثق مع علماء ومنظمات مؤهلة من بلد المصدر بموجب اتفاقيات سميت "اتفاقات تفاهم".

وقال كراغ إنه "حيث تملك المؤسسات في بلد المصدر المهارات، والخبرة، والمعرفة وبعض البنى التحتية المعقولة في مختبراتها، نقوم بدعمها من خلال مساعدتها في تنفيذ برامجها لأبحاث اكتشاف أدويتها الخاصة." وقال، على سبيل المثال، ان برنامج المداواة التطويرية لدى المعهد القومي لأمراض السرطان زود منظمة أبحاث في جامعة شيبارا الفدرالية في فورتاليزا، بالبرازيل، بالتدريب وبسلالات خلايا السرطان من أجل تنفيذ برنامجها الخاص لاكتشاف أدوية لمعالجة أمراض السرطان. وتقوم هذه المجموعة الآن في فحص المواد الواردة من برامج الأبحاث من البرازيل بكاملها.

وقال كراغ. "لدينا خمس اتفاقيات مماثلة في البرازيل" كما أن لنا نشاطات تعاونية مع مؤسسات في استراليا، وبنغلادش، والصين، وكوستاريكا، وفيجي، ايسلندا، وكوريا الجنوبية، والمكسيك، ونيوزيلندا، ونيكاراغوا، وباكستان، وبناما، وبابوا-غينيا الجديدة، وجنوب أفريقيا، وزيمبابوي.

وقال كراغ انه من خلال هذا النوع من التعاون قد تحقق المؤسسة في بلد المصدر اكتشافاً واعداً داخل البلد. وحتى ولو

في الولايات المتحدة للبحث عن مجموعات الخارج". وأضاف أن "حديقة النباتات في ميزوري قامت بجمع نباتات في أفريقيا، وجمعت حديقة النباتات في نيويورك نباتات في أميركا اللاتينية، وجمعت جامعة إيلينوي في شيكاغو نباتات في آسيا الجنوبية. وجرت عمليات الجمع بصورة رئيسية في بلدان استوائية وشبه استوائية وخاصة في البلدان النامية."

في هذه المرحلة بدأ برنامج كراغ باستعمال "رسائل الجمع"، والاتفاقيات بين المعهد القومي الأميركي لأمراض السرطان، وشركة مقاولات أميركية، ومنظمة جمع في البلد المصدر. قال غابرييلون، "يتوجه المقاول إلى منطقة، ويحصل على التراخيص اللازمة، ويجمع نباتات وكائنات عضوية لنا بالتعاون مع منظمة الجمع العاملة في بلد المصدر." ويجري المعهد القومي الأميركي لأمراض السرطان عملية الاستخراج والاختبار. بالإضافة إلى الفوائد على المدى القصير، يشترط المعهد القومي الأميركي لأمراض السرطان على انه في حال تم اكتشاف عقار محتمل واعد وجرى ترخيص استعماله لشركة صيدلانية يكون على الشركة ان تتفاوض على اتفاقية بحيث تعاد فوائد، كجزء من حقوق الملكية، إلى البلد.

وعلى مر الزمن، واستجابة إلى معاهدة التنوع الأحيائي وزيادة وعي بلدان المصدر لقيمة مواردها، تبنت منظمات الأبحاث والشركات الصيدلانية بصورة متزايدة سياسات تعاون وتعويض منصفة.

وكان المعهد القومي الأميركي لأمراض السرطان في هذا المجال



من اليسار، امرأة من المولونغا، غواتيمالا، تستخدم تصميماً تقليدياً في حياكتها. أعلاه، طلاب صغار من مدرسة شاولين كونغ فو في بكين. رهبان من دير شاولين في مقاطعة خنان، التي تعتبر مهد فنون الدفاع عن النفس الصينية، يحاولون حماية العلامة التجارية لشاولين من تعديلات المسوقين الذين يستخدمونها لترويج المنتجات التي تتراوح بين الادوية والسيارات والمفرشات.

كائنات عضوية مجهرية فريدة في ينبع المياه الحارة التي تملكها الحكومة الأميركية في المنتزه القومي يلوستون، التي تستطيع تحمل حرارة عالية، يتوجب على الباحثين التوقيع على اتفاقية تعاونية للأبحاث والتنمية مع الحكومة الأميركية تشمل مشاطرة الفوائد مع تسديد دفعات مرحلية في حال جرت التجارة بالنتائج.

وقالت لوري، "تمثل وجهة النظر الأميركية بشأن حماية الموارد الوراثية بتشجيع بلدان أخرى على إنشاء أنظمة ملائمة لتمكين الوصول للملائم ومشاطرة الفوائد من شأنها أن تؤمن مشاطرة الفوائد وفق شروط متفق عليها بصورة متبادلة". وقال كراغ، إن بعض البلدان يضع سياسات تقيد إمكانية الوصول من خلال إنشاء حواجز عديدة إلى درجة تمنع تقريباً التعاون وبذلك تحرم نفسها من الفوائد المحتملة للتعاون.

### الخلاصة

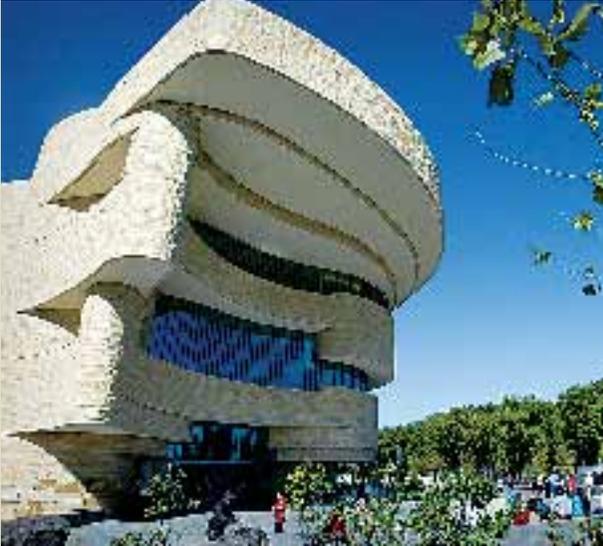
طورت الولايات المتحدة مجموعة متنوعة واسعة من الآليات للاستجابة إلى هواجس تتعلق بحماية المعارف التقليدية، والتراث الشعبي، والموارد الوراثية. وطبقاً لوجهة النظر الأميركية فإن قوانين حماية الملكية الفكرية متوفرة ويجب ان يستمر توفيرها للأفراد والشعوب الأصليين الذين يلبون المعايير الملائمة للتأهل للحصول على مثل هذه الحماية القانونية. تدعم الحكومة الأميركية تبادل وجهات النظر والآراء حول المعارف التقليدية، وتعايير التراث الشعبي، والموارد الوراثية

أرسلت عينة إلى المعهد القومي لأمراض السرطان لإجراء مزيد من الاختبارات المكثفة، عليها ان تعتبر أن مثل هذا الاختبار هو عمل روتيني ولا يطالب المعهد القومي لأمراض السرطان بأية حقوق ملكية فكرية على الدواء. وترسل نتائج الاختبارات إلى المؤسسة المعنية وتستطيع المؤسسة في بلد المصدر الحصول على براءة الاختراع، إذا كان الدواء ملائماً.

شدد كراغ قائلاً، "حسب اعتقادنا تعتبر هذه عملية مثالية ... فإذا رغبت شركة مستحضرات صيدلانية ان تستعمل الاكتشاف وكانت المنظمة في بلد المصدر تملك براءة الاختراع، يتوجب على الشركة ان تتفاوض حول اتفاقية ترخيص وتستطيع المنظمة في بلد المصدر ان تفرض شروطها.

وقال كراغ انه "من خلال إنشاء مثل هذه النشاطات التعاونية الوثيقة الهادفة إلى تطوير علاجات واعدة للسكان المصابين بالسرطان في الولايات المتحدة وفي العالم، يتم إنجاز مهمة المعهد القومي بالنسبة لأمراض السرطان كما تتحقق أهداف معاهدة التنوع الأحيائي. ويحصل بلد المصدر على فائدة ذات شأن."

أشارت ليندا لوري إلى ان الحكومة الأميركية تشترط أيضاً وجود عقد عندما تريد الشركات ان تجمع موارد وراثية من أراضي تملكها الحكومة الفدرالية او من حوالي 56 مليون فدان من الأراضي التي تملكها الحكومة الفدرالية كأمانة للقبائل الأميركية ولأفراد أميركيين أصليين. فعلى سبيل المثال، ومن أجل دراسة



المتحف القومي للهنود الأميركيين في واشنطن العاصمة.



مبنى جيفرسون في مكتبة الكونغرس انشأ الكونغرس مركز الحياة الفولكلورية الأميركية في المكتبة من أجل "حماية وتقديم الحياة الفولكلورية الأميركية".

يُرَكِّز مالكو الموارد الوراثية عبر العالم اهتمامهم بدرجة واسعة على مسائل "الحماية"، و"المحافظة"، و"العدالة" رغم غياب التعريف الموحد لها تعنيه هذه العبارات.

كانت هناك دعوات لوضع حمايات قانونية دولية جديدة لهذه الموارد، ولكن تبقى أسئلة عديدة بلا جواب. من سوف يستفيد من أية إجراءات وقائية يتم إنشاؤها للموارد الوراثية، والمعارف التقليدية أو التراث الشعبي؟ لم تتمكن أية دولة، أو منظمة دولية تضم عددا من الحكومات، أو فرد من تحديد المستفيدين المقصودين من مثل هذه الإجراءات الوقائية المطلوبة. وبصورة مماثلة، لم يحدد أحد من هؤلاء ما قد يكون عليه نطاق مثل هذه الحماية، وما قد يُشكّل "الاستعمال الممنوع" أو استثناءات أخرى في التحديدات، أو حتى ما هي آليات فرض التطبيق التي يمكن استخدامها. كيف يستطيع مهاجر ينتمي إلى مجتمع أهلي أصلي يعيش في أحد البلدان ان يملك الحق في استعمال الموارد الوراثية، أو المعارف التقليدية أو التراث الشعبي من ماضيه في موطنه الجديد ويستفيد منها؟ كيف يمكن حماية مجموعات مؤتلفة من التقاليد؟ وماذا بشأن التقاليد أو المعرفة التي تمتد عبر الحدود أو القارات أو تمارس عالمياً؟

يريد بعض البلدان أن يمنع الآخرين من استعمال تقاليدها بينما يريد آخرون الاتجار بها أو تحقيق الربح من مثل هذه الاستعمالات. فكيف يستطيع أي نظام واحد أن يجمع بين كل هذه المصالح؟ ومما يجعل الأمور حتى أكثر تعقيداً، أنه لا توجد أية اتفاقية حول مدى الضرر الفعلي الذي يمكن ان تعالجه وسائل الحماية الجديدة.

قال إريك ويلسون، محلل برامج دولي يعمل لدى وزارة الداخلية الأميركية، ان باستطاعة المشاريع القبلية في الولايات المتحدة ان تستفيد، وهي تستفيد بالفعل، من القوانين الأميركية المتعلقة بالملكية الفكرية. فمثلاً، تقيم قبيلة "باند اوف شوكتو" في ولاية ميسيسيبي، حلقات دراسية سنوية للمدراء في الحكومة القبلية وفي الصناعة القبلية حول الملكية الفكرية. وبما ان أفراد القبيلة منخرطون في مشاريع تصنيع فإنهم يريدون ان يصبحوا قادرين على الاستفادة من حقوق الملكية الفكرية.

لا تكفي القوانين الحالية لحقوق الملكية الفكرية لتبديد كافة هواجس الشعوب الأصلية وتلبية اهتماماتها، ولا يمكن التوقع أن بإمكان هذه القوانين أن تكون كافية لذلك. وشدد ويلسون على ان "القيم الأصلية"، كما تسمى أحياناً، واسعة جداً وتختلف باختلاف المجتمعات القبلية حيث تكون بعض هذه المصالح مملوكة من قبيلة بكاملها، أو عشيرة، أو حتى فرد.

في المنتديات الدولية، لا سيما في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) التي تملك الخبرة والموارد الضرورية لمعالجة هذه المسائل المعقدة والتقنية. وشملت نشاطات المنظمة العالمية للملكية الفكرية إرسال بعثات استقصائية، وإجراء دراسات لحالات معينة، وعمليات مسح، ووضع شروط تعاقدية كعينات ونماذج لقواعد البيانات.

يتفق الخبراء الأميركيون على ان حمايات الملكية الفكرية لا تقدم حلاً لكافة المسائل المشمولة بالحماية والمحافظة عليها، وتعزيز، واستعمال المعارف التقليدية، وتعبير التراث الشعبي، والموارد الوراثية عبر العالم. ولكن، وحسب وجهة النظر الأميركية يتمثل مفتاح حل هذه المسائل بصورة مرضية في أسلوب موجه نحو إيجاد حلول تكون مترسخة في السياق القومي لكل بلد.

[جين هولدن هي كاتبة مستقلة تملك خبرة في علم الاقتصاد ومسائل الملكية الفكرية. عملت ككاتبة، ومحررة لدى وكالة الإعلام الأميركية لمدة 17 سنة.]

وحددت المنظمة العالمية للملكية الفكرية لأغراض مناقشاتها، عبارة "تعبير التراث الفولكلوري" الشعبي وقالت إن هذه العبارة تشير إلى عناصر مميزة من "التراث الفني التقليدي" التي طورها وحافظ عليها مجتمع أهلي أو أفراد يعكسون التوقعات الفنية التقليدية لمثل هذا المجتمع الأهلي.

قد تكون أساليب التعبير عن التراث الشعبي شفوية، كما في قصص التراث الشعبي، أو موسيقية كما في الأغاني، أو أفعالاً أدائية كما في الرقص والمسرحيات أو طقوس التراث الشعبي، أو تعبيرات ملموسة كالرسوم واللوحات الفنية، والمنحوتات، والتماثيل، والأعمال الخزفية والخشبية، والمصنوعات المعدنية، والمجوهرات، وحياسة السلال، وأشغال الإبرة، أو النسيج، أو السجاد، أو الملابس، أو الآلات الموسيقية، والأشكال الهندسية المعمارية، علاوة على أشياء أخرى.

تشمل هواجس مالكي المعارف التقليدية داخل الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى فقدان المعارف التقليدية، وعدم احترام المعارف التقليدية، وإساءة استعمال المعارف التقليدية بما في ذلك استعمالها بدون مشاطرة فوائدها، أو استعمالها بطرق تثير الإشمئزاز، وضرورة المحافظة على المعارف التقليدية وترويج استعمالها. ولدى المجتمعات الأصلية مخاوف عديدة مماثلة تتعلق بتعبيراتها الفنية التقليدية.

أدى غياب المعلومات حول العلاجات التقليدية إلى نشوء مشكلة في العام 1995 عندما تم بصورة خاطئة منح براءة اختراع تشمل استعمال نبتة الكركم في شفاء الجروح إلى مواطنين هنود من المركز الطبي في جامعة مسيسيبي. كانت نبتة الكركم تستعمل لفترة زمنية طويلة في الهند لشفاء الجروح؛ وجرى توثيق ذلك في منشورات هندية. طلب المجلس الهندي للأبحاث العلمية والصناعية إعادة التدقيق بصحة براءة الاختراع والفي مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي براءة الاختراع هذه لأن ذلك الاختراع ليس جديداً. إن قدرة طرف ثالث في طلب إعادة التدقيق والإلغاء اللاحق للمطالبات بالاختراع عند حصول خطأ، تظهر ان النظام الحالي لمنح براءات الاختراع يعمل بنجاح في تصحيح نفسه.

وقالت لوري "انه لا يمكن التشديد أكثر من اللازم على أهمية نشر المعارف التقليدية وجعل تلك المعرفة متوفرة للمدققين بصحة براءات الاختراع عبر العالم. وأضافت، "إذا كانت المعارف التقليدية موثقة، فلن تتأهل تلك المعرفة لان تكون خاضعة لبراءة اختراع حتى ولو لم تكن معروفة على نطاق واسع في بلد متطور صناعياً."

وقالت لوري إن الولايات المتحدة تشجع بلداناً أخرى على إيجاد قواعد بيانات رقمية لفهرسة معارفها التقليدية وحمايتها من محاولات الحصول على براءات الاختراع. لأن قواعد البيانات الرقمية قد تمكن المدققين في صحة براءات الاختراع في أنحاء العالم من البحث عن المعارف التقليدية والتدقيق بصحتها. وتعمل عدة بلدان نامية تجاه تحقيق هذا الهدف. فقد كانت الهند والصين معنيتين جدا وعلى نطاق واسع بعمليات تطوير مكتبات رقمية قابلة لإجراء أبحاث حول معارفها التقليدية، كما قالت لوري. ويفحص المدققون الأمريكيون بصحة براءات الاختراع بصورة منتظمة قواعد البيانات الدولية التي باتت قيد الاستعمال.

اقترح ويلسون، من أجل تحقيق حماية المصالح الفكرية، ان هناك حاجة لأن تصدر بعض الحلول من المجتمعات الأهلية الأصلية بالذات. وقال انه قد يكون من الملائم للحكومات القومية ان تمنح اعترافاً قانونياً بالقانون الأصلي التقليدي.

## المعارف التقليدية

قالت ليندا لوري ان إحدى الوسائل المتخذة للاستجابة لهالكي المعارف التقليدية تشمل ضمان عدم منح براءات اختراع لمنتجات أو عمليات معروفة، بما فيها تلك التي تعتبر من المعارف التقليدية.

وقالت لوري ان براءة الاختراع هي منحة تصدرها حكومة قومية إلى مخترع لحقه في استثناء الآخرين من صنع، أو استعمال، أو بيع ابتكاره. ومن أجل التأهل للحصول على حماية براءة اختراع في معظم البلدان، يجب ان يكون الاختراع جديداً، ومفيداً ولا ينبغي ان يكون مجرد توسع تافه لها هو معروف بالفعل. ويخشى بعض مالكي المعارف التقليدية من ان يسعى آخرون للحصول على براءات اختراع تستند إلى المعرفة التي يملكونها منذ وقت طويل ويحصدون الفوائد منها. لكن من المحتمل ان لا يتمكن مقدم طلب الحصول على براءة اختراع تتعلق بمعرفة تقليدية تلبية الشروط الثلاثة الضرورية. فإن "المعارف التقليدية أصبحت معروفة وإذا كان قد جرى توثيقها، فلا يمكن أن تعتبر جديدة."

استناداً إلى القانون الأمريكي لبراءات الاختراع (القانون الأمريكي 35، الفصل 102)، في حال كان "اختراع" (أ) معروفاً أو جرى استعماله من جانب آخرين في الولايات المتحدة أو منح براءة اختراع أو وصف في نشرة مطبوعة صدرت في هذا البلد أو في بلد أجنبي قبل اختراعه من جانب مقدم طلب الحصول على براءة اختراع، أو (ب) كان قد منح براءة اختراع أو وصف في نشرة مطبوعة صدرت في هذا البلد او في بلد أجنبي او كان متوفراً للاستعمال العام أو معروضاً للبيع في هذا البلد لمدة تزيد عن سنة واحدة قبل تاريخ تقديم طلب الحصول على براءة اختراع في الولايات المتحدة، فلا يتأهل هذا الاختراع للحصول على براءة اختراع.

وأوضحت لوري قائلة "لكن، في حال كان المدققون في صحة براءة الاختراع عندنا في فرجينيا لا يعرفون شيئاً حول الممارسات التقليدية في الخارج فلن يتمكنوا من حمايتها."

# حقوق النشر في العصر الرقمي

بقلم ماري بيت بيترز

بشكل رقمي حاجات ملايين المستخدمين. فقد رأينا كيف أصبحت الأقراص المدمجة (CD) التي تحتوي النسخ الرقمية الأصلية من الموسيقى المسجلة التي بيعت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي هي "النسخ الأصلية" التي استعملت لإنتاج وتوزيع مليارات النسخ على الكمبيوترات وعبر الإنترنت خلال هذا العقد.

سهولة النشر: يمكن ظهور شبكات رقمية عالمية من النشر السريع عبر العالم لأعمال مسجلة بشكل رقمي. ومثلها مثل البث الإذاعي، تسمح الأعمال الرقمية بالنشر إلى العديد من الأفراد انطلاقاً من نقطة واحدة (مع انه عكس البث الإذاعي ليس من الضروري أن تصل المواد المحولة إلى شكل رقمي إلى كل فرد في وقت واحد متزامن). ولكن، تسمح الأعمال الرقمية لكل متلقٍ على الشبكة بالانخراط في عملية نشر لاحقة من جانبه للعمل، الأمر الذي قد يسبب انتشار العمل وفق نسبة زيادة هندسية (تسمى أحياناً "فيروسية"). وبالتوافق مع سهولة استنساخ الأعمال، فإن هذا يعني أن نسخة رقمية واحدة لعمل ما يمكن مضاعفتها عدة آلاف المرات حول العالم خلال ساعات قليلة. وتكون العملية أسرع بكثير في حال بثها عبر خطوط نقل ذات سرعة كبيرة مثل شبكات الكبلات المتحدة المحور، أو حتى خطوط ألياف ضوئية، كما تزداد طاقة نقل الأعمال وبثها أيضاً.

سهولة التخزين: التخزين الرقمي كثيف، ويزداد كثافة مع كل سنة تمر. ويمكن تخزين كميات متزايدة باستمرار من المواد في حيز أصغر وأصغر بصورة مستمرة. ففي أوائل التسعينات من القرن العشرين كانت الأقراص المدمجة، التي تستطيع تخزين أكثر من 600 ميغا بايت من البيانات، الشكل الذي كان سائداً للتخزين

استجاب قانون حقوق النشر منذ نشأته للتغير التكنولوجي. واليوم، تتعلق التغييرات التي تحتل كافة العناوين الرئيسية بالتكنولوجيا الرقمية وشبكات الاتصالات الرقمية كالإنترنت والكمبيوتر الشخصي. هذه التكنولوجيا، مثلها مثل ابتكارات واعدة وتنطوي على احتمال الضرر في الوقت نفسه لمختلف الأطراف المهتمة باستعمال واستغلال أعمال مؤلفة بدءاً من الكتب والموسيقى وانتهاءً بأفلام السينما وصفحات شبكة الإنترنت. وليس هناك من شك في أن المسائل المتعلقة بتحقيق التوازن الصحيح بين هذه المصالح في ضوء التطورات الأخيرة مثبته للعزيمة ويمكن تبرير وصفها بأنها "جديدة" أو "قريضة". ولكن، وفي نفس الوقت، فهي لا تُشكّل سوى خطوة واحدة في رحلة تكيف ناجح ومستمر تميز تاريخ قانون حقوق النشر. يبحث هذا المقال في بعض المسائل الرقمية التي يواجهها قانون حقوق النشر في يومنا الحاضر.

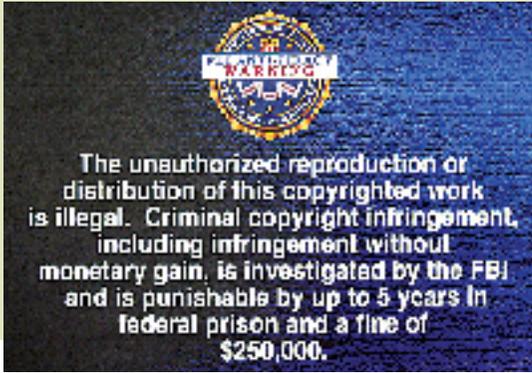
## خصائص التكنولوجيا الرقمية مع تداعيات حقوق النشر

التكنولوجيات التي تثير حالياً مسائل لقانون حقوق النشر هي تلك المتصلة بأعمال تخزين وبث الأعمال. وهناك عدد من الأوجه لهذه التكنولوجيات التي لها تداعيات وتأثير على قانون حقوق النشر، وتشمل ما يلي:

سهولة الاستنساخ: بعد أن يتم تحويل عمل إلى شكل رقمي يصبح من الممكن استنساخه بسرعة، وبتكلفة قليلة، وبدون أية خسارة في النوعية. ويمكن لاحقاً استنساخ كل عمل مرة أخرى بدون أية خسارة في النوعية. وبهذه الطريقة يمكن أن تؤمن نسخة واحدة



قانون حقوق النشر في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى على وشك اللحاق بالتقنيات الرقمية الجديدة وشبكات الاتصالات، مثل الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر الشخصية.



بيان من مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي (FBI)، يحذر من القرصنة يعرض محذرا من انتهاك قوانين الملكية الفكرية الرقمية والملكية الفكرية لبرامج الكمبيوتر.

مكلفة وملائمة إلى عدد من الجمهور أكبر كثيراً مما كان في الماضي. فعلى سبيل المثال ، يمكن لفنان تسجيل ان يسجل عمله الموسيقي على موقع إنترنت يستطيع هواة عمله الوصول إليه من حول العالم وذلك بدون استثمار كبير في صناعة ، وتوضيب ، وشحن المنتجات المادية إلى تلك الأماكن النائية. ومن جهة أخرى ، سهّلت هذه التكنولوجيات للقرصنة ولأولئك الذين يريدون التنافس بصورة غير شرعية مع ذلك المؤلف صنع وتوزيع نسخ تنتهك حقوق نشر عمله.

تتمثل مشكلة حقوق النشر في العصر الرقمي في المحافظة على الحافز الذي يدفع المؤلف او صاحب الحقوق على خلق أعمال جديدة واستعمال تكنولوجيات جديدة لتوزيعها على المستخدمين والمستهلكين في وجه مثل هذا الخطر التنافسي الذي يفرضه الاستعمال غير المشروع للتكنولوجيا من قبل المنتهكين. كما يشمل التحدي أيضاً التأكد من ان الاستعمالات المفيدة للأعمال لا

الرقمي المستعمل من قبل القرصنة التجاريين لتخزين مكتبات برمتها من برامج الكمبيوتر او التسجيلات الصوتية التي بلغت قيمة بيعها الإجمالية بالتجزئة ملايين الدولارات. وفي اليوم الحاضر تستطيع أداة تشغيل الموسيقى النقالة الشعبية ، أي بود (iPod) الجواله تخزين حوالي 70 ضعف تلك الكمية (حوالي 10 آلاف أغنية) في جهاز بحجم علبة السجائر.

### أشكال جديدة من الاستغلال ... والمنافسة غير المشروعة

الثورة في طريقة تمكين التكنولوجيا الجديدة على استنساخ ، وتخزين معلومات رقمية ، بما فيها الأعمال المحمية بحقوق النشر ، هي بالفعل سيف ذو حدين للمؤلفين وأصحاب الحقوق في نفس الوقت. فمن جهة ، نستطيع هذه التكنولوجيا توفير طرق جديدة ومثيرة للمؤلفين من اجل توزيع نسخ عن أعمالهم بطرق غير

التي تعزز بدورها الإبداع الأدبي والفني الذي يفيد الخير العام. وتم الاعتراف بهذا المبدأ بالذات طبقاً لنص الدستور الأمريكي يخول الكونغرس منح حقوق النشر الحصرية "لتعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة". ومع ظهور تكنولوجيات جديدة وسّعت الوسائل التي يمكن من خلالها استغلال الأعمال ، كان على صانعي السياسة أن يعمدوا إلى إعادة النظر دورياً في الحقوق الحصرية الممنوحة إلى مؤلفين بموجب حقوق النشر ، بغية تأمين استمرار المؤلفين وأصحاب حقوق النشر في ممارسة السيطرة الحصرية على أعمالهم.

ويُشكّل تفسير أكثر توسعاً للحقوق المعمول بها الجواب لذلك في بعض الأحيان. فمثلاً ، في الولايات المتحدة جرى تفسير الحق القائم للأداء العلني على أنه يشمل البرامج المذاعة عبر الراديو والتلفزيون. وفي أحيان أخرى ، أضيفت حقوق جديدة إلى رزمة حقوق النشر كما حصل عندما أضيفت حقوق الاتصال بالناس إلى المعاهدة الدولية الأولية لحقوق النشر ، معاهدة برن ، استجابة لظهور البث الإذاعي.

وفي نفس الوقت ، كان على المشرعين درس طبيعة ونطاق الاستثناءات من الحقوق الحصرية. فعلى سبيل المثال ، اعتبرت الاستثناءات المحدودة حول استنساخ برامج الكمبيوتر المنصوص عليها في الفصل 117 من القانون الأمريكي لحقوق النشر على أنها وسيلة ملائمة لتكييف الحقوق الحصرية مع حاجة تلك التكنولوجيا ، أي الحاجة لصنع نسخ في سياق الاستعمال المرخص به والحاجة لصنع نسخ إضافية إسنادية للحماية من الفشل الميكانيكي أو المحو العرضي. وبصورة مماثلة ، وفي عام 2002 ،

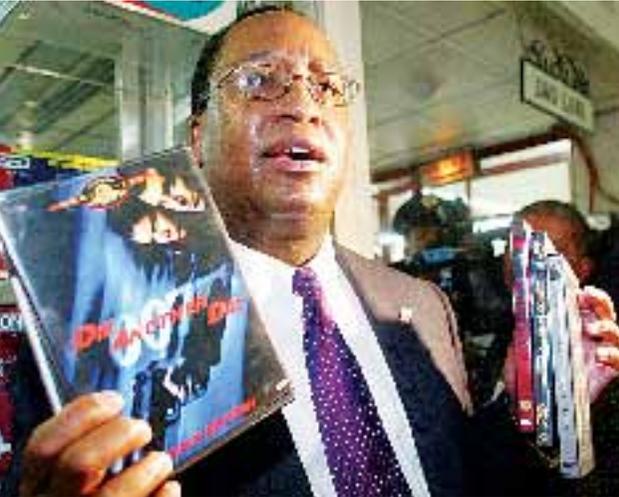
يقدها بدون ضرورة نظام لحقوق النشر أصبح غير فعال مع تقدم التكنولوجيا الجديدة. ويصف هذا المقال كيف واجهت الولايات المتحدة هذا التحدي في الماضي ، وكيف يمكن أن تتمكن من مواجهة المشكلة في المستقبل.

## مواضيع مشتركة

يذكر هذا المقال عدة مواضيع مشتركة في الأسلوب الذي انتهجه قانون حقوق النشر في الولايات المتحدة تجاه التغييرات التكنولوجية الماضية ، وكيف جرت معالجة التحديات التي طرحتها تلك التكنولوجيات التي كانت جديدة في أحد الأيام.

تبنى أشكال جديدة للتعبير: مرة تلو المرة خلال القرنين الماضيين اتخذ موضوع حقوق النشر أشكالاً جديدة من أشكال التأليف. وبشكل التصوير الفوتوغرافي ، والأفلام السينمائية ، وقواعد البيانات الإلكترونية ، وبرامج الكمبيوتر بعض الأمثلة. وفي كل حالة ، كان صانعو السياسة قادرين في النهاية على النظر إلى أبعد من التكنولوجيا الخاصة أو واسطة التعبير من أجل إدراك الخيط المشترك للتأليف الخلاق الذي يربط بين كل حقوق النشر.

الاحتفاظ بإطار الحقوق الحصرية: تنص عقيدة أساسية لأنظمة حقوق النشر القومية والدولية على أنه يحق للمؤلفين التمتع بحقوق حصرية لنشاطات معينة تتعلق بأعمالهم الخلاقية (مثل الاستنساخ ، والتوزيع ، أو الأداء). وتسمح هذه الحقوق للمؤلف بأن يحتفظ بمصالحه الاقتصادية وغير الاقتصادية في أعماله الخلاقية



المسؤول الأمريكي وليام لاش الثالث يعرض أمام صحافيين نسخاً مقرصنة لأفلام دي في دي. عندما يسجل الفيلم في شكل رقمي، من السهل على القرصنة التجاريين إعادة إنتاجه بسرعة وبكلفة ضئيلة.



لوحة إعلانية لجهاز أي بود iPod من إنتاج شركة أبل، الذي يمكنه تخزين حوالي 10,000 أغنية، أي بنسبة 70 ضعف الكمية التي يمكن أن يحفظها القرص المدمج.

راجعت الولايات المتحدة وكيف الاستثناءات من أجل الاستعمال التعليمي للأعمال وذلك لاستيعاب تكنولوجيات "التعليم عن بعد" الجديدة التي تسمح للمعلمين بالوصول إلى الطلاب عبر شبكة اتصالات كالإنترنت.

باختصار ، تستدعي التكنولوجيا الجديدة في أحيان كثيرة النقاش حول ما إذا كان ينبغي تعديل مجموعة الحقوق الحصرية الممنوحة إلى المؤلفين وإلى أصحاب الحقوق ، إما من خلال إدخال حقوق جديدة أو موسعة أو استثناءات جديدة أو موسعة ، بغية الاستمرار في خدمة مقصد حقوق النشر.

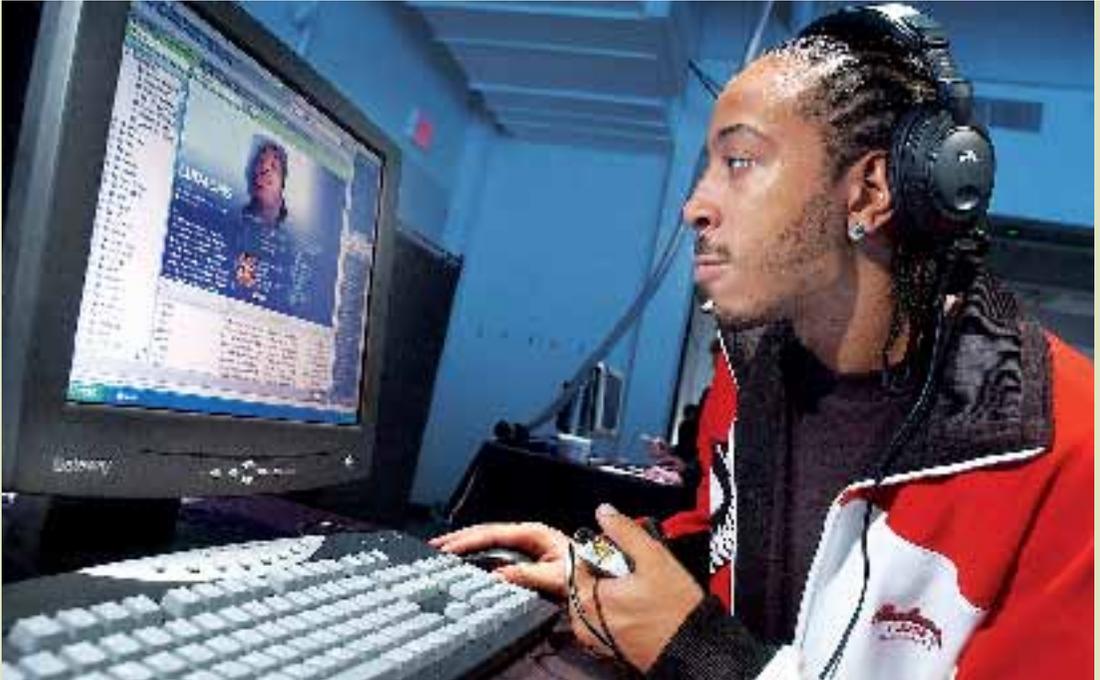
حلول مدفوعة بالسوق: أحد الأسباب التي أمنت هذه الدرجة من النجاح لنظام الحقوق الحصرية ، كحقوق النشر ، عبر التاريخ في تزويد وسيلة لدعم النشاط الخلاق ، كان السماح لأصحاب حقوق النشر بالاعتماد على السوق للحصول على الدعم المالي لمشاريعهم الخلاقة. وبالذات ، حيث يكون التغيير التكنولوجي سريعاً جداً ، تكون مرونة السوق في أحيان كثيرة الطريقة الأكثر فعالية لضمان الاستمرار في خلق الأعمال الإبداعية ونشرها على الناس.

لكن لكل سوق نواقصها ، وتشكل مسألة معالجتها تحدياً لمختلف البلدان. فعلى سبيل المثال ، لا يفيد بالضرورة حق حصري صاحب حق إذا كانت حالات عدم الكفاية أو النواقص تجعل ممارسة هذه الحقوق غير ممكنة عملياً. ويشكل استغلال حقوق الأداء العلني في الأعمال الموسيقية نموذجاً كلاسيكياً في الولايات المتحدة. فمن الناحية النموذجية ، تكون قيمة أي أداء علني لعمل موسيقي

صغيرة. أما فئة المستعملين فتكون كبيرة للغاية وتشمل محطات إذاعية ، وحانات ، ومطاعم ، وأسواق سوبر ماركت ، وما شابه ذلك. وبصورة إجمالية تكون قيمة هذا الشكل من الاستغلال كبيرة ، ولكن كذلك تكون تكلفة تطبيق الحقوق على مثل هذه القاعدة الكبيرة من المستعملين.

تمّ التغلب إلى حد كبير في الولايات المتحدة على حالة سلبيات السوق من خلال حل مألوف تدفعه السوق وهو: الإدارة الجماعية لحق الأداء العلني. بموجب هذا النظام ، تجمع شركات متخصصة بالجباية رسوم الترخيص من كل مستعمل ومن ثم توزع هذه الدفعات على المؤلفين والناشرين. فمثلاً ، في الولايات المتحدة تمنح جمعيات لحقوق الأداء كالجمعية الأمريكية للمؤلفين الموسيقيين ، ومؤلفي الكتب ، والناشرين (ASCAP) ، وشركة برود كاست ميوزيك انك (BMI) رخص أداء علني عامة للعديد من المواقع وتوزع المداخيل من هذه التراخيص على أعضائها.

وهناك محاولة لتطبيق طريقة ماثلة لإدارة حقوق الاستنساخ ، أي الاستنساخ الفوتوغرافي والاستنساخ الإلكتروني ، مع تحقيق بعض النجاح. فمثلاً ، في هذا المجال ، ملامر مركز مقاصة حقوق النشر فراغاً في السوق حيث يعمل كوسيط لإصدار تراخيص لمجموعة واسعة من الاستعمالات. ويمثل الترخيص الإلزامي ، حيث توجد وتدير الحكومة عملية الترخيص لاستعمال أعمال محمية بحقوق النشر ، وسيلة أخرى بالنسبة لحالات عدم الكفاية المزعومة للسوق. ففي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، يفرض الفصلان 111 و119 من قانون حقوق النشر الحصول على تراخيص إلزامية لإعادة بث



مغني الراب الأميركي لوداكريس يستطلع اغانيه على موقع موسيقي يمكن انزال الاغاني منه مقابل مبلغ معين.

الإرسال التلفزيوني وذلك بسبب التكاليف العالية للنقل الملازمة للحصول على الإذن الضروري لمثل إعادات البث هذه. لكن تجربة الولايات المتحدة في هذا المجال أظهرت ان أفضل أشكال الإدارة الجماعية لحقوق النشر هي تلك التي تحفظ بأكثر عدد ممكن من خصائص الحقوق الحصرية للسوق. ويتطلب ذلك ان يكون أي نظام للإدارة الجماعية طوعياً ، غير حصري ، ومستجيباً لقوى السوق (بضمونها قوى السوق التي يحدثها التغيير التكنولوجي). وتشير كل هذه العوامل الثلاثة إلى هيئات خاصة تعمل ضمن بيئة تنافسية للإدارة الجماعية للحقوق. علاوة على ذلك ، يوحي العامل الثالث إلى وجوب ان تكون الإدارة الجماعية للحقوق غير مركزية لكي تأخذ في الحسبان الظروف المختلفة للسوق في بلدان مختلفة.

وعلاوة على ذلك فإن من المحتمل ان يكون فرض الترخيص الإلزامي الذي تشرف على إدارته الحكومة مكلفاً للمجتمع. أولاً ، يمكن أن يشكل الترخيص الإلزامي انقفاصاً كبيراً لمعيار الحقوق الحصرية. ثانياً ، يمكن ان يسبب الترخيص الإلزامي تشوهات لوظيفة السوق لأنه يشكل سيطرة على الأسعار بصورة مباشرة من خلال آليات تحدد معدلات عائدات الحقوق ، وبصورة غير مباشرة من خلال السيطرة على المعروضات. وثالثاً ، بعد ان يتم تثبيت مبدأ الترخيص الإلزامي ، تتكون حوله شبكة من مصالح الاعتماد عليه ، الأمر الذي يجعل من الصعب على نحو استثنائي جداً التخلص منها ، حتى بعد زوال الظروف التي بررت تبنيه.

لكافة هذه الأسباب ، يسمح بفرض تراخيص الزامية بدون إسراف بموجب المعاهدات الدولية لحقوق النشر ويجب التعامل مع هذا الأسلوب بحذر شديد على المستوى القومي. فشل السوق ، في سوق إعادة نقل البث بواسطة الكبلات او عبر الأقمار الصناعية حيث تكون التكاليف مرتفعة بدرجة باهظة ، قد يكون أحد المبررات لتطبيق مبدأ الترخيص الإلزامي.

## التحديات المبكرة

طرح ظهور التكنولوجيا الرقمية عدداً من المشاكل والتحديات أمام المجتمع الدولي لحقوق النشر.

## الاحتفاظ بنظام للحقوق الحصرية

نظراً للمدى الذي سهل فيه تقدم التكنولوجيا الرقمية عمليات الاستنساخ والنشر السريع والواسع الانتشار للأعمال ، وجه المجتمع الدولي اهتماماً ذا شأن في السنوات الأخيرة نحو ضرورة تعديل هيكل النظام القائم للحقوق الحصرية وذلك من اجل معالجة المسائل التي ولدتها التكنولوجيا الجديدة. وكان الاستنتاج الدولي ان إطار النظام الموجود ملائم بصورة عامة لاستيعاب

التكنولوجيات الجديدة ويحتاج فقط إلى مراجعات ثانوية وليس إلى إعادة نظر وتعديل رئيسية. ينعكس هذا الاستنتاج في النطاق المتواضع ، رغم أهميته ، للمعاهدة الدولية لحقوق النشر (WCI) التي وقعتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بعد وقت قصير من بداية سيطرة التكنولوجيا الرقمية على السوق.

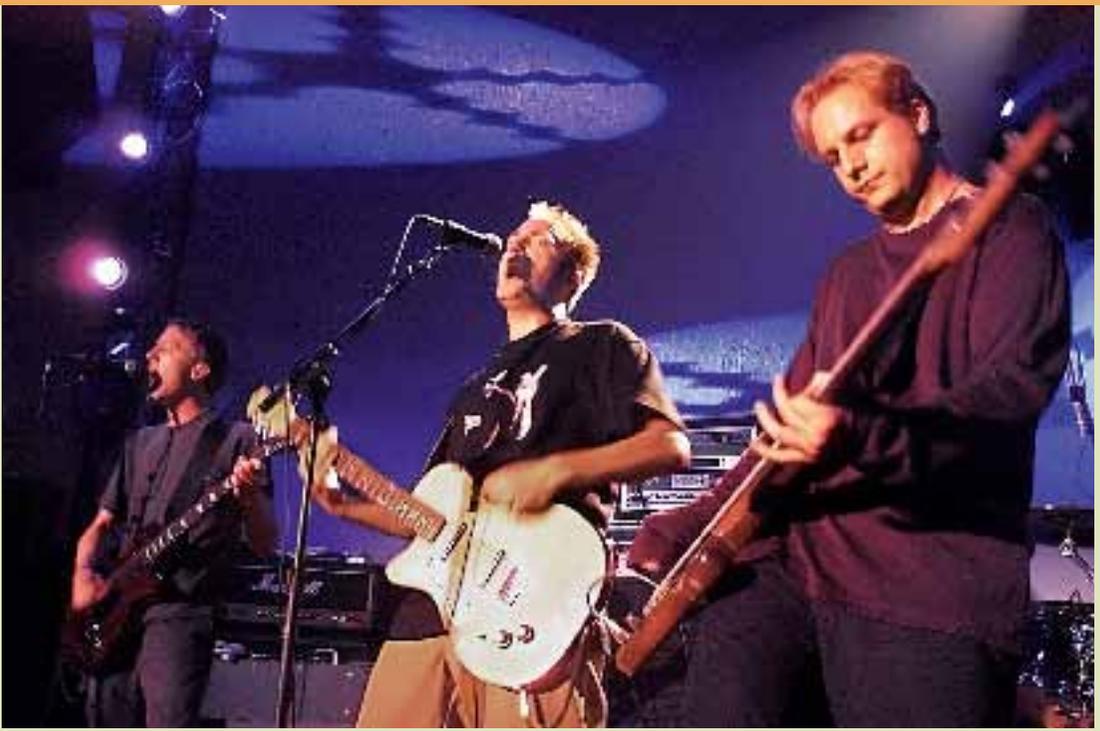
تقرض المعاهدة الدولية لحقوق النشر على البلدان الأعضاء الاعتراف بحقوق حصرية معينة صممت للنشاط الذي يجري عبر شبكات اتصالات رقمية جديدة ، كالإنترنت. إذ تقرض ، من بين أشياء أخرى ، وجوب ان يتمتع المؤلفون بحق الاتصال بالناس بما في ذلك حق جعل أعمالهم "متوفرة" ، مثل توفير التنزيل والاستنساخ من موقع على الإنترنت. وفي حين ان العديد من قوانين حقوق النشر الموجودة تنص على هذا الحق من خلال حقوق استنساخ او أداء علني بوسائل أكثر تقليدية ، وأوضحت المعاهدة الدولية لحقوق النشر ان مثل هذا الحق ، مهما كان الشكل الذي يتخذه ، يجب ان يمنح إلى المؤلفين.

## ملاحق تكنولوجية لحماية حقوق النشر

في حين تترك المعاهدة الدولية لحقوق النشر هيكل النظام الموجود للحقوق الحصرية متكاملًا إلى حد كبير ، فإنها تشمل أحكاماً معينة جديدة نسبياً للاتفاقيات الدولية حول حقوق النشر في ملاحق تكنولوجية لحماية حقوق النشر. كان القصد من هذه الملاحق التعزيز الإضافي لتطور الشبكات الرقمية من خلال ضمان فرض تطبيق ذي شأن لحقوق النشر تلك والترخيص بها على الإنترنت.

بموجب المعاهدة الدولية لحقوق النشر يجب ان تضع البلدان علاجات قانونية فعالة ضد التحايل على الإجراءات التكنولوجية التي يستعملها أصحاب الحقوق لحماية حقوقهم. ويجب على البلدان أيضاً ان تؤمن علاجات قانونية ضد الأفراد الذين يحذفون او يبدلون معلومات إدارة الحقوق التي يحتفظ بها صاحب حق النشر للعمل. في الولايات المتحدة كان التغيير الرئيسي في القانون الأميركي لأحكام تطبيق المعاهدة الدولية لحقوق النشر هو إضافة أحكام تتعلق بالملاحق التكنولوجية لحماية حقوق النشر. الفصل الأول من قانون الألفية الرقمية لحقوق النشر (DMCA) أوجد شكلاً جديداً من المسؤولية تجاه التحايل على الإجراءات التكنولوجية التي تقيد إمكانية الوصول إلى أعمال محمية بحقوق النشر او التي تتحكم بالإنتاج ، والتوزيع ، والأداء العلني او العرض العلني للأعمال المحمية بحقوق النشر.

وهكذا ، تعترف المعاهدة الدولية لحقوق النشر بعدم استطاعة أصحاب الحقوق الاعتماد على إجراءات تكنولوجية بمفردها لحماية أعمالهم ، بما ان من الممكن إبطال عمل كل جهاز فني من جانب



أعضاء فرقة الروك ترانسماتيك، التي وقعت عقدا مع شركة الاسطوانات فيرجين إيمورنال ريكوردز بعد "اكتشافها" في فضاء الانترنت.



كاميرا رقمية من كوداك، إحدى الشركات العديدة التي تقدم منتجات وخدمات جديدة للعصر الرقمي، بما في ذلك برامج الأقراص المدمجة للصور وخدمات تقاسم الصور على الانترنت.

مغني البوب الصيني زانغ جي في بكين في 19 نيسان/أبريل 2005، خلال حدث لترويج نظام توزيع موسيقى صيني يتقيد بالمعايير الدولية لحقوق الملكية الفكرية من خلال الترويج لتوزيع المنتجات المشروعة.



كل فرد مصمم على الوصول إلى عمل ما. وبمعنى آخر ، في حين أن إطار العمل لحقوق الملكية الموجود يستمر في أن يكون ملائماً ، فالممارسة الفعالة لهذه الحقوق ضمن سياق استعمالات جديدة لتلك التي تجري عبر الإنترنت ، تتطلب دعمها بقواعد قانونية تحرم تعريض تكنولوجيتها إلى الشبهة.

## الأسواق وإدارة الحقوق

تمثل إدارة الحقوق ، كما تقدم بحثه ، استجابة سوقية لحالات عدم كفايات الترخيص الفردي للحقوق المتعلقة بأعداد كبيرة من الأعمال الموجهة إلى أعداد كبيرة من المستعملين ، حيث تكون قيمة أي استعمال فردي صغيرة نسبياً. فبصورة تقليدية ، قد ترتب على الترخيص الفردي لمثل هذه الأعمال تكاليف في النقل تتجاوز قيمة الترخيص. ويبدو للوهلة الأولى أن الإدارة الجماعية للحقوق تُشكّل مقاربة جذابة لإدارة الحقوق ، على الأقل ، لتلك العائدة لبعض الأعمال المتداولة على الشبكات الرقمية. لكن من غير الواضح إلى أي مدى تنطبق نفس الظروف. بإمكان البنية التحتية للمعلومات التي تسمح بالنشر السريع وغير المكلف للأعمال أن تعزز أيضاً قدرة أصحاب الحقوق على إدارة الحقوق فردياً. ويعمل القطاع الخاص حالياً على إيجاد تكنولوجيات تسهل إجراء معاملات فردية بين أصحاب الحقوق والمستعملين. ومن المحتمل أن يخفض الاستعمال المكثف للمكننة تكلفة مثل هذه المعاملة إلى مستويات قد تجعل الإدارة الفردية للحقوق ذات جدوى اقتصادية. وبصورة بديلة ، أو إضافة ، يمكن استعمال مثل هذه التكنولوجيات ضمن إطار عمل إدارة جماعية كأداة متممة للتراخيص الشاملة التقليدية.

لكن من أجل تمكين هذه التكنولوجيات من تحقيق قدراتها الكاملة في السوق يجب أن يسمح لها بالتطور مع أدنى قدر من التدخل. إذ يجب أن تحدد قوى السوق ، وليس الحكومات ، ما إذا كان يتوجب أن تسيطر الإدارة الجماعية للحقوق ، أو الإدارة الفردية للحقوق ، أو تركيبة متوافقة أخرى.

## التحديات في المستقبل

تحديد النطاق الصحيح للمسؤولية الثانوية في العصر الرقمي

شكلت الطبيعة الشخصية للتكنولوجيا الجديدة وجهاً آخر مشيراً للاهتمام للتطور السريع للتكنولوجيات الرقمية خلال العقد الماضي. إذ يستطيع الآن فرد واحد ، باستثمار ضئيل جداً ، أن ينسخ ويوزع ملايين النسخ من الأعمال عبر الإنترنت ، ولا سيما الأعمال التي يمكن تحويلها بسهولة إلى رقمية ، كالأعمال الموسيقية ، أو الأفلام السينمائية أو الصور الفوتوغرافية. في الولايات المتحدة رأينا شركات تنشر تكنولوجيا ربط شبكي من نظير

إلى نظير للاستفادة من هذا الواقع ، وبصورة أساسية حشد ملايين المستهلكين في شبكة انتهاك لحقوق النشر على نطاق لم يُشاهد من قبل أبداً. وحقيقة أن بإمكان نشاطات العديد من الأفراد أن تسبب مسائل خطيرة وانتهاكات على نطاق كبير تثير تساؤلات كثيرة حول فرض التطبيق. ومن الصعب بمكان لأصحاب الحقوق تعيين ، ووالتعرف وتحديد مكان تنفيذ أعمال العدد الهائل من الأفراد الذين قد ينتهكون أعمالهم لاتخاذ إجراءات ضدهم. وحتى ولو تمكن أصحاب الحقوق من تنفيذ اتخاذ مثل هذه التدابير ، فمن غير المحتمل أن يستطيع مثل هؤلاء الأفراد أن يعوضوا عن الأضرار التي سببتها أعمالهم.

في جهد للمعالجة الفعالة للانتهاكات في هذه الظروف ، لجأ أصحاب حقوق النشر في الولايات المتحدة إلى القواعد القانونية للمسؤولية الثانوية لجعل المسهلين لعمل هذه الشبكات مسؤولين عن الانتهاكات. فزودت هذه الشركات ، مثل نابستر ، إيمستر ، غروكستر ، مروفوس ، وكازا برامج كمبيوتر وخدمات للمستخدمين وتحقق أرباحاً من إعلانات تستند إلى حجم الجمهور الذي تجذبه نشاطات الانتهاك. كانت القواعد القانونية للمسؤولية الثانوية تُشكّل لمدة طويلة جزءاً من القانون العام الأميركي حول حقوق النشر. إذ توفر هذه القواعد القانونية وسيلة فعالة لفرض التطبيق من خلال إلقاء المسؤولية على عاتق الذين يستفيدون من الانتهاك وهم في وضع يمكنهم من السيطرة عليه أو تقيده. وقد تلعب هذه القواعد القانونية دوراً أكثر أهمية بكثير في حقل حقوق النشر في المستقبل ، مع تمكين التطورات التكنولوجية المتزايدة باستمرار الشركات من الاستفادة من النشاطات الانتهاكية للأفراد.

القضايا المتنوعة المرفوعة ضد مثل هذه الشركات توحى بان من المحتمل أن تواجه المحاكم مشاكل في العثور على المعيار الملائم لتحديد المسؤولية الثانوية في العصر الرقمي. في الولايات المتحدة ، كانت إمكانية تقليل احتمال توجيه المسؤولية الثانوية لانتهاك حقوق النشر تُشكّل تقليدياً إجراء حائثاً مهماً يَنبُط عزيمة شركات الأعمال ويردها عن استعمال أعمال محمية بحقوق النشر بمثابة "وسيلة جذب" للزبائن الذين لا يملكون ترخيصاً. لكن كان على المحاكم أن توازن بين احتمال تطبيق هذه المسؤولية مع الحرية في الانخراط في مجالات تجارية غير متعلقة بها إلى حدٍ كبير.

نظرت المحكمة العليا الأميركية هذه المسائل قبل أكثر من 20 سنة في القضية ، سوني كورب أوف امبركا ضد يونيفرسال ستوديوز انك. ومنذ ذلك الوقت وجهت هذه القضية المحاكم في ما يتعلق بالتطبيق الصحيح للقاعدة القانونية المتعلقة بالانتهاك المشارك. شملت قضية سوني بيع مسجلات كاسيتات الفيديو بيتا ماكس ، التي كان يستعملها المشترون "لتحويل الوقت" ، أي لتسجيل برامج تلفزيونية مذاعة لمشاهدتها في وقت لاحق. لم تحدد المحكمة أية مسؤولية مشاركة ، وقالت انه قد لا توجد مثل هذه

المسؤولية طالما كان العمل المنتج قادراً على ان يكون "ذا أهمية تجارية" او "ذا استعمالات غير انتهاكية جوهرية". وبما ان المحكمة وجدت ان الاستعمال المسيطر للمسجل بيتا ماكس لا ينتهك القوانين ، فلم تجد حاجة إلى التوضيح الإضافي لها تعنيه عبارة "استعمالات غير انتهاكية جوهرية". ولكن ، أقرت المحكمة مع ذلك انه يحق لأصحاب حقوق النشر ان يتمتعوا بحماية فعالة وليس "مجرد رمزية" لحقوق النشر.

وفي وقت أكثر حداثة ، في القضية ام جي ام ستوديو ضد غروكستر ، نظرت المحكمة العليا ما إذا كان من الممكن اعتبار مزودي برامج من نظير إلى نظير (من شخص إلى شخص أو طرف إلى طرف) مسؤولين بموجب نظريات المسؤولية الثانوية عن حقوق النشر. وحكمت المحكمة بإجماع الآراء انه يمكن جعل مثل هؤلاء المزودين مسؤولين فقط إذا "وزعوا جهازاً بهدف ترويج استعماله لانتهاك حقوق النشر كما يبينه التعبير الواضح أو الخطوات الإثباتية الأخرى المتخذة لتعزيز الانتهاك". وبمعنى آخر ، إذا أغرى مزود تكنولوجيا زبائنه على انتهاك حقوق النشر ، يمكن ان يعتبر مسؤولاً عن ذلك الانتهاك. وأمرت المحكمة العليا المحاكم الأدنى بدراسة كافة الوقائع والظروف من أجل تحديد ما إذا حصل مثل هذا الإغراء بالفعل ، وأكدت ان الحكم في قضية سوني لا يمنع توجيه المسؤولية عندما يعتبر المدعى عليه بأنه أغرى آخرين لارتكاب الانتهاك. ويجب ان يسمح هذا الحكم لأصحاب حقوق النشر بالحصول على فرض تطبيق فعال لحقوق النشر التي يملكونها ضد مزودي برامج الكمبيوتر ومزودي الخدمات ضد الذين يسعون إلى تشجيع انتهاك حقوق النشر وتحقيق ربح منها. وكان معلقون عديدون قد وصفوا هذه القضية بأنها إحدى أهم القضايا في تاريخ القانون الأمريكي لحقوق النشر.

أما على صعيد كونها قضية دولية ، فهناك القليل جداً من الاتساق بين القوانين القومية بالنسبة للمسؤولية الثانوية وعمما إذا كانت المسؤولية تقع على عاتق شركة تستعمل تكنولوجيا من نظير إلى نظير لتشجيع الانتهاك ، او كما عالجتها الولايات المتحدة في الفصل II لقانون حقوق النشر في الألفية الرقمية (DMCA) ، حول مزود خدمات الإنترنت الذي يؤمن تسهيلات يستعملها آخرون لارتكاب الانتهاك. وقد يكون ذلك مجالاً يبرر درس المعايير الدولية لمثل هذه المسؤولية ، ولا سيما بالنظر للطبيعة العالمية للإنترنت ، حيث تستطيع شركة ان تنشئ عملية تسهّل الانتهاك وتخدم الزبائن عبر العالم انطلاقاً من بلد واحد. من المحتمل ان تتطلب المحافظة على حماية فعالة لحقوق النشر في العصر الرقمي وجود مثل هذه المعايير الدولية.

تخفيض حالات عدم الكفاية لمستخدمين تالين

كما رأينا خلال العقد الماضي ، توفر شبكة الإنترنت للفرد إمكانية

الوصول إلى خزان واسع من المعلومات من كل نوع ، بدءاً بالنصوص ، ووصولاً إلى الصور الفوتوغرافية ، فإلى الموسيقى ، وإلى أعمال سمعية بصرية. وبالإضافة إلى ذلك تزود التكنولوجيا الرقمية أيضاً ذلك الفرد بالقدرة على ان يصبح مؤلفاً من خلال خلق ونشر أعماله الخاصة. وفي أحيان كثيرة قد يرغب ذلك المؤلف باستعمال بعض المواد التي يستطيع إيجادها ، ولكنه غير متأكد من وضعية حقوق النشر لذلك العمل أو ممن يتوجب عليه طلب الإذن. وكما وصفنا أعلاه بإمكان الترخيص الجماعي للأعمال ان يساعد مثل هذا المؤلف من خلال توفير آليات فعالة كي يتمكن من الحصول على إذن لاستعمال الأعمال.

لكن قد يوجد بعض الأعمال ، أو حتى الكثير منها ، التي لا يستطيع مؤلف ان يجد صاحبها او وكالة تدبير جعائياً هذه الأعمال ، ولا يتمكن بالتالي من حل مسألة ما إذا كان قانون حقوق النشر يسمح او يحرم استعمال مثل هذه الأعمال. ويتمثل أحد التحديات في المستقبل بكيفية معالجة القانون لمثل هذه الأعمال التي تسمى "أعمالاً يتيمة". فإذا كانت القضية بالفعل ان صاحب حقوق النشر لمثل هذا العمل لم يعد يهتم حول الاستعمال التالي له ، يجب عندئذ عدم تقييد استعماله فقط بسبب عدم التأكد من الوضع القانوني لأي عمل. وقد تحرم هذه النتيجة الناس من إمكانية الوصول إلى استعمال جديد ومنتج للعمل الذي يُشكّل في نهاية المطاف هدف أي نظام كقوة لحقوق النشر.

وقد باشر مكتب حقوق النشر في الولايات المتحدة تحقيقاً حول مسألة "الأعمال اليتيمة" من اجل تحديد طبيعة ونطاق المشكلة وما إذا كان من الضروري إيجاد حلول قانونية او تنظيمية لمعالجتها. وطورت بلدان أخرى ، بضمنها كندا ، آليات للمسائل المتعلقة بالأعمال اليتيمة. ويتمثل جزء من التحدي في معالجة مثل هذه المشكلة في التأكد من ان هذه المعالجة تترابط كلياً مع المصالح الشرعية للمؤلفين وأصحاب الحقوق ولا تنتقص منها ، وانها تقيّد بالقواعد الدولية لحقوق النشر التي تحرم فرض شكليات تمثل شرطاً لممارسة حقوق النشر والتمتع بها.

(ماري بيث بيترز هي مسجلة حقوق النشر ، في المكتب الأمريكي لحقوق النشر ، مكتبة الكونغرس.)

# ما هو الاستعمال المنصف؟

أو الملاحظات التي يمكن أخذها بدون إذن. لا يحل الاعتراف بمصدر المادة المحمية بحق النشر محل الحصول على إذن.

إذاً لا يجب أن يغيب عن ذهنك أنه ، حتى في الإطار التعليمي ، لا يعتبر "استعمالاً" منصفاً القيام بالاستنساخ "لدافع تجاري" ، أو الاستنساخ "النظامي" ، أي "حيث يكون الهدف الاستعاضة عن الاشتراك أو الشراء. لا يستطيع أي عامل بحد ذاته أن يحدد ما إذا كان استعمال معين "منصفاً". ويجب وزن العوامل الأربعة سوية في ضوء الظروف. راجع "الرسالة التعميمية -21 استنساخات الأعمال من جانب المهنيين أو أمناء المكتبات" العائدة للرسائل التعميمية والرسائل الاستثمارية بشأن حقوق النشر التي يصدرها المكتب الأميركي لحقوق النشر.

كيف ينطبق مبدأ "الاستعمال المنصف" في الصفوف الدراسية؟

تضخم شبكة الإنترنت إمكانية صنع عدد لا يحصى من النسخ المثالية ، وهو الأمر الذي غير ما هو المعنى المقصود بكلمة "منصف". كن حذراً لدى استعمال مواد من الإنترنت ، خذ في اعتبارك العوامل الأربعة "للاستعمال المنصف" أو أحصل على إذن من مالك هذه المواد. يبذل برنامج المكتبة الرقمية القومية جهداً عظيماً لتحديد الأصحاب المحتملين لحقوق نشر المواد الموجودة في ما يعرف "بالذاكرة الأميركية" (أو أميركان ميموري). فرغم أنه من غير الممكن في أحيان كثيرة التثبت من الأصحاب المحتملين للحقوق نظراً لقدم عمر المواد. عندما يكون صاحب الحقوق معروفاً لدى البرنامج فسوف يزود المعلومة تلك في "بيانات القيود" التي ترافق المجموعات.

"الاستعمال المنصف" هو استثناء للحماية الكلية لحق النشر بموجب القانون الأميركي. ويسمح باستعمالات معينة بدون الحصول على إذن من المؤلف أو المالك. وحسب الظروف ، يمكن أن يعتبر الاستنساخ "منصفاً" لغرض النقد ، والتعليق ، وإعداد تقارير الأنباء ، والتعليم (ومن ضمنه النسخ المتعددة للاستعمال في صف التدريس) ، والمنح الدراسية ، أو الأبحاث.

ويستشهد تقرير العام 1961 لسجل حقوق النشر حول المراجعة العامة للقانون الأميركي لحق النشر بأمثلة عن النشاطات التي اعتبرتها المحاكم على أنها حالات "استعمال منصف": اقتباسات لمقتطفات ضمن مراجعة أو نقد لأغراض التوضيح أو التعليق ، اقتباسات لمقاطع قصيرة في عمل علمي أو تقني لتبيان أو توضيح ملاحظات المؤلف ، الاستعمال في محاكاة ساخرة لبعض محتويات التأليف الذي تجري محاكاته بسخرية ، ملخص لخطاب أو لمادة مع اقتباسات موجزة في تقرير إخباري ، استنساخ تقوم به مكتبة لقسم من عمل بغية استبدال جزء من النسخة المنضرة ، استنساخ يقوم به معلم أو طالب لقسم صغير من العمل لإيضاح درس ، استنساخ لعمل في دعاوى وتقارير تشريعية أو قضائية ، استنساخ عرضي أو تصادفي في نشرة أو إذاعة أنباء لعمل حصل في مشهد حادث يتم رفع التقارير عنه.

ويطلب من المحاكم عند تحديد ما إذا كان استعمال مُعين يقع تحت إحدى هذه الفئات "منصفاً" أن تأخذ في اعتبارها العوامل التالية:

الغرض وصفة الاستعمال ، وما إذا كان مثل لهذا الاستعمال طبيعة تجارية أو أنه لأغراض تعليمية لا تبغي الربح.

طبيعة العمل المحمي بحق النشر.

مقدار واستدامة القسم المستعمل بالنسبة لعلاقته بالعمل المحمي بحق النشر ككل (هل هو طويل أم قصير في الطول ، أي هل أنك تستنسخ العمل بكامله ، كما قد تفعل عند استعمال صورة ، أو جزء منه كما قد تفعل عند استعمال رواية طويلة).

تأثير الاستعمال على السوق أو القيمة المحتملة للعمل الذي يحميه قانون حقوق النشر.

قد يكون التمييز بين "الاستعمال المنصف" والانتهاك غير واضح وغير قابل للتحديد بسهولة. لا يوجد عدد مُعين من الكلمات ، الأسطر

# أهمية الملك العام

## المشاع

بقلم انيتا آر ايرنشتاد

حقه الخاص) لقواعد البيانات يقيد استعمالات معينة لمعلومات واقعية جرى جمعها في قواعد بيانات].

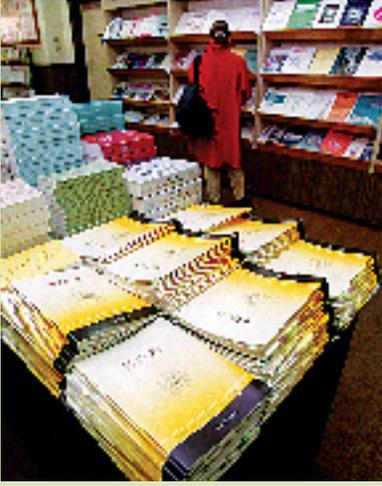
يختلف مفهوم عالم الملك العام المشاع عن مفهوم "الوصول المفتوح" الذي يشير بصورة نموذجية إلى أعمال محمية بحقوق النشر ولكن كان مؤلفوها أو ناشروها قد اختاروا جعلها متاحة بحرية للناس. حتى ولو كانت أعمال موجودة في عالم الملك العام المشاع يجب على المستعملين الإشارة إلى مصدر العمل ، حيث أن التخلف عن القيام بذلك قد يُشكّل انتهاكاً للملكية الأدبية.

وتنتج حكومة الولايات المتحدة أكبر مجموعة عامة مفردة عامة من المعلومات العلمية والتعليمية ، وهي أحد اعظم المساهمين في العالم في حق الملك العام المشاع. تعترف الرسالة التعميمية أي 130- الصادرة عن مكتب الإدارة والموازنة التي حملت العنوان "إدارة موارد المعلومات الفدرالية" ، بأن المعلومات الحكومية "مورداً قومياً ثميناً" وأن التدفق الحر للمعلومات بين الحكومة والناس أمراً أساسياً للمجتمع الديمقراطي. وعززت ممارسات الحكومة الأميركية أيضاً التوزيع الواسع للمعلومات التي تولدها الاعتمادات الفدرالية الحكومية ويتم تشجيع الذين يتلقون تمويلاً من الحكومة الفدرالية على تبادل نتائج أبحاثهم مع الآخرين.

قامت منظمات دولية وما بين الحكومات ، مثل الأونيسكو ، ومؤتمر الذروة العالمية للأمم المتحدة حول مجتمع المعلومات ، والمجلس الدولي للعلوم ، ولجنة قاعدة بيانات العلوم والتكنولوجيا ، بتركيز اهتمامها على أهمية الملك العام المشاع بالنسبة للدول المتطورة والنامية على حد سواء.

تحدث فقرة براءات الاختراع وحقوق النشر الواردة في الدستور (المادة 1 ، القسم 8 ، الفقرة 8) التي تنص على تفويض السلطة للكونغرس من أجل "تعزيز تقدّم العلوم والفنون المفيدة" عن "تأمين فترات زمنية محدودة" للمؤلفين والمخترعين ، يحق لهم خلالها أن يتمتعوا بصورة حصرية "بنتاج كتاباتهم واكتشافاتهم". ويشير إدخال الجملة "فترات زمنية محدودة" إلى أن الآباء المؤسسون للولايات المتحدة أدركوا الأهمية الحاسمة لموازنة مصالح الملكية الفكرية للمؤلفين والمخترعين مع حاجات المجتمع لتبادل الأفكار. وحققوا هذا التوازن من خلال تحديد فترة نفاذ الحق الحصري والسماح بنمو "حق الملك العام المشاع" بصورة غير مُقيدة. تماماً كما يستطيع نظام عامل للملكية الفكرية أن يولد فوائداً ثقافية واقتصادية هامة وكبيرة ، ويساهم أيضاً عالم "حق الملك العام المشاع" القوي في قيام مجتمع ديمقراطي ، واقتصاد قوي ، وتأمين تقدم العلوم.

يشير مصطلح "الملك العام المشاع" إلى مواد ومعلومات لا تؤمن حمايتها حقوق الملكية الفكرية. تتوفر المعلومات في عالم الملك العام المشاع لاستعمالها من جانب الناس بدون شرط الحصول على إذن مسبق أو فرض قيود على إعادة استعمالها. ويشمل ذلك في الولايات المتحدة معلومات وأعمال واقعية يستحدثها أو يؤلفها موظفون لدى الحكومة الفدرالية ضمن نطاق وظيفتهم. ويشمل عالم الملك العام المشاع أيضاً أعمالاً تخضع لحماية حقوق النشر كانت قد انتهت مدة نفاذها ، وتمّ التخلي عنها (كالمعلومات المحددة تعاقدياً على أنها غير محمية) أو جرى إهمالها. [لاحظ أن الأمر التوجيهي الأوروبي حول قاعدة البيانات الذي جرى تبنيه عام 1966 أوجد نوعاً جديداً من الحماية للملكية الفكرية (بحكم



زبونة في مكتبة مكتب الطباعة الحكومي الاميركي. هذا المكتب هو المصدر الاساسي للحكومة الفدرالية لجمع وفهرسة ونتاج وتزويد وحفظ المعلومات المنشورة، ومعظمها معلومات في الحيز العام.

يساهم الحيز العام النشيط أيضا في تنمية المجتمع الديمقراطي. يتوفر الآن الكثير من المعلومات التي نشرتها الحكومة الاميركية بشكل الكتروني.



(أنيتا آر. اينزشتاد هي مسؤولة للشؤون الخارجية المتعلقة بسياسة الاتصالات والمعلومات في دائرة الشؤون الاقتصادية والأعمال في وزارة الخارجية ، مكتب إدارة السياسة الدولية للاتصالات والمعلومات ، وهي تعمل معارة لدى المؤسسة القومية للعلوم حيث تعمل كمساعد مستشار قانوني عام. إنها خبيرة حول سياسة البيانات العلمية الفدرالية).

ولاشك أنه يوجد توتر في إيجاد توازن أمثل بين عالم الملك العام المشاع وحماية الملكية الفكرية. فإن تعزيز التوزيع الواسع للمعرفة والمعلومات يعتبر أمراً أساسياً في حين يضمن تلقي المؤلفين والمخترعين للحماية الملائمة لأعمالهم. أساليب حل هذا التوتر هي متنوعة تقريباً كتتنوع الحكومات التي تسعى لحلها. لكن شيئاً واحداً يبقى واضحاً: تحتاج المجتمعات الحرة والتي تتطلع بثقة إلى المستقبل إلى كلا الأمرين.

للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع راجعوا:

- دور البيانات والمعلومات العلمية والتقنية في عالم الملك العام: إجراءات ندوة ، المجلس القومي للأبحاث
- توجيهات سياسة الأونيسكو ذات الصلة بالمعلومات المتعلقة بعالم الملك العام المشاع.

• إعلان المبادئ وخطة العمل للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات

• مؤتمر كلية ديوك للحقوق حول عالم الملك العام

# حقوق الملكية الفكرية

## أولوية لكل البلدان

واستناداً إلى آراء هؤلاء الخبراء يجب أن تُشكّل مسألة فرض تطبيق حقوق الملكية الفكرية أولوية لدى كافة البلدان التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي ومشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي. وفيما يلي تفاصيل ما دار في الجلسة من مناقشة:

منسقة الحوار: أولاً، أين هو موقع فرض التطبيق ومكانه في الاستراتيجية الشاملة للملكية الفكرية؟

سميث: مع تطور الاقتصاد العالمي ومع الاعتماد المتزايد للاقتصادات على قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، تزداد أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية.

عندما باشر مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية نشاطات التدريب خارج البلاد عام 1997، كان التشديد على تقديم مشورات للبلدان حول وضع نصوص قوانين تتوافق مع الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية بخصوص النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية. ومع مرور الوقت، تحول التركيز عن هذه القوانين إلى ما تقوم به البلدان فعلاً يوماً بيوماً. ووجدنا أن بلداناً عديدة لها في سجلاتها قوانين تتطابق مع الاتفاقية من حيث النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية ولكن يبقى الكثير الذي يتوجب عمله بالفعل لفرض تطبيق هذه الحقوق عند الحدود وفي أنظمة المحاكم المدنية والجنائية.

ومع ازدياد أهمية حقوق النشر، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع في كل سنة بالنسبة للاقتصاد الأميركي، يزداد

تبنت بلدان عديدة قوانين متطورة لحماية الملكية الفكرية بغية الانضمام إلى اتفاقيات أو منظمات دولية أو إقليمية. ومن خلال هذا العمل يكون البلد الذي اتخذه قد خطا خطوة أولى هامة. لكن مجرد إصدار القوانين لن يمكّن بلداً من فرض التطبيق بصورة فعالة لحقوق أصحاب الملكية إذ يتطلب ذلك إيجاد آليات ملائمة لفرض التنفيذ.

لهذا يتخلف في أحيان كثيرة التطبيق الفعال بعد إصدار القوانين؟ ما هي الحواجز أمام فرض التطبيق؟ هل سوف تتشاطر كافة البلدان أو البعض منها فقط فوائد التطبيق؟

دعا مكتب برامج الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية لجنة مكونة من خبراء في الحكومة الأميركية لمناقشة هذه المسائل وغيرها من المسائل الأخرى التي تتعلق بفرض تطبيق حقوق الملكية الفكرية. وأدارت مناقشات اللجنة بيرتا غوميز، التي كانت في ذلك الوقت كاتبة ومحررة رئيسية في قسم الأمن الاقتصادي في مكتب برامج الإعلام الخارجي، وشارك في اجتماع الطاولة المستديرة كل من مايكل سميث، محام مستشار في قسم فرض تطبيق القانون في المكتب الأميركي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية، وجايسون غال، محامي محاكمات يعمل لدى قسم جرائم الكمبيوتر والملكية الفكرية في وزارة العدل، وجوزيف هوارد من كبار المحامين المستشارين في فرع حقوق الملكية الفكرية في هيئة الجمارك وحماية الحدود الأميركية، التي تُشكّل جزءاً من وزارة الأمن الوطني.



مسؤولون في وزارة الصحة في لوس أنجلوس، كاليفورنيا خلال مؤتمر صحفي أعلنوا فيه عن مصادرة أدوية غير قانونية في الولايات المتحدة، توجد مجموعة متنوعة من القوانين الفدرالية والوكالات التي تحمي المستهلكين من المنتجات المزورة التي تشكل خطراً على الصحة والسلامة.



مطلوب "مطلوب" لمكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي (FBI) لرجل متهم بانتهاك حقوق النشر.



وتماماً كما تستطيع الأشياء الملموسة التحرك بسهولة وتكلفة قليلة عبر الحدود، يمكن أيضاً أن تنتقل مشاكل الملكية الفكرية بصورة ماثلة. فعلى سبيل المثال، طرحت المنتجات المزورة المصنوعة في شرق آسيا مشكلة دامت لفترة طويلة. ولكن الإنتاج المزور كهذا يؤكد مشكلة أعظم مع استمرار هبوط أسعار المنتجات وزيادة سهولة شحنها إلى أجزاء أخرى من العالم.

وتسمح الإنترنت بالتوزيع الفوري للمعلومات حول العالم بدون أية تكلفة أساسية. ولذلك، وبالإضافة إلى كل نشاطها الإيجابي، تسمح هذه التكنولوجيا للناس الذين يستعملون الإنترنت بالمشاركة في انتهاكات كبرى لحقوق الملكية الفكرية. وتتنامى هذه المشكلة مع تنامي القطاع الرقمي للاقتصاد في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى.

منسقة الحوار: قلت ان التحسينات في الشحن تسهل أكثر دخول السلع عبر الحدود. فهل هذا يُشكل أحد الحواجز أمام فرض التطبيق الفعال؟

هوارد: ربما كانت العقبة الأكثر خطورة أمام فرض التطبيق الفعال هي غياب الفهم الكامل لقيمة حقوق الملكية الفكرية بالنسبة لكل دولة تتعامل مع التجارة الدولية.

اهتمامنا بحماية تلك الحقوق في الخارج. ويتردد أصحاب حقوق أميركيون وغيرهم حول العالم في الاستثمار في بلدان لا يتم فيها ضمان وجود حماية كافية يوماً بيوم لبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والأسرار التجارية.

غال: من وجهة نظرنا في وزارة العدل، يُعتبر تحقيق الانسجام بين قوانين حماية الملكية الفكرية حول العالم من خلال الاتفاقيات الدولية، والتي ترجع حتى إلى معاهدة بيرن، أمراً مهماً لتحديد حقوق ملكية المؤلفين، والمخترعين، والشركات للمنتجات التي يطورونها. فنحن نود أن نرى البلدان وقد توصلت إلى اتفاق عام حول ما يجب ان تشمله تلك الحقوق.

ولكن بدون فرض تطبيق فعال لهذه القوانين وعوداً خاوية. لذا يجب قيام تطبيق فعال لهذه الحقوق كي يستطيع المؤلفون والمخترعون اتخاذ قرارات منطقية حول ما إذا كانوا سينشرون، أو يطلقون، أو يبتكرون شيئاً.

وقد ازدادت أهمية فرض التطبيق خلال السنوات القليلة الماضية زيادة كبيرة. وأوجدت مجموعة متألّفة من العوامل، تشمل التحسينات في الشحن، والتكنولوجيا، والاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت أسواقاً تتخذ بازدياد نطاقاً عالمياً.

لقد تكلمت في بلدان عديدة في الخارج ، وفي كل مرة كان يطرح علي السؤال: "لماذا يتوجب علينا ان نفعل ذلك؟ لماذا نحمي الدول الغنية أو المصنعين الأثرياء الذين يملكون حقوق الملكية الفكرية هذه؟"

وكان جوابي انه أولاً ، إذا كانت بلادكم تخضع لحكم القانون ووقعت على اتفاقيات دولية معينة فإنها تكون عندئذ مجبرة على الالتزام بأحكام اتفاقياتها. وثانياً ، عندما تنمي بلادكم قطاعاتها الخاصة التي يبتكر فيها مصنعون ، أو مخترعون ، أو محترفون ملكية فكرية تخصهم ، يكون من المهم عند ذلك ان تضمنوا لهم القيمة الكاملة لحقوقهم.

في أحيان كثيرة لا يقدر الناس ان حماية الملكية الفكرية مهمة لإيجاد فرص العمل الأمر التي تؤدي إلى النمو والى تأمين حياة ذات نوعية أفضل ، فإذا لم يتم احترام حقوق الملكية الفكرية فلن يرغب أحد في أن يستثمر في بلدكم. ولن تجذبوا الرساميل الأجنبية التي تحتاجون إليها لتحسين أسلوب حياة أهل بلدكم.

فعندما يقدر الناس قيمة حكم القانون ، يصبح من الواضح ان ذلك لا يفيد البلدان الثرية فقط.

غال: وأنا أيضا طرح علي جمهور من الأجانب السؤال ، "لماذا يجب حماية الملكية الفكرية عندما يتعلق الأمر كله بهارات أمريكية (منتجات مسجلة بعلامات تجارية) أو بهارات تنتجها بلدان ثرية؟ لماذا يتوجب علي أن أدافع عن مصالح تلك الشركات الأمريكية؟" يمثّل أحد الأجوبة على ذلك في انه تماماً مثل ما يعمل أصحاب العلامات التجارية على تأمين حماية علاماتهم التجارية ، يتوجب على البلدان نفسها ان تعمل على فرض تطبيق حقوق الملكية الفكرية من اجل حماية سمعتها بالذات.

العلامة التجارية هي مجرد ماركة مسجلة ، تحمل معلومات وتدل على سمعة المصنع وجودة السلعة وسمعة المنتج. فإذا بدأ صاحب علامة تجارية معينة بإنتاج سلع من نوعية متدنية سوف يمتنع الناس عن شرائها ، وتهبط سمعته.

من أجل تشجيع الاستثمار ، يجب ان يكون لديك نظام قانوني يحمي حقوق الناس ومن ضمنها حقوق الملكية الفكرية. ويستطيع أي بلد ان يساعد في تكوين صورة نوعية لنفسه من خلال تأمين التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية. وبالمقابل سترى البلدان التي تهمل فرض تطبيق حقوق الملكية الفكرية سمعتها ومناخ الاستثمار لديها وقد تأثرا سلباً.

سميث: هناك حاجز رئيسي آخر أمام فرض التطبيق الفعال هو غياب الإرادة السياسية. فبدون وجود إرادة سياسية تبدأ من أعلى القمة الحكومية يصبح من الصعب على سلطات تطبيق القانون النظر إلى هذه المسائل على انها ذات شأن ولن تخصص الموارد اللازمة لحلها.

عندما يقدم المكتب الأميركي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية (USPTO) مساعدة فنية ، نحاول ان نشرح لماذا يعتبر فرض تطبيق القانون مهماً للاقتصاد المحلي. فعلى سبيل المثال ، ليست الموسيقى المحلية مجرد مسألة إرث ثقافي أصلي ، فهي تمثل أيضا مسألة حقوق نشر ذات أهمية اقتصادية للصناعات المحلية. وقد وجدنا ، لاسيما في آسيا ، ان هناك رابطا بين قدرة البلد على تأمين آليات فرض التطبيق الفعال ونمو الموسيقى التي يبتكرها فنانون محليون.

منسقة الحوار: ولكن كيف تقوم حكومة بتأمين فرض تطبيق فعال عندما تقرر القيام بذلك؟

غال: رغم ان الإرادة السياسية مهمة بالتأكيد ، فلا يعني ذلك ان حماية حقوق الملكية الفكرية ليست سوى مسألة إقناع المستويات العليا للحكومة بأنها قضية مهمة ، وان المراسيم التي سوف تهر بقوانينها حتى تصل إلى فرض تطبيق على مستوى الشارع.

يجب على الحكومة ان تعمل أيضاً على زيادة وعي الناس للتأكد من ان الناس يوافقون على ان الملكية الفكرية تستحق الحماية. والنقطة التي ذكرها مايكل حول الموسيقى الأصلية نقطة ممتازة.

وبالطبع ، ان العديد من المنتجات المقرصنة هي نسخ لسلع أنتجتها شركات أميركية كبرامج الكمبيوتر التي تنتجها شركة مايكروسوفت أو الأقراص المدمجة لنجوم الغناء الشعبيين الأميركيين التي تباع بعد ذلك في الخارج. ولكن في حال سمح بلد للقرصنة بأن تسير على هواها بدون ضابط ، فمن المحتمل ان تجد أن صناعاتها ، الموسيقى ، والأفلام السينمائية ، أو برامج الكمبيوتر وقد جرت قرصنتها مع الصناعات الأميركية. ونظراً لأن المبتكرين المحليين للموسيقى ، أو الأفلام السينمائية أو برامج الكمبيوتر يميلون إلى الاعتماد بشكل أكبر على أسواقهم المحلية لتأمين معيشتهم ، فقد يلحق التماذي في القرصنة المحلية الضرر بهؤلاء المنتجين المحليين في الأغلب.

وقد تجعل القرصنة من الأصعب على الصناعات المحلية أن تتنافس مع الشركات الأجنبية الكبيرة. ففي بلدان حيث يتوفر



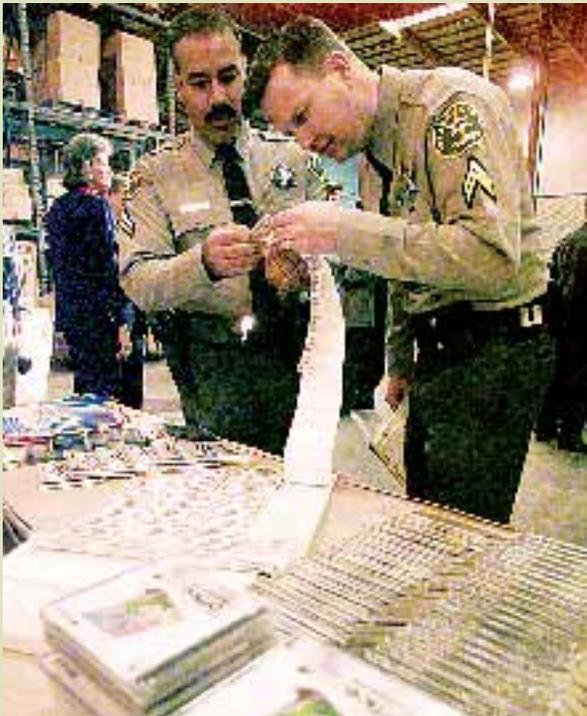
دعيت وسائل الإعلام الأجنبية في الصين لحضور هذه القضية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المعروضة أمام المحكمة العليا في بكين. في كثير من البلدان لا تشكل التعويضات المنخفضة عن الأضرار رادعا للقراصنة والمزورين.



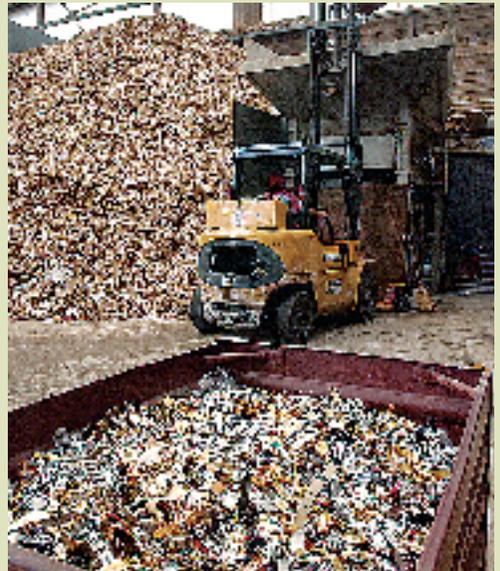
جرار ضاغط للتربة يدمر الأقراص المدمجة والأشرطة المزور في برازيليا في اليوم الوطني لمكافحة التزوير الذي تحتفي به البرازيل. ينبغي على الحكومات العمل لضمان أن جماهيرها توافق على أن الملكية الفكرية هي جديرة بالحماية.



ضابط شرطة يلقي علبة من الأقراص المدمجة المقرصنة في النار بالقرب من جاكرتا. فرضت اندونيسيا قوانين أشد صرامة تنص على فرض غرامات وعقوبات بالسجن على منتهكي حقوق النشر.



ضابطا شرطة في ويتير، كاليفورنيا، يبدقان في ملصقات صورة تسجيل شركة مايكروسوفت المزورة بعد إجراء تحقيق سري. يمكن الشروع في تحقيق جنائي من خلال شكوى يتقدم بها صاحب الحق، ولكن هذا ينبغي أن لا يشكل شرطاً قبل مباشرة الشرطة باتخاذ الإجراءات.



في كريسييه، سويسرا، يقوم المسؤولون بسحق ساعات سويسرية مزورة لدعم إحدى الصناعات الأكثر شهرة في البلاد، تصادر قوات مراقبة الحدود السويسرية آلاف الساعات المزورة في كل عام.

للناس كل نوع من الأقراص المدمجة ، أو الأقراص الرقمية المتعددة الاستعمالات (DVD)، أو برامج الكمبيوتر بدولارين أو أقل أو أكثر ، سوف يجد استوديو تسجيل محلي أو ناشر لبرامج الكمبيوتر ان من الصعب جداً ان يستطيع المنافسة ، على أساس السعر ، مع أحدث برامج الكمبيوتر التي تنتجها سيليكوم فالي أو أفلام هوليوود التي تحطم الأرقام القياسية في عدد المشاهدين.

ومن عجيب المفارقة ، ان البلدان التي تريد ان تتجنب اكتساح السلع الأميركية لأسواقها هي التي قد تنظر بجدية إلى تشديد حماية الملكية الفكرية لديها. وقد يخدم ذلك الصناعة المحلية على المدى الطويل من خلال تمكين تلك الصناعات من النمو وتشجيع الاستثمار.

فإذا كان عامة الناس متفقيين على حماية الملكية الفكرية ، فسوف يصبح مسؤولو الشرطة مستعدين لوقف عمل البائعين الجوالين الذين يبيعون منتجات مقرصنة ومزورة. وسوف يكون المدعون العامون على استعداد لملاحقة تلك القضايا لأنهم لن يواجهوا الغضب من جمهور مستاء. كما سوف يصبح القضاة أكثر استعداداً لإصدار أحكام تفرض عقوبات رادعة أكان ذلك بالسجن او بدفع تعويضات مالية عن الأضرار.

هوارد: من المهم بدرجة خاصة لأي بلد ان تكون لديه آلية يستطيع من خلالها صاحب حقوق أجنبي ان يلفت اهتمام السلطات إلى ما له من مشكلة وان تتوفر له فرصة واقعية في الحصول على تطبيق القانون لصالحه. ويتغلب هذا العمل على الجود الذي يكون قائماً بخلاف ذلك. انه عمل يشجع السلطات على فرض تطبيق الحقوق.

منسقة الحوار: هل يمكنك وصف أعمال التدريب أو الأحاديث التي تجريها عبر البحار؟

هوارد: لقد زرت بلدانا أخرى ، ودرست تشريعاتها ، وتحدثت مع أناس حول ما نقوم به. كنت اشرح لهم ان من المعقول ، في حال لم تتوفر لديهم الموارد لامتلاك قاعدة بيانات تبين كافة حقوق الملكية الفكرية التي قد تنتهك ، ان يكون لديهم على الأقل آلية يستطيع آخرون من خلالها رفع معلومات لانتباهكم. وقد اعتقدت بلدان عديدة بأن ذلك أمر مفيد.

كما تفرض أيضاً سلطات الجمارك الأميركية أوامر استبعاد (أوامر ملزمة قانونياً تحرم الدخول إلى الولايات المتحدة لسلع يُدعى انها تنتهك حقوق الملكية الفكرية الأميركية) تصدر عن اللجنة الأميركية للتجارة الدولية (USITC). وتهاماً كما يجري بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية المسجلة لدينا ، يتم إدخال

المعلومات حول أوامر الاستبعاد التي تصدرها اللجنة الأميركية للتجارة الدولية في منظومة حقوق الملكية الفكرية لتوزيعها على الموظفين الميدانيين. ويمكن الوصول إلى النسخة العامة للمنظومة 1 لحقوق الملكية الفكرية باللغة الإنجليزية بسهولة. وعنوانها على موقع الإنترنت هو <http://www.cbip.gov>. انقر على نقطة "رابط سريع" (Quick Link) في تلك الصفحة للحصول على "حقوق الملكية الفكرية" ، وانقر في الصفحة التالية على نقطة "البحث عن حقوق الملكية الفكرية" (IPRS). يحتوي الموقع أيضاً على ثروة من المعلومات حول برنامج فرض التطبيق على الحدود لحقوق الملكية الفردية لدينا. (يمكن الاطلاع على كثير من المقالات والنظم حول حقوق الملكية الفكرية بالعربية في موقع أميركا دوت غوف)

منظومة حقوق الملكية الفكرية (IPR Module) هي النظام الآلي الذي تستعمله الدوائر الجمركية ويحتوي على معلومات حول حقوق الملكية الفكرية المسجلة. وتحتوي منظومة حقوق الملكية الفكرية الحالية على أكثر من 25 ألف تسجيل. كما تتضمن قوائم نظامية ومعلومات مفصلة ، تشمل الصور ، لمساعدة موظفي الجمارك على تأمين الحماية الكافية في الوقت المناسب. ومنظومة حقوق الملكية الفكرية عبارة عن ذراع لعملية التسجيل لدى الدوائر الجمركية. وبدل التسجيل على تقديم حق ملكية فكرية ، أو علامة تجارية ، أو حق نشر مسجلين فدرالياً وصالحين للتنفيذ إلى فرع حق الملكية الفكرية ، ومكتب الأنظمة والأحكام ، ومكتب الجمارك وحماية الحدود ، وتسجيل ذلك الحق في فرع حقوق الملكية الفكرية. ويتم إدخال المعلومات حول حق الملكية الفكرية تلك في منظومة حقوق الملكية الفكرية لكي تصبح متوفرة لاستعمال الموظفين الميدانيين. وتتوفر نسخة عامة لمنظومة حقوق الملكية الفكرية لاستعمال الذين هم خارج دوائر الجمارك.

منسقة الحوار: هل هذه قضية تساعد فيها التكنولوجيا الجديدة في فرض التطبيق بالفعل؟

هوارد: نعم. ولكن كما أشار إليه زملائي ، يجب ان يكون الناس مستعدين للقيام بذلك. إن ذلك هو الأمر الحاسم.

منسقة الحوار: هل لديك أمثلة لبلدان لاحظت فيها تقدماً واهتماماً متنامياً في حماية حقوق الملكية الفكرية؟

هوارد: كنت في مصر عندما كانوا يتحدثون عن مسائل تطبيق حقوق الملكية الفكرية ، وقال الناس الذين تبادل الحديث معهم انهم يريدون قيام نظام جمركي مشابه للنظام القائم في الولايات المتحدة. ويبدو ان الناس من كافة أنحاء العالم

الأفضل لاستعمال الموارد التي تملكها. في برامج المساعدة الفنية في الخارج ، يستعمل مكتب براءات الاختراع هذا المفهوم كنقطة بداية لتشجيع الامتثال للالتزامات أي بلد بموجب الاتفاقية الخاصة بالنواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية. تضع هذه الاتفاقية المعايير الدنيا ، مثل إنشاء نظام لكي يتمكن أصحاب الحقوق من الرجوع إليه للتسجيل والسعي إلى فرض حقوقهم.

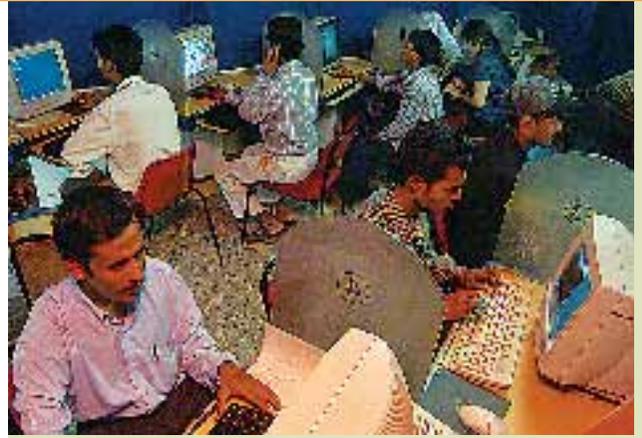
وبعد كل هذا ، يستطيع بلد ما ان يكون مهتملاً كلياً بالالتزامات الدنيا المنصوص عليها في الاتفاقية حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، ومع ذلك يستمر في مواجهة مشكلة هائلة عند حدوده. فمثلاً ، تفرض هذه الاتفاقية على البلدان ان تؤمن حماية ضد استيراد نسج مقرصنة من السلع ومن السلع التي تحمل علامات تجارية مزيفة. ولا تفرض الاتفاقية على البلدان تأمين حماية عند الحدود بالنسبة لتصدير مثل هذه السلع او بالنسبة لتحركات مثل هذه السلع داخل البلاد التي يمكن لاحقاً تصديرها.

لذلك ، يتمثل الاهتمام الأساسي للحكومة الأمريكية في تصدير السلع المقرصنة والسلع المزيفة التي يتم إنتاجها في بلد ما إلى بلد آخر ، ضمن أوروبا أو آسيا ، مثلاً. في تلك الحالة قد نطالب بتطبيق أحكام الاتفاقية التجارية لحقوق الملكية الفكرية وملحقها (TRIPS-PLUS). نفعل ذلك في مفاوضات ثنائية كجزء من عملية التفاوض حول اتفاقيات التجارة الحرة. وفي حقل التدريب قد نشدد لماذا تكون هناك حاجة إليها في أحيان كثيرة لقيام نظام فرض تطبيق فعال لحقوق الملكية الفكرية ، رغم كونها ليست من المتطلبات التي نصت عليها الاتفاقية حول النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS).

منسقة الحوار: هل تقبل البلدان ذلك ؟

سميث: بالتأكيد ومنذ أكثر من عشرة أعوام مضت. أعتقد ان البلدان أصبحت أكثر تقبلاً ، بعد أن بدأت تشعر براحة أكبر تجاه التزاماتها بموجب الاتفاقية التجارية لحقوق الملكية الفكرية وحيث كانت لديها قوانين سارية المفعول منذ فترة.

والأمر الذي يتمتع بأهمية خاصة لدى الحكومة الأمريكية الآن هو تنظيم أحكام قرصنة القرص البصري (أي أقراص مدمجة (CDs) ، الأقراص الرقمية المتعددة الاستعمالات (DVDs) ، أقراص رقمية متعددة الاستعمالات قابلة للتسجيل (DVD-R) وغير ذلك) في دول حيث يفوق الإنتاج المعروض الطلب الشرعي. من الواضح أنه لا يمكن أن تحل الاقتصاد المحلي هذا الإنتاج المفرط من المواد المقرصنة ولذلك يتم تصدير



مشكلة متنامية للحكومات وأصحاب الحقوق: الانتهاك الواسع النطاق لحقوق الملكية الفكرية من خلال شبكة الانترنت أخذ في الازدياد. للتحقق من جرائم الانترنت، تتطلب الهند من زبائن مقاهي الانترنت إثبات هويتهم.



آلية بخارية تسحق كومة من دمي ويني ذي بو المزورة، خلال التدمير السنوي الذي تقوم به تايواند للسلع المزورة المضبوطة.

يتطلعون إلى حكومتنا للإرشاد حول كيفية عمل أشياء معينة. قد لا يعجبهم ما نقوله لهم في بعض الحالات ولكنهم منفتحون على النظر في ما نقوله.

سميث: أعتقد ان معظم البلدان توافق على ان النظام الأميركي لحماية حقوق الملكية الفكرية عند الحدود هو أحد أكثر الأنظمة كفاءة في العالم ، ولكن هناك جزء كبير مما يُنفذ في الولايات المتحدة ليس عملياً بالنسبة لمعظم البلدان. فبالأكيد ، لا تملك دول نامية او الدول الأقل نمواً في العالم ، الموارد التي تملكها الحكومة الأميركية. أيضاً ، ليس هناك في معظم البلدان عدد من نقاط عبور الحدود كالعدد الموجود في الولايات المتحدة.

لذا على الدوائر الجبركية في تلك البلدان ان تقرر الطريقة

الإنتاج. وفي هذه الحالات قد نطالب بوضع قيود على التصدير على الحدود وبإصدار أنظمة تتعلق بالأقراص البصرية.

منسقة الحوار: ما مدى كبر مشكلة الفساد من حي علاقتها بحقوق الملكية الفكرية؟

غال: الفساد مشكلة هامة في عدد من بلدان العالم التي تحاول فرض تطبيق حقوق الملكية الفكرية، ويرتبط جزء من ذلك بكمية الأموال المعنية بالعمليات. فعندما يكون هناك كثير من المال متعلقاً بنشاط غير شرعي فلا بد أن يوجد بعض الفساد.

الجريمة المنظمة تُشكل ناحية أخرى لقرصنة الملكية الفكرية والتزوير. إذ تنخرط العصابات الإجرامية، داخل الولايات المتحدة كما في أجزاء أخرى عديدة من العالم، في إنتاج وتوزيع سلع مقرصنة ومزورة على كافة المستويات المختلفة. بالطبع، لا يكون فساد المسؤولين الحكوميين غريباً على الإطلاق في مسائل الملكية الفكرية. ففي تلك الأماكن التي ينتشر فيها الفساد، سوف يؤثر ذلك على فرض تطبيق حقوق الملكية الفكرية.

سميث: لقد سألت "ما هي الحواجز أمام فرض التطبيق الفعال؟" أعتقد أن ذلك يعتمد على ما إذا كنت تعنين فرض التطبيق المدني، أو الجنائي، أو على الحدود.

يمكن الجمع بين فرض التطبيق الجنائي وفرض التطبيق على الحدود مع لكونهما عمليتين تنفذهما الحكومة. أما على الجانب المدني فالأمر يتعلق بالمعدعي الخاص صاحب القضية الذي يطالب برفع الضرر عبر نظام المحاكم المدنية.

المشاكل في الجانب المدني متماثلة في بلدان عديدة حول العالم. فقد وجد المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية (USPTO) أنه رغم امتلاك الكثير من البلدان لتشريعات وقوانين إجراءات مدنية تنص على حق صاحب الحق في اللجوء إلى المحاكم والحصول على إفراج مؤقت أو أمر تقييدي مؤقت، فلا تطبق هذه القوانين في الممارسة الفعلية. وجدنا أيضاً أن التعويضات عن الأضرار التي تحكم بها محاكم عديدة تكون متدنية إلى درجة أنها لا تُشكل بالفعل رادعاً لأولئك المنخرطين في القرصنة أو التزوير ولا تعوض بدرجة كافية أصحاب الحقوق عن الضرر الذي أصابهم.

وأخيراً، وجدنا في بعض البلدان أنه لا يتم بالفعل إتلاف السلع المخالفة أو الآلات المستعملة في إنتاجها، ولذلك يمكن من يعود إدخالها في مجرى السوق التجارية من جديد.

ومن الواضح أن هذا العمل ليس في الصالح الأفضل لا لأصحاب الحقوق ولا للناس.

على الجانب الحكومي، يتمثل أحد الحواجز أمام فرض التطبيق على الحدود بكونه يحتاج إلى قوى عاملة كثيفة. فذلك يحتاج إلى موظفي جمارك يتواجدون على الحدود، يكونون على اطلاع استهلاكي جيد، يعرفون العلامات التجارية المسجلة، ولديهم مصلحة في فرض تطبيق حقوق أصحاب العلامات. وبدون وجود مفتشي جمارك واسع الأطلاع سوف تنشأ مشكلة في فرض التطبيق الفعال على الحدود.

وعلى الجانب الجنائي، تبرز مشكلة أخرى في قيام بلدان بصورة مبدئية بالنظر في قضايا عديدة ضد باعة يبيعون السلع المقرصنة أو المزورة في الشارع. ورغم أن هذا العمل قد يخفف من وجود المخالفين إلى حد ما في الشارع فلن يطال مصدر النشاط. ففي بلدان عديدة، تكون قاعدة انتهاك حقوق الملكية الفردية مركزة في الجريمة المنظمة. لذلك، قد يكون الاستعمال الأكثر كفاءة لوقت ومال الحكومة هو اللجوء إلى قوانين مكافحة الجريمة المنظمة ورفع القضايا في المحاكم ضد مصادر التمويل.

غال: نعم بالفعل، إن العمل الأكثر فعالية هو مقاضاة "الأسماك الكبيرة" بدلاً من الصغيرة، لأنك إذا فعلت ذلك فإنك تقطع طرق الإمداد. بصورة عامة، يتمثل التأثير الأكبر في مقاضاة باعة الشوارع في دفع القرصنة بعيداً قليلاً عن الشارع. أي بدلاً من طاوله مليئة بالأقراص البصرية المقرصنة يكون لديك شخص واحد يحمل لافتة تقول "أقراص مدمجة" CD و"الأقراص الرقمية المتعددة الاستعمالات (DVDs)" وسوف يستخرج لك نسخة أو يجلب لك نسخة مزورة جاهزة من شاشة صغيرة أو من شقة موجودة في الشارع.

لقد تطرق مايكل إلى الأهمية الحاسمة لامتلاك علاجات مدنية فعالة. في الولايات المتحدة، يتم تنفيذ معظم أعمال فرض التطبيق من جانب أصحاب حقوق النشر والعلامات التجارية الذين يبادرون في رفع القضايا. فلدى الولايات المتحدة علاجات مدنية فعالة مثل: أوامر قضائية، مصادرات للسلع المزورة، وفرض تعويضات مالية. وتتوفر للفرصة حقيقية للحصول فعلاً على هذه الأشكال من العلاجات هنا وفي بلدان أخرى عديدة، حيث توجد فيها آليات راسخة للقانون المدني.

في بعض الأماكن، لا يوجد نظام فرض تطبيق مدني بهذا القدر من النضج. وفي تلك الأماكن، الآن على الأقل، الآليات

الجنايئة وفرض التطبيق على الحدود تُشكّل الفرصة الحقيقية الوحيدة قد تحدث تأثيراً ، ولو ضئيلاً ، في انتهاك الملكية الفكرية.

في بعض البلدان ، لا يمكن البدء في محاكمة جنائية أو تحقيق جنائي ما لم توجد شكوى من صاحب حقوق. ويُشكّل هذا عائقاً خطيراً لأنه ليس من الأمور العملية لصاحب الحقوق ان يقدم شكوى عند كل حادث أو مخالفة. يعني ذلك ان رجال الشرطة في بعض البلدان غير مخولين بمصادرة السلع المنتهكة للقوانين التي يتعرفون عليها في الشارع أو في مؤسسة إجرامية. ونحن نشجع البلدان على إلغاء هذا النوع من الشروط ، أكان ذلك حسب ما هو منصوص عليه في قوانينها الفعلية ، او انه مجرد سياسية تتبعها قوات الشرطة والمدعون العامون.

وأيضاً ، يقيم بعض البلدان حواجز مصنعة أو يستمر في الاحتفاظ بها ، بحيث تجعل من الصعب إثبات ملكية علامة تجارية أو حق نشر. وقد تطلب المحكمة ان يدلي صاحب حق النشر الفعلي بشهادة أمامها بدلاً من تقديم شهادة من مكتب حقوق النشر تبدو كما هي ظاهرة بحد ذاتها كإثبات لملكيتها لحقوق النشر. فبإمكان هذه الشكليات المفرطة ان تعيق عمل نظام فرض تطبيق فعال. وفي أحيان كثيرة ، على سبيل المثال ، هذه الأمور الصغيرة تبقى مستمرة حتى بعد اتخاذ خطوات كبيرة في التوقيع على الاتفاقية التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

منسقة الحوار: ما مدى أهمية مشاركة صاحب الحقوق الفكرية في هذا؟

هوارد: يعتمد البرنامج الأمريكي للجمارك وحماية الحدود اعتماداً كبيراً على صاحب الحقوق الذي يكون قد سجل عندنا شيئاً في تقديم معلومات حول مشاكل محتملة بالنسبة لنا. فكثيراً ما يستطيع صاحب الحقوق ان يحدد التاريخ المتوقع لوصول السلع المنتهكة للقوانين ، واسم الميناء أو السفينة التي سوف تشحن هذه السلع على متنها ، أو أسلوب إدخالها إلى الولايات المتحدة. ان ذلك يساعدنا في تركيز جهودنا وعدم هدر مواردنا المحدودة.

قد يساعد أصحاب حقوق الملكية الفكرية أنفسهم من خلال تثقيف المستهلك بحيث يدرك عدم ضرورة ان تكون كل قرارته مستندة إلى السعر وحده. فقد يباع المنتج المزور بسعر اقل ولكن من المحتمل ان لا يملك نفس المزايا التي يملكها المنتج الأصلي ، او قد يكون غير آمن او لا تدوم صلاحية استعماله بقدر دوام صلاحية استعمال المنتج الفعلي. ومن المهم بنفس

القدر أو ، ربما يكون أكثر أهمية ، احتمال عدم حصولك على الدعم الذي قد تحصلين عليه من مصنع شرعي في حال كان المنتج فيه عيب أو خلل.

منسقة الحوار: هل للسلطات الصحية دور في إعلام المستهلكين ان من المحتمل ان تكون المنتجات المزورة غير آمنة أو خطيرة؟

غال: في الولايات المتحدة ، تحمي مجموعة متنوعة من القوانين والوكالات الفدرالية من أنواع المنتجات المزورة التي قد تعرض الصحة والسلامة للخطر. فبيع عقار مزور على الإنترنت كالعقار "فياغرا" المزور الذي يعلن عنه "متطفلو الإنترنت" عبر البريد الإلكتروني ، قد يُشكّل انتهاكاً محتملاً لقوانين إدارة الغذاء والدواء الأميركية الخاصة بسلامة الأدوية ، وانتهاكاً فدرالياً لعلامة تجارية. وقد ينتهك أيضاً القوانين الولاية سارية المفعول في الولايات الخمسين.

عندما يكون هناك شيء مزور ، فلا توجد أية طريقة لتعقبه إلى المصنع الأصلي. فعلى سبيل المثال ، ينتشر بيع المشروبات الكحولية المزورة في عدد من بلدان أوروبا الشرقية ، ولكن عندما ينتهك المشروب الكحولي الأصلي معايير الصحة والسلامة يمكن تعقب مصدر المنتج. ويمكن تفتيش المصنع الذي أنتج فيه وإجباره على التحسين. ولكن بالنسبة للسلع المزورة فإن ذلك غير ممكن لأن مصدر المنتج غير معروف.

سميث: هذا يرتبط بمدى إدراك الناس ووعيهم. وتستطيع الحكومة ان تلعب دوراً في تثقيف السكان بأن حماية الملكية الفكرية ليست مجرد مسألة اقتصادية بل هي أيضاً مسألة تتعلق بالصحة والسلامة. فاستعمال المواد الغذائية المزورة والمستحضرات الصيدلانية المزورة قد يسبب حالات وفاة ، فإما أن هذه المستحضرات لا تحتوي على العناصر المكونات التي يفترض ان تحتويها او انها تحتوي مكونات قاتلة للبشر ويشتريها الناس على غير دراية منهم.

أو لناخذ في الاعتبار أجزاء الطائرات ، حيث يتم وضع علامة على المنتج المقرصن او المزور منها على انه يلبى معايير السلامة المخبرية ولكنه يحتوي بالفعل مكونات معطوبة.

يمكن ان تقود مسائل الصحة والسلامة إلى تحويل المناقشة إلى المستوى الشخصي اكثر مما تؤدي إلى مناقشة النواحي الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية. فالأمر يتعلق بحياة الناس.

# أدوات جديدة لمحاربة قرصنة الأقراص البصرية

بقلم لورا لي، مع بوني جاي. كاي. ريتشاردسون

من الصبغة بدلاً من المعدن (CD-R)، والأقراص المدمجة للفيديو (VCD)، وأقراص الليزر (LD). ولا يكلف صنع الأقراص البصرية كثيراً وهي سهلة التوزيع، ولها ميزتان تجعلانها معرضة كثيراً لخطر القرصنة. فبعكس أعمال القرصنة التقليدية التي تتعلق بالتكنولوجيات التناظرية، تكون نوعية القرص الرقمي المقرصن عالية كالنسخة الأصلية. ويستطيع مرفق الإنتاج أن يصنع حجماً هائلاً من الأقراص غير القانونية في غضون وقت قصير نسبياً. ففي عام 2003 صادرت جمعية صناعة الأفلام السينمائية الأميركية، بالتعاون مع وكالات فرض تطبيق القوانين حول العالم، أقراصاً بصرية مقرصنة تزيد قيمتها عن 52 مليون دولار.

ومن أجل التعامل مع هذه الأزمة المتنامية بسرعة وفعالية، فقد بات من الضروري تطوير وتطبيق أدوات مبتكرة للسيطرة على القرصنة عند مصدر الإنتاج. وتكون إحدى الطرق المفيدة للقيام بذلك تبني أنظمة للأقراص البصرية على مثال "الممارسات الفعالة" التي تبناها قادة حكوميون في مؤتمر التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر عام 2003.

صممت "الممارسات الفعالة" للتحديد والسيطرة على كافة المرافق التي تستنسخ أقراصاً بصرية من خلال مطالبة السلطات أن ترخص بدقة لمنتجي الأقراص البصرية ومعدات التصنيع. وسوف يتيح وجود نظام ترخيص يطبق بصورة جيدة مبررات قانونية للغلق الفوري للمرافق غير المرخص لها. كما

حولت التكنولوجيا الرقمية وعد الطرق المبتكرة في توزيع الأعمال الخلاقة إلى حقيقة واقعة على نطاق عالمي. فمن خلال التكنولوجيا الرقمية، يستطيع أي هاوي أفلام بكبسة زر في أي مكان من العالم أن يستنسخ أفلاماً سينمائية من الهند، والمكسيك، أو مصر، ويستطيع عشاق الموسيقى أن يستنسخوا الأصوات الفريدة للموسيقى الروسية، أو الصينية، أو الزائيرية.

لكن نفس هذا التقدم العظيم في مجال التكنولوجيا قد مهد أيضاً لظهور أنواع خطيرة من أشكال القرصنة. تواجه كل صناعة تعتمد على حماية حقوق النشر، ومنها صناعات الأفلام السينمائية، والموسيقى، وبرامج الكمبيوتر خسائر فادحة بسبب قرصنة الأقراص البصرية. وبهذا تُعرض البلدان مستقبلها الاقتصادي للخطر عندما تتخلف عن تأمين الحماية الملائمة واللازمة لحقوق الملكية الفكرية لهذه الأقراص البصرية وغيرها من الأشكال التقليدية الأخرى من القرصنة. تعيق القرصنة تطور هذه الصناعات في بلدان عديدة وبذلك تثبط همة المستثمرين، والمبتكرين المحتملين، وتقتل في إيجاد فرص عمل جديدة ثمينة.

تشمل الأقراص البصرية أشكالاً مختلفة كالأقراص الرقمية المتعددة الاستعمالات (DVD)، والأقراص الرقمية المتعددة الاستعمالات القابلة للتسجيل (DVD-R)، والأقراص المدمجة (CD)، والأقراص المدمجة للذاكرة المقروءة فقط (CD-ROM)، والأقراص المدمجة ذات قلوب تسجيل مكونة



محااربة القرصنة: اقراص الڊي ڊي السمعية هذة تقدم نوعية صوت أفضل من أقراص الموسيقى المدمجة العادية، ولكنها تحتوي أيضا على علامة مائية رقمية تمنع المالك من تسجيل نسخة طبق الأصل عن محتواها.



آليات بخارية تسحق الأقراص المدمجة (CD) وأقراص الفيديو المدمجة (DVD) في مانيلا، الفلبين. في العام 2003، ضببطت صناعة الأفلام الاميركية، من خلال العمل مع وكالات تطبيق القانون حول العالم، أكثر من 52 مليون نسخة من الأقراص الضوئية المقرصنة.



يعتقد مخترع اسرائيلي، إسمه أموس لويڤيت، انه قد وجد حلاً للمشكلة العالمية لقرصنة الأقراص المدمجة من خلال وضع بطاقة الكترونية رفيعة مغطاة بالبلاستيك تحتوي على شريحة الكترونية، ورقم تسلسلي فريد، وكاشفين ضوئيين على القرص المدمج لمنع التزوير.



مسؤول من وزارة التجارة في تايلاند يتفقد قرص دي في دي مقرصنا من رف تعرض عليه أفلام مقرصنة خلال مداخمة في مركز تجاري في بانكوك.



سائح أجنبي يتصفح مجموعة من الأقراص المدمجة المقرصنة في كشك في بنوم بنه. يتعين على الحكومات ان تبقى مرنة وأن تطور أدوات جديدة لردع القرصنة.



بائع متجول في موسكو، روسيا، يعرض نسخا مقرصنة وأصلية من الاقراص المدمجة وأشرطة الفيديو، وبرامج الكمبيوتر امام زبائن محتملين. تعمل الحكومة الاميركية مع روسيا لتبني الانظمة الحيوية التي تنظم الأقراص الضوئية.



في صوفيا، بلغاريا، يقوم العمال بإعداد أقراص أفلام وموسيقى وبرامج كمبيوتر مقرصنة لتدميرها. "الممارسات الفعالة" التي نوقشت في هذه المقالة تقر بسلطة الحكومة لإجراء عمليات تفتيش مفاجئة لمنشآت منتجي الأقراص الضوئية.

تكريس نفس أنواع الأدوات القانونية لمحاربة القرصنة التي تستعملها في محاربة أشكال أخرى من الجريمة المنظمة. قد تشمل هذه الأدوات ، من بين أمور أخرى ، قوانين ضد تبييض الأموال ، وتقنيات للمراقبة الأمنية ، وقوانين يتم إعادة مراجعتها لمكافحة الجريمة المنظمة.

ويهدف القراصنة إلى استباق اللوائح التنظيمية بمقدار خطوة واحدة. فمن أجل كبح تيار القرصنة بطريقة فعالة ، يتعين أن تظل الحكومات مرنة وأن تطور أدوات قانونية جديدة على أساس مستمر. و فقط من خلال مقارنة دولية حقيقية ، مقارنة تتبنى وتفرض تطبيق أنظمة مصممة خصيصاً للأقرصان البصرية ، يصبح من الممكن تقليص معدلات قرصنة الأقرصان البصرية بدرجة كبيرة على النطاقين المحلي والعالمي.

(بوني جاي. كاي. ريتشاردسون هي نائبة الرئيس للشؤون التجارية والفدرالية في الجمعية الأميركية للأفلام السينمائية (MPAA). ولورا لي كانت طالبة في كلية الحقوق في جامعة فيرجينيا. ومتدربة داخلية للجمعية الأميركية للأفلام السينمائية ، وهي جمعية مهنية لا تبغي الربح تمثل سبعة من أكثر منتجي وموزعي البرامج التلفزيونية ، والأفلام السينمائية ، والموارد الفيديوية للتسلية المنزلية).

تتطلب هذه الأنظمة أيضاً أن يحتفظ المنتجون المرخص لهم بصنع الأقرصان البصرية بسجلات إنتاج وأن يطبعوا رموز تعريف للمصدر على كل قرص منتج ، وأن يتخذوا إجراءات تساعد في ضمان أن تنتج تلك المرافق المرخص لها أقراصاً بصرية قانونية فقط.

”الممارسات الفعالة“ تجعل أيضاً من التجارة عبر الحدود لبعثات التصنيع والمواد الأولية التي تستعمل لصناعة الأقرصان البصرية ، مثل البولوي كاربونات من الفئة البصرية ، خاضعة لشروط رفع التقارير حولها التي تسهل تعقب مسار هذه المواد. وعلاوة على ذلك ، تتبنى ”الممارسات“ السلطة الحكومية في تنفيذ عمليات تفتيش مفاجئة ومصادرة وإتلاف آلات تستعمل لإنتاج المواد المقرصنة.

إننا نعتقد أن على كل بلد تقوم فيه مرافق إنتاج الأقرصان البصرية بإنتاج كميات كبيرة من المنتجات المقرصنة أن يُنشئ ويفرض تطبيق هذا النوع من إطار العمل التنظيمي المتخصص للسيطرة على إنتاج الأقرصان البصرية. إذ ترحل عصابات القرصنة باستمرار مرافق إنتاج الأقرصان البصرية من نطاق السلطات القضائية التي تتبع أنظمة تنظيمية لمحاربة القرصنة إلى بلدان لا زالت تفتقر إلى وجود حماية كافية فيها. وحتى الوقت الحاضر ، فقد اعتمدت كل من الصين ، وبلغاريا ، وماليزيا ، والفيليبين وتايوان أنظمة تنظيمية للأقرصان البصرية ، ودخلت سنغافورة في علمية استكمال نظام مماثل. كما تعمل الحكومة الأميركية أيضاً مع حكومات كل من روسيا ، وباكستان ، وتايلندا لتبني هذه التنظيمات الحيوية للأقرصان البصرية.

وثمة ناحية تثير الانزعاج بشكل متزايد لقرصنة الأقرصان البصرية تتمثل في مشاركتها مع المنظمات الإجرامية. وسرعان ما أدركت عصابات الجريمة المنظمة أن القرصنة ، مع احتمالاتها في تحقيق أرباح عالية وضالة احتمال التعرض للعقوبات في بلدان عديدة ، تُشكّل واحداً من أكثر الأعمال ربحية وأقلها تعرضاً للمخاطر الجنائية. وقد حددت سلطات فرض تطبيق القوانين كالأنتربول تزوير الأقرصان البصرية كمصدر ثمين لتمويل العصابات الإجرامية والمجموعات الإرهابية.

وهناك وسيلة فعالة لقطع هذا الرباط بين العصابات الإجرامية وقرصنة الأقرصان البصرية تتمثل في استعمال قوانين صممت لمحاربة الجريمة المنظمة. تعتمد سلامة صناعات حقوق النشر على الجهود المنسقة التي تبذلها كافة البلدان في

# جمعية

## مهنية

### تؤدي واجبها

بقلم باتريشيا آل. جاد

\* قام القرصنة بتسويق الإصدارات الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة ، المفترض أن تكون من سلسلة هاري بوتر للمؤلفة جاي. كاي رولينغ ، في حين لم تكن المؤلفة قد أصدرت سوى أربعة إصدارات من سلسلة الكتاب!.

هذه الأنشطة ، التي ينظر إليها المستهلكون في الكثير من الأحيان على أنها غير مؤذية ، تلحق الضرر بالخلاقين الشرعيين ، والمنتجين الأجانب والمحليين ، وفي نهاية المطاف ، تضر بالاقتصاد الوطني كله. إذ إن كل بلد يوجد طلبة ربما يكونون بالأساس مستخدمين لهذه المعلومات الآن ، ولكنهم سيصبحون من الخلاقين في المستقبل القريب. وفي كل بلد هناك كتاب وعلماء ، ومعظم البلدان لديها أيضاً صناعات نشر أو طباعة تعاني من نفس النوع من القرصنة التي يواجهها الناشر في الولايات المتحدة. وكان من الأرجح أن يبقى المبدعون في بلدانهم الأصلية لو كانوا قادرين على كسب دخل من مواهبهم هناك. فحماية قدرتهم على القيام بذلك يخدم بلدانهم وكذلك دور النشر التي يعملون فيها.

تقدر جمعية الناشرين الأميركيين ، وهي الجمعية المهنية الرئيسية لصناعة نشر الكتب في الولايات المتحدة ، أن أعضاءها يخسرون أكثر من 600 مليون دولار سنوياً بسبب القرصنة العالمية. هذا الرقم ، لسوء الحظ ، هو تقدير إجمالي غير دقيق ، يستند إلى حسابات الخسائر في عدد قليل من بلدان ومناطق العالم. ومع ذلك ، فإن هذا الرقم لوحده يشدد على ضرورة تحسين فرض تطبيق القوانين في العديد من الأماكن ، والتقييد بالمعايير الدولية لحقوق النشر من قبل

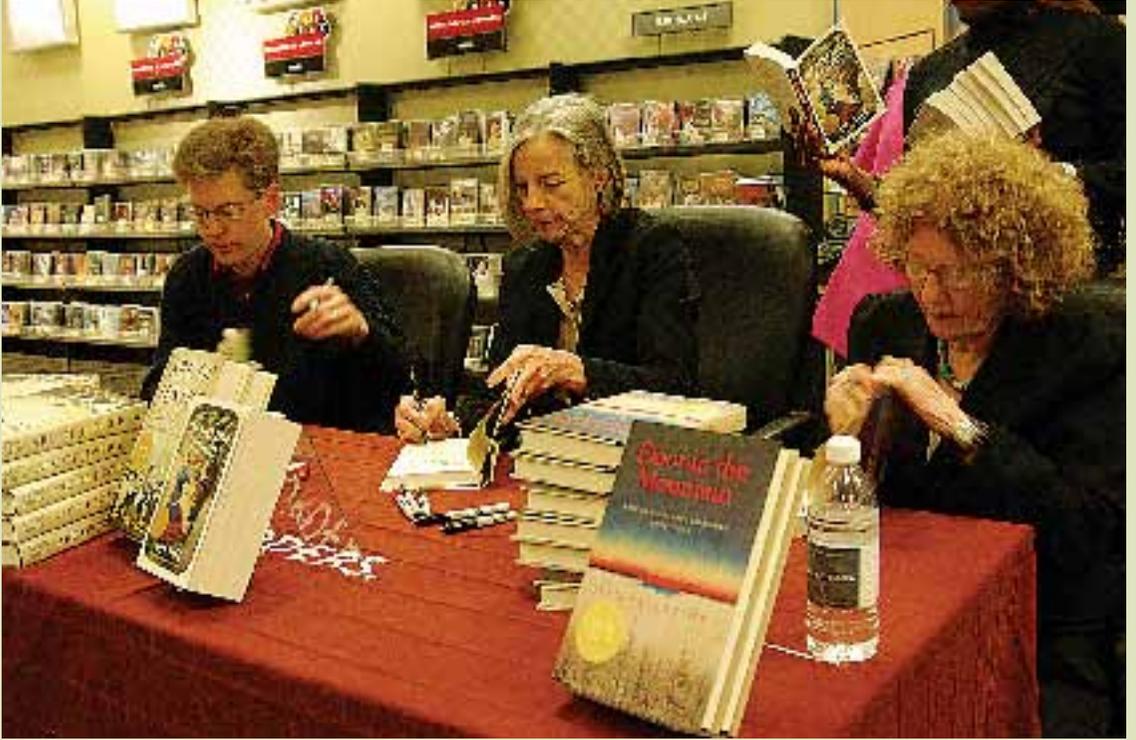
الكتب موجودة في كل مكان من حولنا. العناوين الشعبية ، مثل سلسلة كتب هاري بوتر ، أو كتاب "منزل للسيد بيسواس" للكاتب في. أس. نايبول الحائز على جائزة نوبل ، يمكن العثور عليها في المكتبات في جميع أنحاء العالم. تعتبر الكتب أدوات للتسلية والتعليم ، وكذلك للتطوير المهني ، والشخصي ، والمجتمعي.

ولكن لسوء الحظ ، كثيراً ما يحرم المؤلفين ، والناشرين ، وأصحاب المطابع ، والموزعين ، وبأبني التجزئة الشرعيين من فرصة إشباع رغبة العالم في الكتب لأن قرصنة الطباعة المتفشية ، والنسخ الفوتوغرافي التجاري ، والترجمات غير المشروعة ، وأعمال القرصنة الرقمية تعمل على تدمير سوق المواد المشروعة. إذ يعجز العالم بأعراض هذه الظاهرة:

\* فكثيراً ما نجد أمام متاجر النسخ التي تجعل من السهل نسخ الأعمال بصورة غير مشروعة الموجودة في وحول الجامعات والمدارس ، طوابير انتظار طويلة للحصول على النسخ المقرصنة.

\* فبرامج تعليم اللغة الإنجليزية ، ومقررات تعليم اللغات الأخرى تعلن أنها تستخدم المواد الأصلية العالية الجودة وتعرض منتجات أصلية ، ولكنها ما تلبث أن تستخدم نسخاً يتم استنساخها بطريقة غير مشروعة في دروسها.

\* قرصنة الكتب الطبية يقومون ببيع الكتاب مباشرة عن طريق طرق الأبواب ، دون خوف من التعرض للعقاب.



الفائزون بجوائز الكتاب القومي الاميركي كيفن بويل، ليلي تاك، وجين فالنتين يقرأون ويوقعون على كتبهم الحائزة على جائزة في مكتبة مدينة نيويورك.



من خلال تكنولوجيا اليوم، يجد القراصنة سهولة في نسخ الكتب الكاملة، وسرقة حقوق الملكية الفكرية من المؤلفين وحقهم في كسب العيش من عملهم.



جهاز جديد يعمل كطابعة، وجهاز تصوير ونسخ. تعمل الجمعية الأميركية للناشرين داخل الولايات المتحدة ومع دول أخرى لنشر الرسالة حول الاستنساخ التجاري غير القانوني.



من بين ملايين هواة قصص هاري بوتلر هذا الطفل بعمر تسع سنوات من الدنمارك. لكن القرصنة سوقوا الكتاب الخامس والسادس والسابع والثامن المقترض ان تكون ضمن سلسلة هاري بوتلر، رغم أن المؤلفة جي. كي. رولينغ كانت قد كتبت حتى ذلك الوقت فعلا أربعة كتب فقط.



بسبب حماية حقوق الملكية الفكرية، يستطيع المؤلفون في الولايات المتحدة وبقيّة أنحاء العالم الحصول على دخل من مبيعات كتبهم ومن الحقوق الثانوية للترجمة، وأفلام والمسلسلات التلفزيونية.

ليس بالنسبة للناشرين الأميركيين ، فحسب بل أيضاً لكل المبدعين والصناعات ذات الصلة في جميع البلدان. ويحرص أعضاء جمعية الناشرين الأميركيين على القيام بعمل يفيد المبدعين والناشرين في جميع البلدان والمناطق ، ويرحبون بتلقي المعلومات منكم.

لمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال ب:  
باتريشيا آل. جاد  
مديرة فرض تطبيق حقوق النشر الدولية  
50F Street, N.W., Suite 400  
Washington, D.C. 2001  
pjudd@publishers.org  
www.publishers.org

[باتريشيا آل. جاد هي مديرة فرض تطبيق حقوق النشر الدولية لدى جمعية الناشرين الأميركيين]

جميع البلدان ، لأن قرصنة حقوق النشر يفترسون المؤلفين ، وشركات الأعمال ، والمستهلكين في جميع أنحاء العالم. والدليل على ذلك هو أن المداهمات التي تقوم بها جمعية الناشرين الأميركيين في الخارج تكشف دائماً تقريباً وجود نسخ غير قانونية لهواد محلية.

تدعم جمعية الناشرين الأميركيين الكفاح الدولي ضد قرصنة حقوق النشر من خلال الشراكة مع محامين محليين ، وشركات تحقيق ، ومكاتب للشركات الأعضاء ، والمسؤولين الحكوميين لضمان قيام القطاعين العام والخاص بكل ما هو ممكن للقضاء على هذه الجرائم. وتشمل مشاريع جمعية الناشرين الأميركيين الإجراءات القانونية ، وجمع البيانات ، والتدريب ، وجهود وسائل الإعلام لتوعية الحكومات والمستهلكين عن الأضرار التي سببتها القرصنة.

تعمل أيضاً جمعية الناشرين الأميركيين وأعضاؤها ، عند الاقتضاء ، مع الناشرين المحليين لتحديد المشاريع الممكنة التعاون بشأنها. وتقوم جمعية الناشرين الأميركيين حالياً بتنفيذ برامج نشطة في هونغ كونغ ، وماليزيا ، وجمهورية الصين الشعبية ، والفلبين ، وسنغافورة ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان ، وتاييلاند. وتعمل الجمعية على نحو وثيق مع نظرائها الدوليين في باكستان والهند وعدة بلدان أخرى.

على جانب تحديد السياسة ، تتعاون جمعية الناشرين الأميركيين مع الوكالات الحكومية والأجنبية لتعزيز التصديق على قوانين الملكية الفكرية الصارمة وفرض تطبيقها. تقوم الجمعية أيضاً برصد التطورات في مجال إمكانية الوصول القانونية أو العملية إلى الأسواق. وتساهم هذه الجمعية بشكل كبير في ”التقرير 301 الخاص حول الحماية العالمية لحقوق النشر وفرض تطبيقها“ الذي يصدر سنوياً ويقدم إلى مكتب الممثل التجاري الأمريكي من قبل الاتحاد الدولي للملكية الفكرية في كل شهر شباط/فبراير. هذا الاتحاد الدولي ، وجمعية الناشرين الأميركيين هي أحد الأعضاء المؤسسين فيه ، ويستخدم هذا التقرير لتحديث وضع حماية حقوق النشر في 50 إلى 60 بلداً ومنطقة حول العالم. وأخيراً ، تناقش جمعية الناشرين الأميركيين قضايا تتعلق بحقوق الملكية الفكرية في معارض الكتب ، والندوات التعليمية ، والمؤتمرات في الولايات المتحدة وفي الخارج.

في كل هذا ، تعمل جمعية الناشرين الأميركيين لتتقيف الناس حول الطرق التي تعزز بها حماية حقوق الملكية الفكرية الإبداع ، والذي بدوره يشكل أمراً أساسياً لتطوير الأسواق ،

# حقوق الملكية الفكرية

## وصناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية

بقلم جوديث كوفمان

تبرعت صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية في الولايات المتحدة بأدوية وخدمات تزيد قيمتها على 1.4 مليار دولار إلى شعوب أكثر من 40 بلداً من أقل البلدان نمواً في العالم.

كما تساعد أيضاً شركات الأدوية البلدان الأشد فقراً من خلال إنشاء مجموعة متنوعة من علاقات الشراكة المبتكرة بين القطاعين العام والخاص. تشمل هذه مبادرة الشراكة الأفريقية الشاملة لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز في بوتسوانا، حيث تدعم حكومة بوتسوانا، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، وشركة ميرك للأدوية برامج للوقاية، ولتأمين إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية، وعلاج المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، حيث تبرعت شركة ميرك بنوعين من الأدوية المضادة للفيروسات لتستخدم في العلاج. وأدى برنامج مكافحة العمى النهري بدوره إلى انخفاض كبير في حالات انتقال الإصابة (العدوى) بمرض "العمى النهري" في دول غرب أفريقيا بوضع برنامج لرش الحشرة الناقلة للمرض بالإضافة إلى تبرع شركة ميرك أند كومباني بعقار "مكتيزان" (Mectizan) المستخدم في علاج العمى النهري وأمراض أخرى.

هذه بعض الأمثلة فحسب للطرق التي استطاعت عن طريقها صناعة الأدوية القائمة على الأبحاث تخفيض أسعارها بانتظام إلى الدول الأشد فقراً في العالم، وتعزيز علاقات الشراكة بين شركات الأدوية والحكومات والمنظمات غير الحكومية لتأمين وصول تلك الأدوية إلى المحتاجين إليها.

لكن الأدوية المعممة والعقاقير المقلدة لا تُشكّل دائماً الحل لأولئك الذين يسعون للحصول على بديل لدواء محمي ببراءة اختراع. فالأدوية المعممة عقاقير يتم تصنيعها عن طريق شركات مستقلة،

يدعي كثيرون أن عدداً أكبر من الناس أصبحوا لا يتمكنون من الحصول على أدوية تُنفذ الأرواح بسبب الأسعار المرتفعة وأن حقوق براءات الاختراع هي التي ترفع الأسعار كما تقف في طريق حصول المحتاجين على العلاج اللازم لهم.

### والادعاء ان خاطئان.

والحقيقة أن الأدوية التي تعالج مرض الإيدز وأمراض أخرى عديدة أصبحت متوفرة لسبب محدد هو وجود حماية لبراءات الاختراع. فحماية حقوق براءات الاختراع تشجع الأبحاث والتطوير بضمانها لشركات صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية أن المبالغ التي استثمرتها ستعود عليها بالربح. إنه حافز قوي للشركات لأن تخاطر باستثمار ملايين عديدة من الدولارات في الأبحاث وتطوير هذه الأدوية. فبدون حماية براءات الاختراع، يصبح بإمكان شركات أخرى لتصنيع الأدوية استنساخ هذه الأدوية الجديدة فوراً. وبما أن تكلفة إنتاجها ستكون متدنية جداً، فإن أرباب هذه الشركات يستطيعون عرضها للبيع بأسعار منخفضة وبذلك يلحقون ضرراً كبيراً بقدرة الشركة التي طورت الدواء على استرجاع ما تكلفته في هذا السبيل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن السنوات التي تكون خلالها منتجات الشركة محمية ببراءة اختراع يمكن أن تساعد في توفير التمويل الذي يتيح إمكانية إجراء مزيد من الأبحاث لابتكار جيل جديد من الدواء.

وشركات الأدوية لا تكتفي بإجراء الأبحاث التي ساعدت العديدين فحسب، إنما هي تضمن أيضاً أن تلك الأدوية تصل إلى الذين هم بحاجة ماسة إليها عن طريق التبرعات. ففي العام 2003 وحده

# Comprehensive HIV/AIDS Prevention and Control Ministry of Health of China



نائب وزير الصحة الصيني وانغ لونغدي (إلى اليمين) يصافح نائبة الرئيس التنفيذي لشركة "ميرك أند كو"، جودي لوانت، بعد الإعلان عن شراكة شاملة بين القطاعين العام والخاص في مجال مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، من خلال تقديم مؤسسة ميرك مبلغ 30 مليون دولار في 11 ايار/مايو 2005.



عامل على خط تجميع الأدوية في مختبر كريستاليا، الشركة المصنعة للأدوية غير ذات العلامة التجارية الخاصة (العامة) لعلاج فيروس نقص المناعة المكتسب في ساو باولو، البرازيل. شركات تصنيع الأدوية العامة هذه لا تستثمر عادة ملايين الدولارات التي تنفقها شركات الأبحاث لاكتشاف أدوية جديدة خاصة بها.



موظفون في مختبرات أسبن للأبحاث الصيدلانية، منتجة الأدوية العامة لعلاج مرض الإيدز في بورت اليزابيث، جنوب أفريقيا. رخصت شركة غلاكسو سميث كلاين لثلاث شركات اضافية من جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى شركة أسبن لصنع نسخ عامة من أدويتها لمرض الإيدز.



زجاجتا دواء لمرضى الكبد، ايبوجين، أحدهما دواء حقيقي (إلى اليسار) والأخر مزور.

العلمي إلى علاجات جديدة قد تكون أقل سمية وأكثر فعالية. وبدلاً من ذلك ، فإنها تقلل الحوافز لإجراء الأبحاث وبذلك تثبط همة إنتاج أدوية جديدة. ولا يجب أن نخضع أبداً: فإن شركات صناعة الأدوية المقلدة أو المعممة الاستعمال لم تدخل هذا المجال لأنها تريد أن تكون سخية ، إنما هي أيضاً تحصد الأرباح. لكن أرباحها لا تستعمل لتعزيز المعرفة العلمية وإيجاد علاجات جديدة.

لا تمثل براءات الاختراع المشكلة التي يفترض الناس أنها موجودة. فقد وجدت دراسة حديثة نشرت في مجلة هيلث أفيرز (شؤون الصحة) أنه في "65 بلداً ذات دخل منخفض أو متوسط ويعيش فيها أربع مليارات من البشر ، من النادر تسجيل براءات اختراع بالنسبة لـ 319 دواء من تلك الأدوية المدرجة في اللائحة النموذجية للأدوية الأساسية التي نشرتها منظمة الصحة العالمية. وأنه يوجد 17 دواء أساسياً فحسب تطبق عليها شروط تسجيل براءات الاختراع رغم أنها تكون عادة غير محمية ببراءات الاختراع." فإذا كان هذا العدد الكبير من أدوية إنقاذ الأرواح يوجد خارج نطاق حماية براءات الاختراع (يعني ذلك أن الشركة التي ابتكرته بالأصل لم تعد تملك حقاً حصرياً على إنتاج وبيع الدواء لأن مدة نفاذ صلاحية براءة الاختراع قد انقضت) أو لم تسجل كبراءات اختراع ، فلا يمكن إذاً أن تمثل براءات الاختراع المشكلة التي تمنع إيصال الأدوية إلى الناس.

كما لا يُشكّل السعر دائماً السبب. فعندما يشير الناس إلى الأسعار كمشكلة فإنهم يكونون في أحيان كثيرة كمن يقارن بين التفاح والبرتقال. تشمل الأسعار عناصر متنوعة: تدريب موظفي الرعاية الصحية على كيفية استعمال الدواء ، إصدار مواد توضيحية عن

وهي تحتوي على نفس المادة الفعالة في العقار الأصلي الذي يحمل اسماً تجارياً وعلامة تجارية ، ويتم تسويقها وفق قواعد قانون براءات الاختراع ، وتباع إما باسم العلامة التجارية الخاصة بها أو باسمها العلمي الغير مقيد بحقوق ملكية فكرية والموافق عليه دولياً. أما العقاقير المقلدة فتستسخ عادةً ببساطة العقار الأصلي في البلدان التي توجد فيها حماية ضعيفة للملكية الفكرية.

تمر الأدوية التي تحمل براءة اختراع في أحيان كثيرة عبر شروط ترخيص أشد صرامة مما تمر عبره "ما تسمى" الأدوية المعممة الاستعمال. لماذا استخدمنا عبارة "ما تسمى" ؟ لأنه ليست كل الأدوية التي تدعي أنها معممة الاستعمال تكون كذلك ، كما أن كل هذه الأدوية قد لا تخضع لعملية التفتيش الدقيق التي تضمن احتواء مكوناتها على نفس كمية المواد الفعالة وتعمل وفق الطريقة نفسها. فلم يكن مطلوباً من مصنعي بعض هذه العقاقير الاستثمار في إجراء اختبارات موسعة تفرضها الصناعة القائمة على الأبحاث حتى قبل أن تتمكن من تسويق عقارها. هناك بالتأكيد عدد كبير من مصنعي الأدوية المعممة الذين يعتمد عليهم. فعلى سبيل المثال ، توجد في الولايات المتحدة صناعة مزدهرة للأدوية المعممة الاستعمال ، منظمة بالكامل وتخضع للتفتيش من جانب إدارة العقاقير والأغذية.

اعتماداً على الاستثمار الهائل الذي تكون قد وضعت صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية القائمة على الأبحاث تستطيع شركات الأدوية المقلدة أن تخفض أسعار الأدوية ، ولكنها لا تفعل شيئاً بشأن ضمان توفر الأدوية الجديدة عندما تدعو الحاجة إليها. لا تفعل شركات الأدوية المقلدة أي شيء لضمان تحويل الابتكار



عامل فني في معمل لإنتاج المستحضرات الصيدلانية في أحمد اباد، الهند. تسجيل براءات الاختراع نادر لـ 319 دواء المدرجة على القائمة النموذجية للأدوية الأساسية التي نشرتها منظمة الصحة العامة.

امرأة تسأل عن دواء من متجر على جانب الشارع في لاغوس. تشير الاستطلاعات ان اكثر من 60 بالمئة من الادوية المباعة في نيجيريا هي ادوية مزورة، دون المستوى، أو قد انتهت مدة صلاحيتها.



جيدين لمثل هذه الشراكات. فمثلاً يدير مشروع أدوية الملاريا 21 مشروعاً لتطوير أدوية بجمية تأمين توفر الجيل الجديد من العلاج عندما تتغلب المقاومة للدواء على الخيارات الحالية المتوفرة لعلاج الملاريا. وكما أشار إليه مقال نشر مؤخراً في صحيفة واشنطن بوست، "إن هذه الهيئات هي بالفعل شركات أدوية لا تبغي الربح تأسست من أجل اكتشاف وتطوير أدوية ولقاحات لمكافحة أمراض مهمة".

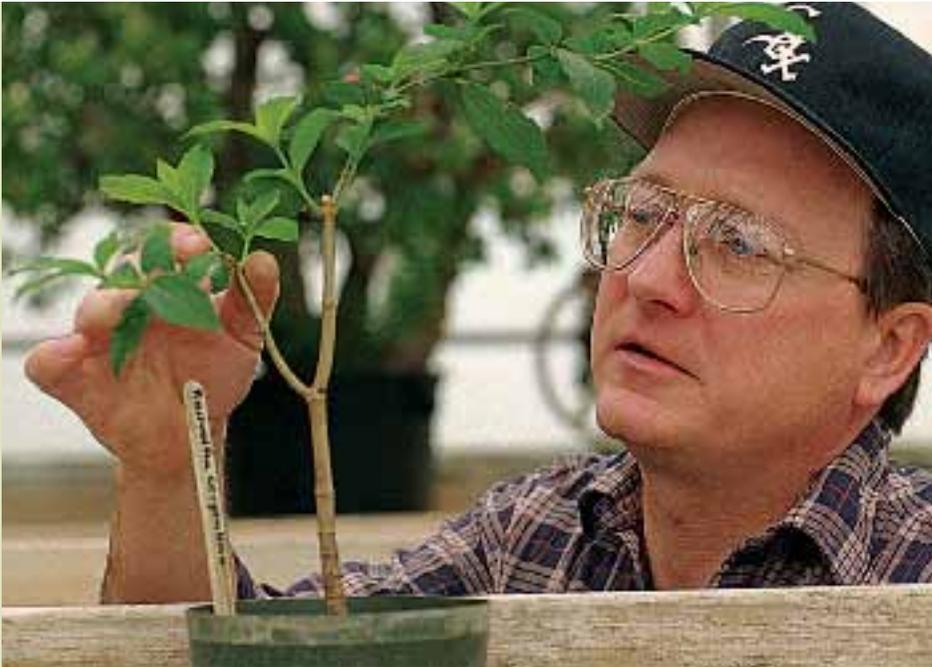
ولأن تشكّل العقاقير الرخيصة الثمن أية صفقة رابحة، إذا لم تشف من المرض وإذا ساهمت في تعزيز المقاومة للدواء التي قد تجعل الدواء بلا فائدة لأي شخص كان. إن انتهاك أو التعدي على حمايات براءات الاختراع حل قصير الأمد يهدد على المدى الطويل صحة مواطني العالم من خلال إزالة الحوافز وتثبيط همة الابتكار الذي نحن بحاجة إليه.

(جوديث كوفمان موظفة متقاعدة من السلك الدبلوماسي خدمت كمديرة مكتب شؤون الصحة الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية).

الدواء لكي تجعله أكثر أماناً لاستعمال المستهلكين، وحتى يمكن للسعر أن يشمل أو لا يشمل تكاليف الشحن والتوصيل. فإذا بدا أن أحد الأدوية أرخص ثمناً بدون تضمين تكلفة الشحن في سعره فقد يكون السعر الواقعي مماثلاً لسعر دواء مماثل محمي ببراءة اختراع. وبالتالي، تستطيع شركة أدوية مدعومة من الحكومة أن توفر أسعاراً أقل إلى المواطنين في ذلك البلد بما أن الحكومة تسد نسبة مئوية كبيرة من الكلفة الفعلية لإنتاجه.

وهناك مسائل يتوجب معالجتها تشمل كيفية تشجيع حتى عدد أكبر من الابتكارات، ولا سيما بالنسبة للأدوية ذات الأسواق المحدودة أو التي تعالج أمراضاً تنتشر بدرجة أكبر في البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط. تستطيع الدول المتقدمة تقديم حوافز ضريبية لتشجيع الابتكار في مثل هذه المجالات، حسب ما يفعله "قانون الدواء اليتيم" في الولايات المتحدة (يتعامل هذا القانون الأميركي الذي تشرف عليه الإدارة الأميركية للعقاقير والأغذية مع الأدوية المستعملة لمعالجة أمراض وظروف صحية تحدث بصورة نادرة. وبما أنه لا يوجد حافز مالي كبير لشركات صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية من أجل تطوير هذه العقاقير، يوفّر "وضع الدواء اليتيم" إلى مصنع أدوية حوافز مالية محددة من أجل أن يقوم بتطوير وتوفير مثل هذه الأدوية). يمكن استعمال تمويلات الأبحاث التي تقدمها الحكومة لإجراء أبحاث أساسية كما تفعل المعاهد القومية للصحة في الولايات المتحدة.

تمهد الشراكات بين القطاعين العام والخاص الطريق إلى الابتكار: مشروع أدوية الملاريا (MMV-انظر "الملاريا: شراكة لإيجاد علاج") والمبادرة الدولية للقاح الإيدز (IAVI) يشكّلان نموذجين



رئيس عمال في مركز ميداني لجامعة شيكاغو يفحص نبتة روفولفيا سرينتينيا المركز الميداني للجامعة في داوترز غروف، بولاية إلينوي، يشكل جزءاً من برنامج أبحاث لأدوية جديدة تعتمد على هذه النبتة.

## تطوير

## دواء جديد

بقلم نيل ماسيا

يتراوح عادة بين 5,000 و10,000 اختراع كيميائي جديد تبدو واعدة ، وذلك من أجل حصر مجموعة مؤلفة من 250 مركباً تدخل بعد ذلك إلى مختبر التجارب قبل السريرية والتجارب الحيوانية. وبين هذه المركبات الـ 250 الفريدة في نوعها ، يُظهر أقل من 10 منها ، في المتوسط ، إمكانية كافية تؤهلها لتجارب المرحلة الأولى من التجارب الإنسانية وللتحقق من السلامة الأساسية.

تشمل تجارب المرحلة الأولى عادة مجموعة صغيرة جدا من المتطوعين الأصحاء الذين يخضعون للاختبار لتحديد ما إذا كان الدواء المرشح آمناً وفعالاً على حد سواء. وبعد ذلك يخضع المركب أو الدواء المرشح الذي يجتاز المرحلة الأولى بنجاح لتجارب المرحلة الثانية المحدودة النطاق على مرضى يعانون من حالة مرضية محددة للاختبار وللتأكد مما إذا كان المركب يحدث الأثر المرجو منه على المرض. فإذا ظهر أنه واعد في هذا المجال ، ينتقل إلى تجارب المرحلة الثالثة ، وهي اختبارات واسعة النطاق يشارك فيها آلاف المرضى في تجارب سريرية مسيطر تجري مراقبتها بدقة وعناية. ويهر بعض الأدوية المرشحة في عدة أنواع مختلفة من تجارب المرحلة الثالثة وذلك من أجل اختبار مختلف وأنواع تأثيراتها. وفي المتوسط ، تمنح السلطات الحكومية الأمريكية الشركة الصيدلانية المنتجة الموافقة لتسويق مركب واحد فقط من أصل ما معدله خمسة مركبات تنجح في الوصول إلى مرحلة التجارب البشرية (من أصل 5000 إلى 10,000 مشاركة في الدراسة) ،

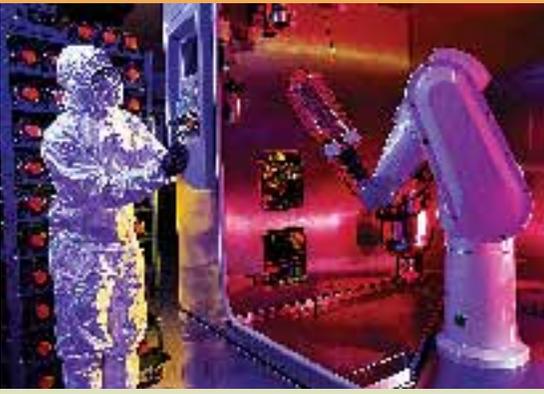
ويوجه عام ، يستغرق اكتشاف وتطوير دواء جديد حوالي 12-15 سنة. ويتم منح براءات الاختراع خلال فترة الإعداد للتسويق ، وتستغرق الفترة الواقعة بين منح براءات الاختراع والموافقة على التسويق ، في العادة ، بضع سنوات. وهذا يعني أنه ، على الرغم من أن حياة براءة الاختراع القياسية هي 20 عاما ، فإن متوسط

يعرف العديديون منا ان أحدا من أفراد العائلة أو صديقا استفاد من دواء جديد: فالتقدم في علاج السرطان ، وفيروس مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز ، وأمراض القلب والشرايين ، ومجموعة كبيرة من الأمراض الأخرى قد استمر في العقود الأخيرة ، وذلك بفضل اكتشافات جديدة في الأدوية في العديد من الحالات. ويقدر علماء الاقتصاد أن ما يقرب من نصف الزيادة في متوسط العمر المتوقع التي طرأت على مدى السنوات الـ 15 الماضية في العالم الصناعي يمكن أن يعزى إلى إنتاج أدوية جديدة. وفي الولايات المتحدة وحدها تقدر قيمة المكاسب الاقتصادية من الابتكارات الطبية بما يزيد عن 500 مليار دولار سنويا.

لكن العثور على علاجات جديدة عملية مكلفة للغاية ومحفوفة بالمخاطر. وتختلف التقديرات بالنسبة لكلفة تطوير دواء جديد اختلافا كبيرا ، وتتراوح بين مستوى منخفض يبلغ 800 مليون دولار إلى ما يقرب من بلوني دولار لكل دواء. وحتى المستوى المرتفع لهذه التقديرات يمكن أن يعتبر في وقت قريب صفقة مجدية. فقد أعلنت شركة فايزر مؤخرا انها ستستثمر 800 مليون دولار في مجموعة من تجارب المرحلة الثالثة لدواء واحد بعينه فقط.

## أين تذهب كل هذه الأموال ؟

في الولايات المتحدة ومعظم البلدان الأخرى التي تملك صناعات صيدلانية ، يتعهد القطاع الخاص بتمويل أو يمول فعلا تقريبا كل اكتشاف وتطوير للأدوية الجديدة ، ويبني في كثير من الأحيان على الفرضيات والنظريات الطبية الأساسية التي توصلت إليها الجامعات والأبحاث الممولة من الحكومات. ويتربط على علماء الصناعة الصيدلانية الذين يبحثون عن دواء جديد أن يدرسوا ما



مختبر في شركة التكنولوجيا البيولوجية الأميركية أفيجين، حيث يبحث الخبراء عن علاجات جديدة لمرض الهيموفيليا (ب).

باحثان في مؤسسة اوكلاهوما للأبحاث الطبية يختبران دواء لمعالجة مرض الزهايمر لحساب شركة جديدة للمستحضرات الصيدلانية.



وشركات التكنولوجيا البيولوجية سوف تلاحظ ذلك بالتأكيد نظراً لأنها سوف تواجه صعوبة أكثر في زيادة رأس المال الاستثماري إذا كانت العائدات المتوقعة اقل. وقد تختفي الشركات المفترقة إلى رأس المال خلال فترة قصيرة، ويختفي معها الوعد الذي تحمله بإيجاد علاجات جديدة.

أتاحت ثقة المستثمرين المستمرة إمكانية مواصلة الأبحاث وعمليات التطوير الواسعة النطاق التي تقوم بها الصناعة الصيدلانية في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى. فشركة فايزر وحدها سوف تستثمر ما يزيد على 8 مليارات دولار هذا العام، وتوظف أكثر من 12,000 عالم في البحث عن علاجات جديدة، وتخصص استثمارات كبيرة لأمراض القلب والسرطان، وفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز وغير ذلك من الأمراض المعدية، وإصابات الجهاز العصبي المركزي ومجموعة واسعة من الأمراض المزمنة الأخرى والحادة. وتعتمد الاكتشافات الجديدة في هذه المجالات على براعة العلماء وثقة المستثمرين الذين يمولون أبحاثهم على السواء.

ويشكل دعم المجتمع الدولي لأنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية عنصراً أساسياً في تعزيز هذه الثقة.

[الدكتور نيل ماسيا هو مدير السياسة الاقتصادية في شركة فايزر]

العمر الفعلي لبراءة اختراع دواء جديد، أي مقدار الوقت اللازم كي يتم بيع المنتج تحت حماية براءات الاختراع، هو تقريباً بين 10 و12 سنة. وبالإضافة إلى التكاليف المباشرة لتطويره، يجب أن تدفع الشركات عائدات على رأس المال الذي تستثمره نيابة عن المساهمين على مدى عقد من الزمن أو أكثر، وهي كلفة تزداد مع زيادة فترات التطوير.

وبطابق للمستويات الحالية لاسترداد الاكلاف المدفوعة، يقدر علماء الاقتصاد أن نحو 30 في المئة فقط من الأدوية الجديدة تحقق فعلياً ما يكفي من الإيرادات خلال دورة حياة المنتج المحمي ببراءة اختراع لتغطية متوسط الكلفة المدفوعة لتطوير الدواء. وإذا تكبدت شركة ما معدلاً متوسطاً من كلفة تطوير الأدوية واخترعت أدوية "متوسطة" فقط، فإنها ستفلس بسرعة.

الحماسة والدعم في أوساط المستثمرين للشركات الصيدلانية من أجل إيجاد علاجات جديدة يعتمدان على العائدات المتوقعة من حفنة من المنتجات. والمجتمع الذي يوفر ضمانات قوية لحماية براءات الاختراع يساعد في بث الثقة في المستثمرين بأن استثماراتهم المنطوية على مجازفات كبيرة يمكن أن تؤتي ثمارها في المستقبل. وبالعكس، فمن دون الثقة بأن اكتشاف علاج جديد يمكن أن يؤدي إلى مردود كبير محتمل، سوف يطالب المستثمرون في الشركات الصيدلانية، وكذلك الشركات الصيدلانية التي تتطلع للتوسع في بلدان أخرى، باستعادة أموالهم أو باستثمارها في أماكن أخرى.

وإذا اتخذ المستثمرون اليوم قراراً بالانسحاب وتوقفت استثمارات أبحاث الدواء، فلن يلاحظ المستهلكون بالضرورة غياب الأدوية الجديدة لعقد من الزمن أو أكثر، نظراً للمدة التي تستغرقها دورة تطوير الدواء التي تحتاج عقداً من الزمن. لكن الشركات الصغيرة

# الملاريا الشراكة: لإيجاد علاج

بقلم ريتشارد وايلدر و بي. في. فينوغوبال

الأدوية للملاريا حالياً تدير أكبر مجموعة مشاريع لأبحاث أدوية الملاريا حتى هذا التاريخ ، مع وجود 21 مشروعاً في مختلف مراحل التطوير. كان هذا التقدم السريع ممكناً بفضل التعاون الرائد لهذه المنظمة مع حوالي 40 مؤسسة عامة وخاصة حول العالم. فعلى سبيل المثال بحثت منظمة الأدوية للملاريا عن شركات تنتج مستحضرات صيدلانية تجري أبحاثاً لعلاج مرض السرطان أدت إلى تطوير مركبات فعالة للغاية ضد طفيلي الملاريا. تشاطر هذه الشركات معرفتها مع فرق منظمة الأدوية للملاريا بعد ان تدخل في اتفاقيات تعقد مع منظمة الأدوية للملاريا.

جزء متكامل من الاتفاقيات التي تفاوضت حولها منظمة أدوية الملاريا هو ادارته الابتكارية للملكية الفكرية التي يطرحها شركاؤها على طاولة المفاوضات. وتدير المنظومة المذكورة الملكية والتراخيص للملكية الفكرية بحيث تنعكس مصالح الشركاء ، أكانت أكاديمية ، أو تجارية ، أو فقط للصالح العام ، في شروط الاتفاقيات. استناداً إلى الظروف قد تملك منظمة أدوية للملاريا ملكية فكرية خاصة بها بشكل مباشر ، وتحفظ بالتراخيص للملكية الفكرية ، أو تضع شروط في اتفاقياتها التي ، في حال عدم تلبيتها ، تنقل حقوق الملكية الفكرية إلى منظمة الأدوية للملاريا.

في حالات عديدة لا تكون ملكية الملكية الفكرية ضرورية بما أن المنظمة المذكورة تعمل مع شركة معينة لاكتشاف وتطوير مركب واعد كدواء ضد الملاريا. في تلك الحالات ، مثلاً ، تحتفظ الشركة بملكية حقوق الملكية الفكرية وتستعملها عند

يصاب في كل سنة ما بين 300 و500 مليون فرد حول العالم بداء الملاريا ويموت من بينهم أكثر من مليون إنسان. عبء الملاريا يتفاقم في أفريقيا للمرة الأولى منذ 20 سنة يغذيه الانتشار السريع لمقاومة أدوية تستعمل بصورة منتشرة لمعالجة هذا الداء ، مثل كلوروكين. وبالنتيجة ، يُشكّل داء الملاريا السبب الرئيسي لوفاة الأطفال في أفريقيا ، حيث يقتل نحو 3 آلاف طفل في كل يوم. تمثل هذه الإحصائيات كارثة دولية وإخفاقاً للصحة العامة.

رغم العبء الهائل الذي يمثله داء الملاريا على الدول النامية ، كانت أربعة أدوية من حوالي 1400 دواء جديد جرى تطويرها عبر العالم بين عام 1975 وعام 1999 أدوية مضادة للملاريا. وهذا لا يكفي لمعالجة المشكلة ، بما ان هناك أدوية جديدة أصبحت ضرورية لتتم معادلة تطوير نمط طفيلي الملاريا لمقاومته للأدوية المستعملة في الوقت الحاضر.

جرت مباحثات في العام 1999 بين منظمة الصحة العالمية (WHO) والاتحاد الدولي لجمعيات إنتاج المستحضرات الصيدلانية (IFPMA) بالتعاون مع عدد من المؤسسات كالبنتك الدولي ومؤسسة روكفلر أدت إلى تأسيس "منظمة الأدوية للملاريا" (MMV) وهذه المنظمة هي هيئة لا تبغي الربح تجمع سوية شركاء من القطاعات العامة والخاصة والخيرية لتمويل وإدارة عمليات اكتشاف ، وتطوير وتسجيل أدوية جديدة لمعالجة ومنع انتشار داء الملاريا.

فبعد انقضاء خمس سنوات فقط على عمله ، أصبحت منظمة



في أفريقيا، يزداد انتشار الملاريا للمرة الأولى خلال 20 عاماً. وهو الآن العامل الرئيسي لموت الأطفال في تلك القارة.



نباتات ارتمبازيا انبواء التي تستعمل لإنتاج أدوية لمكافحة الملاريا، في ضواحي أروشا، تنزانيا.

زجاجة تعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر تحتوي مادة الكينين. كانت الكينين الدواء الأولي في معالجة الملاريا إلى أن حلت محلها أدوية مركبة كالكلوروكين، التي أصبحت الآن أقل فعالية ضد هذا المرض.



الصيدلانية. يشابه هذا الدواء مادة الأوكسجين المستخلصة من النبات الذي يُشكّل في اليوم الحاضر أكثر الأدوية فعالية لعلاج الملاريا. ومن خلال اتفاقية رتبته منظمة أدوية للملاريا نقلت شركة روش نتائج أبحاث دامت أكثر من ثلاث سنوات أجرتها على البروكسايد الاصطناعي إلى شركة إنتاج المستحضرات الصيدلانية الهندية رانباكسي، من أجل تسريع تطوير الدواء بأقل كلفة ممكنة.

وفي اليوم الحاضر، ينتقل الدواء إلى التطوير السريري ويمكن أن يصبح العلاج الجديد الأكثر أهمية ضد الملاريا منذ جيل واحد. يظهر هذا الاتجاه نتيجة الإدارة المبتكرة لحقوق الملكية الفكرية من جانب منظمة أدوية للملاريا من أجل تحقيق هدفها، كما هدف شركائها، في إدخال أدوية حديثة إلى السوق لعلاج الملاريا.

(ريتشارد وايلدر، هو شريك في مكتب المحاماة سيدلي اوستن براون اند وود في واشنطن العاصمة. الدكتور بي. في. فينوغبوال هو مدير العمليات الدولية لمنظمة "مشروع الأدوية للملاريا")

تنفيذ التزاماتها تجاه المنظمة في تطوير دواء مضاد للملاريا وإدخاله إلى السوق. تحدد الاتفاقية شروطاً معينة يتوجب تلبيتها، تشمل مواصفات السعر وشروطاً أخرى تتعلق بتمكين الوصول إلى الأدوية المضادة للملاريا للناس في البلدان الأكثر فقراً. فقط في الحالات حيث لا تستطيع شركة شريكة، أو أنها لا تريد، الإيفاء بالتزاماتها، تطلب المنظمة إعادة الحقوق إليها كي تتمكن من المضي قدماً بتنفيذ المشروع مع شريك مختلف.

بغض النظر عن طبيعة الملكية الفكرية التي تملكها منظمة الأدوية للملاريا يمثل العامل التحديدي بقدرتها على تنفيذ مهمتها. وبالتالي لا يتم التركيز على حقوق الملكية الفكرية بحد ذاتها بل على المسار الذي يتوجب على المنظمة اتباعه لتأمين دخول الأدوية الجديدة المضادة للملاريا التي جرى تطويرها تحت إشرافها إلى السوق وبيعها بسعر يمكن تحمله ويستطيع الوصول إليها أولئك الذين هم بحاجة إليها في دول العالم النامي. فحقوق الملكية الفكرية هي إذاً أداة لجمع الشركاء سوية في مشروع معين لتحقيق هدف مشترك ولتأمين وضوح المسار الذي يتوجب على منظمة الأدوية للملاريا أن تتخذه لتحقيق أهدافها.

أحد الأدوية الواعدة لمنظمة الأدوية للملاريا هو البروكسايد الاصطناعي الذي اكتشفه للمرة الأولى علماء من المركز الطبي في جامعة نبراسكا، وجامعة موناخ في استراليا، المعهد السويسري للأمراض الإستوائية، وشركة روش للمستحضرات

# العلا مات التجارية على الإنترنت

بقلم أنجيلو مازا

عامين اثنين ، الأول لمعالجة مواقع المزادات العلنية والآخر لمعالجة المواقع القائمة بذاتها. تقدم مواقع المزادات تحديات خاصة أمام فرض تطبيق القوانين وتثير مسائل تتعلق بمسؤولية الموقع (مسؤولية الموقع تشير إلى المسؤولية لموقع الإنترنت وتعرضه للعقاب). وبها ان القوانين والسياسات التي يتبعها كل بلد و/أو كل موقع مزادات تختلف بدرجة دراماتيكية ، فإن هذا الموضوع معقد جداً ويتطلب مجال أوسع من هذا المقال القصير. لكن حالياً تمثل المقاربة المفضلة بإبلاغ موقع المزادات المذنب وإعطائه فرصة لمعالجة المخالفة من خلال إزالة العروض المنتهكة. فإذا استمر الانتهاك يغلق المشغلون المسؤولون عن الموقع حسابات مزادات المنتهكين المتكررين.

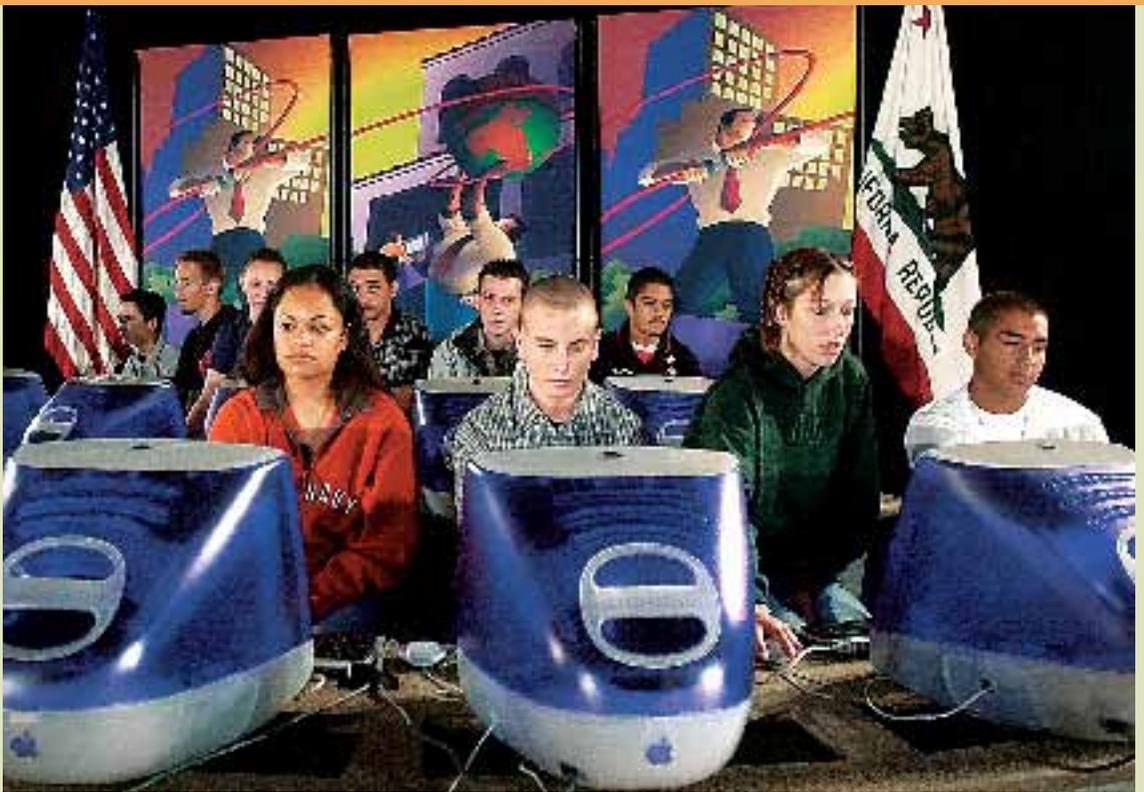
سوف ينحصر هذا المقال بإعطاء نظرة إجمالية عامة حول المسائل المتعلقة بالمواقع القائمة بحد ذاتها التي تباع منتجات مزورة. وبالتركيز على الممارسات الحالية في الولايات المتحدة ، سوف ندرس نطاق المشكلة ، ونحدد الخطوط العريضة للخطوات الواجب اتخاذها ، ونراجع المثالب التي تأتي مع كل نوع من العمل ، ونحدد الأساليب التي قد تنجح.

عملية التعاطي مع مواقع الإنترنت التي تباع سلعاً مزورة يمكن ان تستهلك الكثير من الوقت ، ولسوء الحظ ان تحرم أصحاب الحقوق من الإرتياح الفوري. يتطلب النجاح المثابرة والخبرة وتفرض شبكة الإنترنت تحديات خاصة على أصحاب الحقوق لأنه ، في حالات عديدة ، تزود مواقع الإنترنت المنتهكة معلومات كاذبة أو غير كاملة خلال "تسجيلها". يضع هذا النقص في المعلومات الدقيقة عائقاً رئيسياً أمام أصحاب الحقوق الذين يحاولون تحديد مكان الموقع وتنظيم بيع السلع

مع توسع التجارة الإلكترونية عبر مواقع الإنترنت للمزادات العلنية (المواقع الإلكترونية للمزادات العلنية ، مثل "أي-باي" (e-Bay) ، تسمح للمستهملين بالمزايدة على سلع يبيعها باعة مستقلون) والمواقع القائمة بذاتها (مواقع مستقلة لبيع التجزئة تعرض سلعاً للبيع عبر الإنترنت) ، التي تباع مجموعة واسعة من المنتجات ، أصبح أصحاب العلامات التجارية في كل بلد يواجهون تحدياً رهيباً في فرض تطبيق القوانين. وفي حين ان شركات الأعمال الشرعية تستطيع ان تزدهر على الإنترنت فإن بقاءها مهدد من جانب منافسين عديمي الأخلاق يستغلون المنافذ لتحقيق أفضليتهم غير منصفة ، ولتصريف سلع مزورة بالادعاء انها شرعية ، والتهرب من تطبيق القوانين. يستطيع بسهولة العديد من هذه المواقع المارقة ، رغم انها تبدو غير مترابطة ببعضها البعض أو انها تُشكّل عمليات صغيرة ان تحقق مداخيل إجمالية تقدر بملايين الدولارات من خلال استغلال نقاط الضعف في القوانين السارية وفي تقنيات فرض تطبيق القوانين.

لا يوجد حتى الآن أي إطار عمل قانوني دولي لحماية الأصحاب الشرعيين للعلامات التجارية على الإنترنت. وبالنتيجة أصبح فرض تطبيق القوانين من جانب القطاع الخاص والحكومات الداعمة يتطلب المثابرة واليقظة. يجب ان تدرك الحكومات وأصحاب الحقوق أن بإمكانهم اتخاذ خطوات لحماية علاماتهم التجارية في عالم الإنترنت الحافل بمبيعات تتم على مدار الساعة يقوم بها باعة من دول عديدة.

يمكننا تقسيم استراتيجيات فرض تطبيق القوانين إلى مجالين



الاستعمال المفرط للإنترنت، أشعل ثورة للباحثين والزبائن. مع وجود مواقع تجارية إلكترونية، أصبح شراء أية سلعة تقريباً لا يبعد أكثر من بضع نقرات على المواقع الإلكترونية.



حذار أيها المشتري على المواقع الإلكترونية: لا يوجد حتى الآن أي إطار عمل دولي لحماية الزبائن أو الأوصحاب القانونيين للعلامات التجارية على الإنترنت.



يجب أن يبقى القطاع الخاص ملتزماً بتعقب منتهكي الإنترنت من أجل حماية علاماتهم التجارية والزبائن الذين لا تخامرهم الشكوك.

على الإنترنت.

يكون عادةً مقدمو خدمات الإنترنت متعاونين عند الاتصال بهم ، رغم أنهم في ظل النظام الحالي لا يطلب منهم التحقق من المعلومات التي يجمعونها. يقوم مقدمو خدمات الإنترنت الذين يتقيدون بالقانون بإزالة المواقع المخالفة من أجهزتهم. ومع ذلك هذا ليس هو الحال عندما يصبح الموقع الذي يبيع المنتجات المزورة هو مقدم خدمات الإنترنت الخاصة به ويتجاهل جميع المراسلات. بالإضافة إلى ذلك ، هناك حالات لمقدمي خدمات الإنترنت المارقة الذين يصبحون ملاذاً آمناً للمواقع المخالفة. الآثار الجانبية غير المقصودة لمقدمي خدمات الإنترنت المتعاونة هي ان العديد من المواقع المخالفة تهاجر في نهاية الأمر إلى مقدمي خدمات إنترنت موجودين خارج الولايات المتحدة ، حيث تختلف القوانين ويكون مقدمو خدمات الإنترنت في كثير من الأحيان أقل تعاوناً.

في حال فشل الاتصال بالموقع وانخرط المزور في لعبة الانتقال إلى مقدم خدمات إنترنت بديل ، يمكن لصاحب الحق اتخاذ إجراءات إضافية. يمكن لصاحب الحق إجراء المزيد من الأبحاث ، وفي بعض الحالات ، استئجار محققين من الخارج للقيام بمشتريات يمكنها أن تؤدي إلى مصدر السلع أو إلى الموقع. تكشف هذه التحقيقات في كثير من الأحيان مجموعة متنوعة من المصادر للسلع المزيفة. ورغم ان مواقع عديدة هي باللغة الإنكليزية وتزاول أعمالها بالعملة الأميركية ، ففي كثير من الأحيان تعمل خارج حدود الولايات المتحدة. وفي حالات أخرى ، تُحصّل المال في الولايات المتحدة ، ولكنها تشحن السلع المزيفة إلى المشتريين من مواقع في الخارج. وهذا يخلق مشاكل إضافية في فرض تطبيق القوانين بالنسبة لصاحب الحقوق الذي يجب ان يوكل محامين ومحققين في الخارج للعمل على تقديم التحقيق. يواجه الآن صاحب الحقوق تكاليف متزايدة وتعقيدات في فرض تطبيق القوانين بظل سلطات

توظف شركات قانونية عديدة فرقاً من الموظفين الداخليين المتخصصين ببرامج الكمبيوتر ومقدمي الخدمات الخارجيين لتحديد وتعقب مواقع بيع السلع المزورة. وبعد ان يحدد صاحب حقوق الموقع الذي يعرض سلعاً مزورة للبيع ، يستطيع ان يبدأ بجمع البيانات ، ومراجعة قواعد البيانات وجمع معلومات من نظام "هو إيز" (من هو) (whois) ، (قاعدة بيانات "هو إيز" whois تزود معلومات حول الاتصال والتسجيل بالنسبة لأسماء المواقع) للتمكن من تحديد المسؤولين عن تشغيل الموقع.

في كل هذه الحالات تقريباً ، فإن المعلومات التي يتم جمعها من قاعدة بيانات "هو إيز" whois غير كافية بتاتاً أو خاطئة تماماً. ونظراً لعدم وجود أي عقوبات في الولايات المتحدة لتقديم معلومات خاطئة أو مضللة إلى قاعدة البيانات ، يقوم المزيفون بملء المعلومات في قاعدة بيانات "هو إيز" whois بنقاط ، وخطوط ، وأسماء شخصيات من الموتى ، وعناوين تظهر بأنهم يقيمون في اتلانتيس او في أماكن مستحيلة الوجود أخرى. ورغم انه كان هناك حديث عن تعديل القوانين السارية في الولايات المتحدة لفرض معلومات اكثر دقة عند تسجيل اسم الموقع على شبكة الإنترنت ، فإن هذه الجهود لم تنهر بعد.

ولكن عند تحديد الموقع الذي يبيع سلعاً مزيفة ، يقوم صاحب الحقوق بإعداد رسائل للتوقف والكف عن هذه الممارسات ويرسلها إلى مقدم خدمات الإنترنت والى الموقع بحد ذاته. في معظم الحالات ، يتجاهل الموقع هذه الرسالة. لكن يكون الموقع الآن قد أصبح على علم بالانتهاك ولم يعد يمكنه الادعاء بالجهل فيما يتعلق بأنشطته غير الشرعية.



الصفحات الرئيسية لبعض المواقع الرئيسية للبيع بالمزاد.

يجوز لصاحب الحقوق الشروع في اتخاذ إجراءات قانونية عندما يجمع ما يكفي من المعلومات. تتيح الإجراءات القانونية لصاحب الحقوق في تقديم استعاء لطلب سجلات مقدم خدمات الإنترنت المتعلق بتشغيل الموقع الذي هو موضوع المسألة. في كثير من الأحيان ، تكون سجلات مقدم خدمات الإنترنت قديمة أو لم تعد متوفرة. إذا كان الموقع جزءاً من سلسلة أكبر من المواقع في إطار ملكية مشتركة ، فإنه قد يستحق الإحالة للمقاضاة الجنائية. لكن نظراً لنقص الموارد ووحدات جرائم الإنترنت المتخصصة ، فإن الأعمال الإجرامية تمثل نسبة مئوية صغيرة من إجراءات تطبيق القانون. وكذلك يدرك تماماً أصحاب "مواقع رليكا 4" (4 replica sites) هذا النقص في التطبيق الجنائي. (مواقع رليكا replica sites تتبع علناً نسخاً عن سلع لغيرها معروفة).

تخف مشاكل تطبيق القانون المذكورة في هذه المقالة فقط عندما تضع الحكومات القوانين التي تنظم الإنترنت وتجعله منسجماً وتدعم جهود التطبيق الخاصة. وفي غضون ذلك ، يبقى القطاع الخاص ملتزماً بملاحقة منتهكي الإنترنت.

[أنجيلو مازا هو شريك في مؤسسة غيبيني ، انطوني وفلاهرتي المحدودة المسؤولية ، في مدينة نيويورك ، حيث يختص بالعمليات اليومية في مجال الإنترنت ويشرف عليها. وهو أيضاً رئيس لمؤسسة التحالف الدولي لمكافحة التزوير (IACC) ، الذراع التعليمي والتدريبي للتحالف.]



إلى اليسار، مواقع البيع بالمزاد تشكل تحديات خاصة بالنسبة لسلطات تطبيق القانون. إلى اليمين، قاعدة البيانات Whois التي تزود معلومات حول طرق الاتصال والتسجيل لأسماء المواقع.

# مرد مصطلحات الملكية الفكرية

الروايات ، والمسرحيات ، والأطروحات ، بل أيضاً أولئك الذين يخلقون برامج الكمبيوتر ، يقومون بترتيب البيانات في الكتب المرجعية ، يصممون الرقصات ، يلتقطون الصور الفوتوغرافية ، ينحتون الحجر ، يرسمون الجداريات ، يكتبون الأغاني ، يسجلون الأصوات ، ويترجمون الكتب من لغة إلى أخرى (أنظر العمل المصنوع للإيجار ، مؤلفون مشتركون).

A

تسمية المنشأ (APPELLATION OF ORIGIN) [العلامة التجارية - المنافسة غير المنصفة]. مصطلح يشير إلى كل من الأصل الجغرافي للمنتج وخصائص المنتج المميزة الناتجة عن ظروف جغرافية أو طرق إنتاج معينة. يميز البعض بين تسمية المنشأ و"دلالة المصدر" ، التي تشير فقط إلى المنشأ الجغرافي للمنتج. جينة الروكفور هي مثال على تسمية المنشأ لأنها تسمى كلا من المنشأ الجغرافي وخصائص المنتج. عطر "باريس" هو مثال على دلالة المصدر ، الذي لا يشير إلا إلى المنشأ الجغرافي فقط. ومصطلح "التسمية الجغرافية" يشمل الفئتين.

B

اتفاقية برن (BERNE CONVENTION) [حقوق النشر-الدولية]. معاهدة حقوق النشر الرئيسية المتعددة الأطراف الموقعة في برن ، سويسرا في عام 1886. تلتزم باتفاقية برن ، التي يُشكّل أعضاؤها اتحاد برن ، حوالي 150 دولة ، بما في ذلك الولايات المتحدة. تمثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) وكالة إدارية لنشاطات اتحاد برن.

التنازل (ASSIGNMENT) [براءة الاختراع-العلامة التجارية - حقوق النشر]. نقل الحقوق في الملكية الفكرية. التنازل عن براءة اختراع ، مثلاً ، هي نقل حقوق كافية بحيث يصبح للمتلقي ملكية في براءة الاختراع. التنازل يمكن أن يكون نقل جميع الحقوق الحصرية في براءة الاختراع ، أو لجزء غير مقسم (على سبيل المثال ، 50 بالمئة من المنفعة) ، أو جميع الحقوق ضمن موقع محدد (على سبيل المثال ، منطقة معينة في الولايات المتحدة). ان نقل أي شيء أقل يعتبر "ترخيصاً".

أفضل نمط (BEST MODE) [براءة الاختراع]. شرط لمنح براءة اختراع صالحة. يجب على المخترع ان يصف افضل طريقة يعرفها لتنفيذ الاختراع.

C

العلامة التجارية للمجموعة (COMMUNITY) (CTM) (TRADE MARK) [العلامات التجارية الدولية]. تسجيل العلامات التجارية الذي يمنحه مكتب العلامات التجارية للمجموعة الأوروبية وقابل للتنفيذ في جميع البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية.

العمل السمعي - البصري (AUDIOVISUAL WORK) [حقوق النشر]. عمل محمي بحقوق النشر يتألف من صور ذات صلة ببعضها البعض ، ومقدم ضمن سلسلة ، ومن المنوي عرضه باستخدام آلة ، وكذلك أي صوت مرافق للعمل. المثال الشائع للعمل السمعي -البصري هو عرض الشرائح التوضيحية ، مثل تلك المستخدمة في عروض البيع ، والمحاضرات ، أو عرض لمتحف.

تجميع (COMPILATION) [حقوق النشر]. عمل محمي بحقوق النشر يتألف من مجموعة ومن تجميع لمواد موجودة سابقاً. يجب ان يُظهر التجميع حداً أدنى من الأصالة في اختيار ، وتنظيم ، وترتيب المواد دون إجراء أي تغيير داخلي فيها.

المؤلف (AUTHOR) [حقوق النشر]. إما الشخص الحقيقي الذي ينتج العمل المحمي بحقوق نشر أو صاحب العمل ، إما شركة أو فرد ، للشخص الذي ينتج العمل المحمي بحقوق النشر ضمن نطاق وظيفته لدى صاحب العمل ، أو في بعض الحالات ، الطرف المكلف بأنواع محددة معينة من الأعمال. يتضمن "المؤلف" في قانون حقوق النشر ليس فقط كُتاب

المساهمة في التعدي (-CONTRIBUTORY INFRINGE) [براءة الاختراع-العلامة التجارية-حقوق النشر].

التعدي غير مباشر على حقوق الملكية الفكرية يساهم فيه فرد واحد في الفعل المباشر للتعدي على الآخر. المساهمة في التعدي على العلامة التجارية، على سبيل المثال، تحصل عندما يقوم صانع سلع بمساعدة أو تشجيع موزعيه على تمرير بضائعه كسلع لمصنّع آخر.

النسخ (COPIES) [حقوق النشر]. كاسم، تعني "نسخ" الأشياء المادية التي تخزن أو تثبت معلومات محمية بحقوق النشر غير الأصوات. وكفعل، فهي عملية النسخ.

الاستنساخ (COPYING) [حقوق النشر-براءة الاختراع-العلامة المسجلة]. في قانون حقوق النشر، يدل "الاستنساخ" على مفهومين منفصلين ولكنهما مترابطان. لكي يحصل التعدي على حقوق النشر، يجب أن يكون العمل "نسخة" بمعنى أنه يشبه إلى حد كبير العمل المحمي بحقوق النشر، ويجب أن يكون "مستنسخاً" عن العمل المحمي بحقوق النشر بدلاً من أن يكون نتيجة لإنتاج عرضي مستقل أو أن يكون مأخوذاً من نفس المصدر مثل العمل المحمي بحقوق النشر. المعايير القانونية للتعدي على حقوق النشر تختلف عن تلك التي تخص براءات الاختراع والعلامات التجارية، التي لا تحتاج إلى إثبات على نسخها.

حقوق النشر أو الطبع (COPYRIGHT) [حقوق النشر]. حق حصري يمنح أو يوهب من الحكومة إلى منتج العمل لمنع الآخرين من استنساخه، وتعديله، وتوزيعه إلى عامة الناس، وأدائه في مكان عام، أو عرضه في مكان عام. حقوق النشر لا تحمي فكرة مجردة، بل تحمي فقط الشكل الملموس للتعبير في العمل المحمي. لكي يكون صالحاً، يجب أن يكون العمل المحمي بحقوق النشر أصيلاً ويمتلك قدرًا من الإبداع.

التزوير (COUNTERFEITING) [العلامات التجارية]. إنتاج أو بيع منتج يتضمن علامة مقلدة تستنسخ عن قصد وبطريقة محسوبة علامة أصلية. تكون "العلامة المزورة" مماثلة للعلامة الأصلية أو لا يمكن أبداً تمييزها عنها. في كثير من الأحيان، تصنع البضائع المزورة لتقليد منتج شعبي في جميع تفاصيل الإنشاء والمظهر وذلك لخداع الزبائن وجعلهم يفكرون بأنهم يشترون البضائع الحقيقية.

السطو الإلكتروني (CYBERSQUATTING) [علامة تجارية]. السطو الإلكتروني و"القرصنة الإلكترونية" هما

مصطلحان مترادفان يشيران إلى نفس نوع المنافسة غير المنصفة للمواقع الإلكترونية. القائم بالسطو الإلكتروني هو فرد يحجز لدى شركة تسجيل، عن معرفة، اسم موقع يتألف من العلامة التجارية أو الاسم شركة أخرى لغرض إعادة بيع الحق لاسم الموقع إلى المالك القانوني.

D

مطالبة تابعة (DEPENDENT CLAIM) [براءة الاختراع]. المطالبة ببراءة الاختراع التي تشير إلى مطالبة سابقة وتعرف اختراعاً أضيّق نطاقاً من ذلك المذكور في المطالبة السابقة. يجب أن تكتب المطالبة بحيث تكون محصورة أكثر من التكنولوجيا المعرفة في المطالبة السابقة.

عمل مشتق (DERIVATIVE WORK) [حقوق النشر]. عمل يستند إلى عمل سابق وقد تمّ تغييره، تكييفه، إعادة صياغته أو تنميقية بطريقة ما.

علامة وصفية (DESCRIPTIVE MARK) [علامة تجارية]. كلمة، أو صورة، أو رمز يصف شيئاً عن السلع أو الخدمات ويكون مرتبطاً باستخدامه، مثل القصد منها، حجمها أو لونها، فئة مستخدميها، أو الأثر النهائي على المستخدمين. لا يعتبر المصطلح الوصفي تمييزياً بطبيعته، ولكي تتم تثبيت قانونية تسجيله أو حمايته في المحكمة، يحتاج إلى دليل عن تمييزه المكتسب، والذي يعرف باسم "المعنى الثانوي" (انظر المعنى الثانوي، العلامة الإيحائية).

براءة اختراع التصميم (DESIGN PATENT) [براءة الاختراع]. منح الحكومة لحقوق حصرية في تصميم صناعي تزييني جديد غير ظاهر. براءة اختراع التصميم تمنح الحق لمنع الآخرين من صنع أو استخدام أو بيع التصميم التي تشبه التصميم المحمي ببراءة الاختراع. تغطي براءة اختراع التصميم النواحي التزيينية للتصميم، أما نواحيه الوظيفية فتغطي براءة الاستخدام. يمكن لبراءة التصميم وبراءة الاستخدام أن تغطيان نواحي مختلفة من نفس السلعة، مثل مصباح السيارة أو مصباح المكتب.

قانون حقوق النشر الرقمية للألفية الجديدة (DIGITAL MILLENNIUM COPYRIGHT ACT) [حقوق النشر]. جزء رئيسي من التشريعات الأميركية المعتمدة في عام 1998

التي عدلت على نطاق واسع قوانين حقوق النشر ، وذلك جزئياً  
كي يتوافق القانون الأمريكي مع التزامات المعاهدات المختلفة ،  
وفي جزء آخر لتحديث القانون كي يأخذ في عين الاعتبار  
مختلف التكنولوجيات الرقمية الجديدة.

E قانون التجسس الاقتصادي (ECONOMIC ESPIONAGE ACT) (ONAGE ACT)  
[الأسرار التجارية]. تشريع أمريكي ، تم تبنيه  
في عام 1996 ، ينص على فرض عقوبات جنائية لسرقة الأسرار  
التجارية. هذا القانون ينص على ان سرقة الأسرار التجارية أو  
الحصول عليها عن طريق الاحتيال لصالح حكومة أجنبية ، أو  
جهاز ، أو عميل ، وسرقة الأسرار التجارية التي تعود بالنفع على  
”أي شخص غير المالك“ ، هي أعمال غير قانونية.

مبدأ المتعادلين (EQUIVALENTS, DOCTRINE OF)  
[براءة الاختراع]. قاعدة لتفسير مطالبة يُشكّل بموجبها منتج أو  
عملية تعديلاً ، وان لم يكن تعديلاً حرفياً ، إذا كانت تؤدي عملها  
إلى حد كبير بنفس الطريقة مثل الاختراع المحمي ببراءة.

التخفيف (DILUTION) [العلامة التجارية]. نوع من  
الانتهاك لعلامة تجارية قوية يؤدي فيه استخدام المتهم إلى  
طمس التمايز أو إلى تشويه صورة علامة المدعي ، حتى في حين  
انه لا يؤدي إلى احتمال حدوث التماثل أو اللبس. لكي تمتلك  
العلامة قوة البيع والتعرف عليها المحمية بقوانين منع التخفيف  
يجب ان تكون العلامة قوية ومشهورة نسبياً.

حق التوزيع (DISTRIBUTION RIGHT) [حقوق النشر].  
واحد من الحقوق الحصرية الستة التي يملكها صاحب حقوق  
النشر ، والتي بموجبها يملك صاحب حقوق النشر الحق  
الحصري لتوزيع نسخ أو اسطوانات العمل على عامة الناس من  
خلال البيع ، أو الإيجار ، أو الاستئجار. وخلافاً للحقوق الأخرى  
للنشر ، فإن حق التوزيع يُعدى عليه بمجرد نقل نسخ عن  
العمل ، سواء أُجريت هذه النسخ بصورة قانونية أو غير  
قانونية ، إلا وفقاً لمبدأ البيع الأول (أنظر مبدأ البيع الأول).

F الاستخدام المنصف (FAIR USE) [حقوق النشر- العلامة  
التجارية]. دفاع عن التهمة بالتعدي على حقوق النشر أو  
العلامة التجارية. بالنسبة لحقوق النشر ، تنظر المحاكم  
الأميركية في أربعة عوامل لتقرر ما إذا كان الدفاع عن الاستخدام  
المنصف قائماً. غرض وخصائص الاستخدام المتنازع عليه ،  
طبيعة العمل المحمي بحقوق النشر ، أهمية الجزء المستخدم  
من حيث علاقته بالعمل ككل ، وتأثير الاستخدام على السوق  
المحتملة للعمل المحمي بحقوق النشر أو على قيمته. وبالنسبة  
للعلامات التجارية ، يجب ان يظهر المستخدم الثانوي انه لا  
يستخدم علامة وصفية ، أو وصف جغرافي ، أو علامة اسم  
شخصي بأسلوب العلامة التجارية بل فقط لوصف بضائعه أو  
خدماته أو منشأها الجغرافي أو لتسمية المسؤول عن إدارة  
الشركة.

اسم الموقع (DOMAIN NAME) [العلامة التجارية].  
الأسماء والكلمات التي تعينها الشركات لمواقعها الإلكترونية  
المسجل على الإنترنت ، والذي يشار إليه أيضاً بعنوان ”URL“.  
على سبيل المثال: www.coca-cola.com هو اسم عنوان  
موقع يحدد موقع شركة كوكاكولا. من الناحية التكنولوجية ، كل  
اسم موقع يعتبر فريداً ولا يمكن مشايرته. تسجل أسماء  
المواقع على أساس من يأتي أولاً يُخدم أولاً.

قيد مجال الاستخدام (FIELD OF USE RESTRICTION)  
[الملكية الفكرية العامة- مكافحة الاحتكار]. نص في  
رخصة الملكية الفكرية يحصر استخدام حامل الترخيص  
للملكية المرخصة فقط في منتج محدد أو سوق خدمة.  
مبدأ البيع الأول (FIRST SALE DOCTRINE) [حقوق  
النشر]. استثناء للحق الحصري لصاحب حقوق النشر بتوزيع  
نسخ أو اسطوانات للعمل المحمي بحقوق النشر. وبموجب هذا  
المبدأ ، لصاحب حقوق النشر الحق في بيع نسخة من كتاب  
ولكن ليس الحق في السيطرة على المبيعات اللاحقة لتلك

المدة (DURATION) [براءة الاختراع- العلامة التجارية-  
حقوق النشر- الأسرار التجارية- حق الدعاية]. هي مدة أو طول  
فترة استهراق حق الملكية الفكرية. ونتيجة لقانون اتفاقات جولة  
أورغواي ، تم تغيير القانون الأمريكي ، اعتباراً من 8 حزيران /  
يونيو 1995 ، بحيث تبنى القانون مدة 20 سنة لبراءة الاختراع  
من التاريخ الذي أودع فيه طلب البراءة. تستمر مدة العلامة  
التجارية طالما لم يتم التخلي عن الحقوق بعدم استعمالها أو  
من خلال أعمال تجعل المدة تفقد أهميتها كمؤشر على الأصل  
وتصبح اسماً عام الاستعمال. الفترة الأساسية لحقوق النشر هي  
حياة المؤلف زائد 70 سنة. وتستمر حماية المعلومات المعتمدة  
بمئات سر تجاري طالما بقيت المعلومات سرية.

النسخة (أنظر حق التوزيع).

الشهرة التجارية ، لأن العلامة التجارية أو علامة الخدمة هي رمز للشهرة التجارية للشركة.

I أول من قدم الطلب (FIRST TO FILE) [براءة الاختراع- العلامة التجارية]. بالنسبة لبراءات الاختراع ، هناك قاعدة تتحدد بموجبها أولوية منح براءة الاختراع ، وبالتالي الحق بالحصول على براءة الاختراع ، من خلال أي مخترع قَدَّم أولاً طلب براءة الاختراع ، وليس من كان الأول الذي اخترع فعلاً. هذه هي القاعدة المتبعة في كل دولة تقريباً من دول العالم باستثناء الولايات المتحدة. بالنسبة للعلامات التجارية ، تتم معالجة الأولوية بين الطلبات المتعارضة لتسجيل العلامات التجارية من خلال نشر الطلب الذي يحمل تاريخ التقديم الأول لاحتمال معارضته من صاحب الطلب الذي يحمل تاريخ تقديم لاحق. في الولايات المتحدة تحدد ملكية العلامة التجارية بمن كان أول من استخدمها ، وليس بمن كان أول من قَدَّم طلب التسجيل. بموجب نظام النية في الاستخدام الجديد ، يمكن تقديم طلب لتسجيله قبل الاستخدام الفعلي للعمل (أنظر طلب نية الاستخدام).

I انفصال التعبير عن فكرة (-IDEA-EXPRESSION DI- CHOTOMY) [حقوق النشر]. القاعدة الأساسية في القانون التي تقول بأن حقوق النشر لا تحمي فكرة ، بل تحمي فقط تعابير معينة عن فكرة.

التعدي (INFRINGEMENT) [الملكية الفكرية العامة]. الاعتداء على أحد الحقوق الحصرية للملكية الفكرية. التعدي على براءة اختراع لمنفعة يشمل صنع ، استخدام ، بيع ، العرض للبيع ، أو استيراد منتجات أو عمليات محمية ببراءات اختراع دون إذن. والتعدي على براءة تصميم يشمل تصنيع تصميم يكون ، بالنسبة للشخص العادي ، مماثلاً إلى حد كبير للتصميم القائم ، حيث يكون التشابه مقصوداً لحث الفرد على شراء شيء يظن بأنه الآخر. ويتألف التعدي على علامة تجارية من استخدام غير مصرح به أو تقليد علامة هي ملك لآخر من أجل خداع ، أو إرباك ، أو تضليل الآخرين. ويشمل التعدي على حقوق النشر استنساخ عمل لشخص آخر محمي بحقوق النشر ، أو اقتباسه ، أو توزيعه ، أو أداءه في أمكنة عامة ، أو عرضه في أمكنة عامة.

أول من اخترع (FIRST TO INVENT) [براءة الاختراع]. قاعدة تحدد بموجبها أولوية منح براءة الاختراع بأي مخترع كان أول من اخترع فعلاً ، وليس من كان أول من قدم طلب براءة الاختراع. أول من اخترع هي القاعدة المتبعة في الولايات المتحدة.

الملكية الفكرية (INTELLECTUAL PROPERTY) [براءة الاختراع- العلامة التجارية- المنافسة غير المنصفة- حقوق النشر- الأسرار التجارية - الحقوق المعنوية]. إبداعات معينة للعقل البشري لها قيمة تجارية وتعطي النواحي القانونية لحق الملكية. "الملكية الفكرية" هي مصطلح شامل يستخدم على نطاق واسع الآن لتسمية جميع الحقوق القانونية التالية كمجموعة: براءة الاختراع ، العلامة التجارية ، المنافسة غير المنصفة ، حقوق النشر ، الأسرار التجارية ، الحقوق المعنوية ، والحق في الدعاية.

الوظيفية (FUNCTIONALITY) [براءة الاختراع- العلامة التجارية- حقوق النشر]. هذا الجانب من التصميم الذي يجعل أي منتج يعمل بشكل أفضل للغرض المقصود منه ، بدلاً من جعل المنتج يظهر بشكل أفضل أو يحدد مصدره التجاري.

G طلب نية الاستخدام (-INTENT TO USE APPLICA- TION) [العلامة التجارية]. يعتبر طلب نية الاستخدام منذ عام 1989 في الولايات المتحدة ، الطريقة الاختيارية لتقديم طلب للتسجيل الفدرالي لعلامة في السجل الرئيسي بالاستناد إلى النية الحسنة المعلنة لاستخدام علامة على سلع وخدمات محددة.

اسم عام (GENERIC NAME) [العلامة التجارية]. كلمة يستخدمها معظم الناس لتسمية فئة أو صنف منتج أو خدمة ، مثل "الهاتف الخليوي". لا يجوز لأي شخص الحصول على حقوق علامة تجارية لاسم عام. الشهرة التجارية (GOOD WILL) [العلامة المسجلة]. قيمة شركة أو خط من البضائع أو الخدمات التي تعكس السمعة التجارية. الشركة التي تملك شهرة مترسخة يمكنها ان ترى كل أصولها الهادية مدمرة ، ومع ذلك لا تزال تملك سمعتها ، شهرتها التجارية. التعدي على العلامة التجارية هو نوع من سرقة

الاختراع (INVENTION) [براءة الاختراع]. الخلق البشري لفكرة تقنية جديدة والوسائل المادية لإنجاز أو تجسيد الفكرة.

J

أو المجال المعطى بالترخيص حصري. غير أنه يمكن لصاحب الحقوق منح أي عدد من التراخيص غير الحصرية لنفس الحقوق. في الترخيص غير الحصري تبقى الملكية للمرخص. ترخيص براءة الاختراع هو نقل للحقوق لا يعادل التنازل عن براءة الاختراع. يمكن الترخيص بصورة صحيحة للعلامة التجارية لخدمة فقط إذا كان المرخص يسيطر على طبيعة ونوعية البضائع أو الخدمات المباعة من حامل الترخيص بموجب العلامة المرخص لها. وبموجب قانون حقوق النشر، يكون حامل الترخيص الأصلي هو مالك حق معين من حقوق النشر، ويجوز له رفع دعوى تعدي على الحق المرخص له. لا يوجد أبداً أكثر من حق نشر واحد لعمل معين بغض النظر عن الترخيص الحصري الذي يمنحه المالك لحقوق مختلفة إلى أشخاص مختلفين.

المؤلفون المشتركون (JOINT AUTHORS) [حقوق النشر]. المتعاونون لإنتاج عمل واحد محمي بحقوق النشر الذين يدمجون مساهماتهم المنفصلة في ذلك العمل. التأليف المشترك يعني ضمناً الملكية المشتركة لحقوق النشر في العمل المنتج. يعامل الأصحاب المشتركون لحقوق النشر مثل "مستأجري الشيوخ"، حيث يكون لكل واحد منهم الحق بالترخيص لاستخدام العمل، على شرط دفع رسم محاسبة إلى أصحاب حقوق النشر الآخرين مقابل أي أرباح.

الشعار (LOGO) [العلامة التجارية]. تمثيل تخطيطي أو رمز لاسم الشركة أو علامتها التجارية. يصمم عادة ليحيز تمييزه فوراً. هذا المصطلح ليس له أهمية قانونية في قانون العلامات التجارية.

K

المخترعون المشتركون (JOINT INVENTORS) [براءة الاختراع]. مخترعان أو أكثر لاختراع واحد يتعاونون في عملية الاختراع.

M

الاختلاس (MISAPPROPRIATION) [المنافسة غير المنصفة]. شكل من المنافسة غير المنصفة في القانون العام حيث يقوم المتهم بنسخ أو اختلاس سلعة أو ابتكار ما للمدعي ليس محمياً بقانون براءات الاختراع، أو قانون حقوق النشر، أو قانون العلامات التجارية، أو أي نظرية تقليدية للحقوق الحصرية.

نسخة مطابقة (KNOCK-OFF) [براءة الاختراع- العلامة التجارية- حقوق النشر]. نسخة طبق الأصل عن عمل أو منتج محمي ببراءة اختراع، أو علامة تجارية، أو لباس تجاري، أو حقوق نشر. عند استخدامها كفعال، تعني القيام بإنتاج هذه النسخة.

المعرفة (KNOW-HOW) [الأسرار التجارية]. المعلومات التي تمكن شخصاً من القيام بمهمة محددة أو تشغيل جهاز محدد أو عملية معينة.

L

الحقوق الأخلاقية (MORAL RIGHTS) [حقوق النشر - حقوق المؤلف]. تعترف صراحة الأنظمة القانونية لبعض الدول الأوروبية وغيرها ببعض الحقوق للمؤلفين تتعدى تلك المعترف بها بشكل صارم في قانون حقوق النشر. تندرج عموماً الحقوق المعنوية في ثلاث فئات: حق المؤلف في الحصول على تقدير كمؤلف العمل، منع الآخرين من الادعاء زوراً بأنهم المؤلف، ومنع الاستخدام لاسم المؤلف بما يتعلق بأعمال لم يكتبها المؤلف، وحق المؤلف في منع تشويه العمل، وحق سحب عمل من التوزيع إذا لم يعد يمثل وجهة نظر الكاتب.

الترخيص (LICENSE) [براءة الاختراع- العلامة التجارية - حقوق النشر]. إذن لاستخدام حقوق الملكية الفكرية في ظل ظروف محددة، من حيث الوقت، المضمون، خط السوق، أو المنطقة. في قانون الملكية الفكرية، هناك تمييز مهم بين "التراخيص الحصرية"، و"التراخيص غير الحصرية". الترخيص الحصري لا يعني بالضرورة أن هذا هو الترخيص الوحيد الممنوح للمرخص. فمن خلال إعطاء ترخيص حصري، يعد المرخص أنه لن يمنح تراخيص أخرى لنفس الحقوق ضمن نفس النطاق

العمل الموسيقي (MUSICAL WORK) [حقوق النشر]. فئة من الأعمال المحمية بحقوق النشر يعبر عنها بالنوتات أو

الأصوات. يمكن للعمل الموسيقي ان يتجسد ويثبت في أشياء مادية تصنف إما "كسوخ" (الموسيقى المدونة على ورق) أو "كاسطوانات" (أقراص مدمجة أو أشرطة). تُغطى أغنية الملحن بحقوق نشر العمل الموسيقي، ولكن تسجيل الأغنية يغطي بحقوق نشر التسجيل الصوتي.

N

إشعار (NOTICE) [براءة الاختراع- حقوق النشر – العلامة التجارية]. إشارة رسمية أو إشعار رسمي يرفق بأشياء مادية ويجسد أو يستنسخ حقاً من حقوق الملكية الفكرية. على سبيل المثال، استخدام عبارة "براءة اختراع" أو اختصار لها "براءة" مع رقم براءة الاختراع، على سلعة محمية ببراءة اختراع مصنوعة من جانب حامل براءة الاختراع أو حاملي تراخيصه. الإشعار القانوني الرسمي لتسجيل العلامات التجارية الأمريكية هو الحرف R المحاط بدائرة، ورمزه ®، و"مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة في الولايات المتحدة". تستخدم شركات عديدة إشعارات العلامات التجارية غير الرسمية، مثل "الماركة (Brand)"، "العلامة التجارية"، أو "علامة الخدمة (SM)" بجوار الكلمات أو الرموز الأخرى المعتبرة بأنها علامات تخضع للحماية. يتألف إشعار حقوق النشر من الحرف C المحاط بدائرة ورمزه ©، أو كلمة "حقوق النشر (Copr)."، واسم صاحب حقوق النشر وسنة نشر أول طبعة.

الجِدَّة (NOVELTY) [براءة الاختراع]. أحد الشروط الثلاثة التي يجب ان يستوفيهما الاختراع للحصول على براءة اختراع. يكون الاختراع جديداً إذا كان عنصر من عناصر الاختراع المطالب به غير مكشوف عنه سابقاً في قطعة واحدة من تقنية سابقة.

O

البدهة (OBVIOUSNESS) [براءة الاختراع]. شرط لعدم الحصول على براءة اختراع بحيث لا يمكن للاختراع ان يحصل على براءة اختراع صالحة لان شخصاً لديه مهارات عادية في تلك التكنولوجيا يمكنه استنتاجه بسهولة من معلومات متاحة لعامة الناس (تقنية سابقة).

الحصول على براءة اختراع صالحة إذا انتظر لأكثر من فترة السماح ومدتها سنة واحدة لتقديم طلب براءة الاختراع بعد طرح المنتج الذي يجسد الاختراع "للبيع".

مهارات اعتيادية في التقنية (ORDINARY SKILL IN THE ART) [براءة الاختراع]. مستوى المعرفة والخبرة التقنية التي يملكها المهندس أو العالم أو المصمم الاعتيادي في التكنولوجيا المتعلقة بالاختراع.

P

التضليل (PASSING OFF) [العلامة التجارية]. (1) استبدال ماركة من البضائع عند ما يتم طلب ماركة أخرى. (2) التعدي على علامة تجارية حيث يتعمد المتعدي تضليل أو خداع المستثمرين. (3) التعدي على العلامة التجارية حيث لا يوجد دليل على نية الخداع بل تمّ التثبت من احتمال حدوث لبس وارتباك. (4) في البلدان التي تطبق القانون البريطاني، الأعمال غير القانونية بموجب القانون العام، باستثناء قانون "العلامة التجارية" المسجلة، والتي تتألف من تحريف البضائع أو الخدمات لتشبه تلك التي يملكها الطرف المنافس، وعادة من خلال استخدام علامة مشابهة.

براءة الاختراع (PATENT) [براءة الاختراع]. في الولايات المتحدة، هبة تمنحها الحكومة الفدرالية إلى مخترع حق ملكية لمنع آخرين من صنع أو استخدام أو بيع الاختراع. هناك ثلاثة أنواع مختلفة من براءات الاختراع في الولايات المتحدة: براءة المنفعة للنواحي الوظيفية للمنتجات والعمليات، براءة التصميم للتصميم التزييني للأشياء المفيدة، وبراءة النباتات للأنواع الجديدة من النباتات الحية. لا تحمي البراءات "الأفكار"، بل الهيكلية والطرق التي تطبق المفاهيم التكنولوجية. وفي المقابل، تلغي حق منع الآخرين من نطاق محدد بدقة للتكنولوجيا، أو التصميم الصناعي، أو نوع النبات، الذي هو جوهر براءة الاختراع ويجب على المخترع ان يكشف عن كامل تفاصيل الاختراع لعامة الناس. وهذا سيمنح الآخرين من فهم الاختراع واستخدامه بمثابة وسيلة لمواصلة تطوير التكنولوجيا. وبمجرد انتهاء صلاحية براءة الاختراع يحق لعامة الناس صنع واستخدام الاختراع ويحق لهم الكشف الكامل والتام لكيفية القيام بذلك.

الأداء (PERFORMANCE) [حقوق النشر]. السرد، أو

البيع (ON SALE) [براءة الاختراع]. لا يمكن للمخترع

النشر (PUBLICATION) [حقوق النشر]. توزيع نسخ عن اسطوانات صوتية لعمل ما على عامة الناس.

المجال العام المشاع (PUBLIC DOMAIN) [الملكية الفكرية العامة]. وضع اختراع ، أو عمل إبداعي ، أو رمز تجاري غير محمي بأي شكل من أشكال قانون الملكية الفكرية. تتوفر البنود الموجودة في المجال العام لنسخها واستخدامها مجاناً من جانب أي كان. نسخ البنود الموجودة في المجال العام لا يسمح به وحسب بل يشجع أيضاً كجزء حيوي من عملية المنافسة (أنظر النسخ ، الملكية الفكرية).

R

الإخضاع للممارسة (REDUCTION TO PRACTICE) [براءة الاختراع]. الجزء المادي من عملية الاختراع الذي يكمل وينهي عملية الاختراع. بعد إخضاع الاختراع للممارسة ، يصبح كاملاً لأغراض قانون براءات الاختراع.

التجديد (RENEWAL) [العلامة التجارية - حقوق النشر]. التمديد لتسجيل علامة تجارية أو لتمديد لحقوق النشر.

الهندسة العكسية (REVERSE ENGINEERING) [الأسرار التجارية - حقوق النشر]. طريقة للحصول على معلومات فنية من خلال بدء تشغيل منتج متوفر بصورة عامة وتحديد المادة المصنوع منها ، وما هو الذي يجعله يعمل ، أو كيف تم إنتاجه. يذهب الجهد الهندسي في الاتجاه المعاكس للجهود الهندسية الاعتيادية التي تبدأ ببيانات فنية وتستعمل لصنع المنتج. في حال كان المنتج أو مادة أخرى موضوع الهندسة العكسية قد تم الحصول عليه بصورة صحيحة لا تكون عملية الهندسة العكسية انتهاكاً لأية أسرار تجارية في البيانات المضمنة في منتج ويعتبر سلوكاً تنافسياً قانونياً. حق الدعاية (RIGHT OF PUBLICITY) [الملكية الفكرية العامة]. الحق المتأصل لكل إنسان في مراقبة الاستعمال التجاري لهويته.

S

المعنى الثانوي (SECONDARY MEANING) [العلامة التجارية]. معنى لعلامة تجارية أو لعلامة خدمة يربطها المستهلكون مع ماركة معينة من المنتجات أو الخدمات.

النقل ، أو اللعب ، أو الرقص ، أو التمثيل للعمل المحمي بحقوق النشر ، بما في ذلك البث الإذاعي أو التلفزيوني لأي أداء أو استقبال لهذا البث. الحق الحصري لـ"أداء العمل المحمي بحقوق النشر أمام عامة الناس" ، تمنح لجميع أنواع الأعمال المحمية بحقوق النشر ، باستثناء الأعمال المصورة والمنحوتات والتسجيلات الصوتية.

الاسطوانات الصوتية (PHONORECORDS) [حقوق النشر]. المواد التي تخزن أو تثبت الأصوات المحمية بحقوق النشر ، باستثناء القناة الصوتية المصاحبة لفيلم. يمكن للأسطوانات ان تكون أشرطة سمعية ، أو أقراص مدمجة أو شرائح كمبيوتر تخزن الصوت أو ما شابه.

القرصنة (PIRACY) [حقوق النشر ، العلامة التجارية]. فعل الاستنساخ التام ، غير المسموح به وغير القانوني على نطاق تجاري لعمل محمي بحقوق النشر أو لمنتج محمي بعلامة تجارية.

تقنيات سابقة (PRIOR ART) [براءة الاختراع]. المجموعة الموجودة من المعلومات التكنولوجية التي يحكم على أساسها الاختراع لتحديد ما إذا كان يمكن ان يمنح براءة اختراع كاختراع جديد وغير بديهي.

المطالبة بالعملية (PROCESS CLAIM) [براءة الاختراع]. مطالبة ببراءة اختراع تغطي طريقة أداء الاختراع من خلال تعريف سلسلة من الخطوات لاتباعها. هذه المطالبة هي نقيضة المطالبة بالمنتج أو الجهاز ، التي تغطي هيكلية المنتج.

المطالبة بالمنتج من خلال العملية (PRODUCT-BY-) (PROCESS CLAIM) [براءة الاختراع]. مطالبة ببراءة اختراع تتم فيها المطالبة بالمنتج من خلال تعريف العملية التي صنع بها. في أكثر الأحيان يستخدم هذا الشكل من المطالبة المنتج من خلال العملية لتعريف المركبات الكيميائية الجديدة ، لأن العديد من المواد الكيميائية الجديدة ، والمستحضرات الصيدلانية ، والأدوية لا يمكن تعريفها عملياً سوى بعملية صنعها.

المطالبة بالمنتج (PRODUCT CLAIM) [براءة اختراع]. مطالبة ببراءة اختراع تشمل هيكلية ، أو جهازاً ، أو تكويناً. هذا نقيض "المطالبة بالمنتج" الذي يغطي طريقة أو عملية.

بالنسبة للرموز التجارية التي لا تكون مميزة بصورة متأصلة ، يجب ان يتم كسب التمييز بغية حماية العلامة التجارية أو علامة الخدمة. يُعرف هذا التمييز المكتسب على انه "معنى ثانوي" لأنه تم الحصول عليه في المقام الثاني زمنياً للمعنى الأولي للكلمة. على سبيل المثال ، كلمة مثل "أفضل" بالنسبة لنوع حليب تعتبر وصفية وليست تمييزية متأصلة. المعنى الأولي هو ان ذلك الحليب حسب ما تم وصفه هو الأفضل. ومن أجل تحقيق حقوق علامة تجارية حصرية لمنتج يسمى "أفضل حليب" ، يجب على البائع الذي يستعمل هذه الكلمة ان يستعملها بحيث تحقق معنى ثانويًا يشير إلى ان كافة أنواع الحليب المشار إليها بأنها "الأفضل" تأتي من مصدر تجاري واحد.

علامة الخدمة (SERVICE MARK) [العلامة التجارية]. كلمة ، شعار ، تصميم ، صورة أو أي رمز آخر يستعمل للتعريف بالخدمات وتمييزها (خدمات مبيعات التجزئة ، خدمات الخطوط الجوية ، التأمين ، خدمات الاستئجار ، وما شابه) وليس للتعريف بمنتج.

المهارة في الفن (KILL IN THE ART) [براءة الاختراع]. المستوى الاعتيادي من البراعة في تكنولوجيا معينة التي يتم بموجبها صنع اختراع.

تسجيل الصوت (SOUND RECORDING) [حقوق النشر]. فئة من الأعمال التي يمكن تسجيل حق نشرها والتي تتكون من أصوات مسجلة على اسطوانة تسجيل صوتي.

خاص 301 (SPECIAL 301) [التجارة الدولية]. أحكام قانونية أميركية تطلب إجراء مراجعة سنوية لحقوق الإنفاق التجاري وممارسات التجارة الأجنبية للشركاء التجاريين للولايات المتحدة التي تحرم الولايات المتحدة من الفوائد أو تقييد التجارة الأميركية أو تحملها أعباء بصورة لا يمكن تبريرها. القانون التجاري لعام 1974 ، كما تم تعديله بموجب الأحكام الخاصة 301 (Special 301) لقانون التجارة الشامل والتنافس يخول الممثل التجاري الأميركي (USTR) في التحديد والتحقق من البلدان المنتهكة المحتملة ، ويوصي بتعليق امتيازات الاتفاقية التجارية وفرض رسوم وتقييدات على الاستيراد ، والدخول في اتفاقيات لإلغاء الأعباء أو التقييدات على التجارة الأميركية.

التشابه المهم (SUBSTANTIAL SIMILARITY) [حقوق النشر]. درجة التشابه بين عمل محمي بحقوق النشر وعمل ثانٍ

يكفي ليمثل انتهاكا لحقوق النشر من جانب العمل الثاني. التطابق الدقيق بين كل كلمة وبين كل سطر لا تعرف حدود انتهاك حقوق النشر. اختارت المحاكم الأميركية الجملة الهزئة "التشابه المهم أو الكبير" لتحديد ذلك المستوى من التشابه الذي يُشكّل ، سوية مع إثبات الصلاحية والاستنساخ انتهاكاً لحقوق النشر.

علامة موحية (SUGGESTIVE MARK) [العلامة التجارية]. كلمة ، أو صورة ، أو رمز آخر يوحي دون ان يصف مباشرة شيئاً حول السلع أو الخدمات المتعلقة باستعمالها كعلامة. تعتبر العبارة الموحية على انها مميزة بصورة متأصلة ولا تحتاج إلى برهان للمعنى الثانوي للتسجيل أو الحماية في المحاكم. فعلى سبيل المثال ، الدب القطبي المستعمل كإشارة إلى السترة المضادة للماء والسترات توحى فقط بنوع الوقاية التي يملكها دب قطبي من البرد. (أنظر العلامة الوصفية).

T

المظهر التجاري (TRADE DRESS) [العلامة التجارية]. مجموعة العناصر التي يتم بموجبها توضيب أو عرض منتج أو خدمة ، مثل الشكل أو المظهر لمنتج أو مستوعب ، أو غلاف لكتاب أو مجلة. تتوحد هذه العناصر لخلق صورة مرئية مقدمة إلى المستهلكين قادرة على اكتساب حقوق قانونية حصرية كنوع من علامة تجارية أو كرمز لتحديد المصدر.

علامة تجارية (TRADEMARK) [العلامة التجارية]. (1) كلمة ، أو شعار ، أو تصميم ، أو صورة ، أو رمز آخر يستعمل للتعريف على سلع وتمييزها. (2) أي رمز معرف ، يشمل كلمة ، تصميمًا ، أو شكل منتج أو مستوعب يكون مؤهلاً لاكتساب الوضع القانوني كعلامة تجارية ، علامة خدمة ، علامة جماعية ، علامة ترخيص ، اسم تجاري ، أو مظهر تجاري. تحدد العلامات التجارية سلع بائع معين وتمييزها عن السلع التي يبيعها آخرون. وتعني ان كافة السلع التي تحمل العلامة تأتي من جانب مصدر واحد أو تخضع لمراقبته وانها تملك نفس المستوى من الجودة. يتم انتهاك العلامة التجارية بعلامة أخرى إذا كان الاستعمال الثاني يسبب تشوشاً حول المصدر ، أو الانتهاء ، أو الارتباط ، أو الرعاية.

اسم تجاري (TRADE NAME) [العلامة التجارية]. رمز يستعمل لتحديد وتمييز الشركات ، والشراكات ، والأعمال

الدول النامية.

بالمقارنة مع العلامات المستعملة لتحديد وتمييز السلع أو الخدمات.

عمل يصنع للإيجار (WORK MADE FOR HIRE) [حقوق النشر]. عمل يعده موظف ضمن نطاق وظيفته أو عمل يعهد به إليه وتوافق الأطراف كتابةً على معاملته كعمل معد للإيجار. الشخص الحقيقي، والشراكة، أو الشركة التي صنع العمل لصالحها تعتبر في نفس الوقت "كالمؤلف" والمالك لحقوق النشر من لحظة ابتكار العمل.

منظمة التجارة العالمية (-WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO) [دولية]. منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تتعامل بقواعد التجارة بين الدول. يوجد مركزها الرئيسي في جنيف، بسويسرا، وتم إنشاؤها في نهاية مفاوضات دورة أوروغواي للاتفاقية العامة حول التعريفات والتجارة (GATT) في كانون الأول/ديسمبر 1993 للإشراف على عمليات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. دخلت منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الأول من كانون الثاني/يناير 1995. تلعب هذه المنظمة في الشؤون المالية والاقتصادية العالمية نفس الدور تقريباً الذي تلعبه الأمم المتحدة في الشؤون السياسية. تشمل نشاطات منظمة التجارة العالمية: إدارة الاتفاقيات التجارية، العمل كمنتدى للمفاوضات التجارية، تسوية النزاعات التجارية، مراجعة السياسات التجارية القومية، مساعدة الدول النامية في المسائل المتعلقة بالسياسة التجارية من خلال تقديم المساعدة الفنية وبرامج تدريب، والتعاون مع منظمات دولية أخرى. يبلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية 148 دولة (كما كان عددها في حزيران/يونيو 2005) وتشكل نسبة تزيد عن 97 بالمئة من التجارة العالمية.

السر التجاري (TRADE SECRET) [الأسرار التجارية]. معلومات تُشكّل موضوعاً لجهود معقولة تهدف إلى المحافظة على السرية وتكون لها قيمة لكونها غير معروفة بوجه عام في المهنة. تتم حماية هذه المعلومات السرية ضد الذين يحصلون على إمكانية الوصول إليها من خلال أساليب غير ملائمة أو بفعل الانتهاك للثقة. إن الانتهاك لسر تجاري هو نوع من المنافسة غير المنصفة.

U

منافسة غير منصفة (UNFAIR COMPETITION) [الملكية الفكرية العامة]. سلوك تجاري يعتبره القانون على أنه غير منصف. يحق لفرد أصيب بأذى بسبب منافسة غير منصفة الحصول على تعويض في رفع قضية مدنية ضد مرتكب العمل. اعتبر الانتهاك للعلامة التجارية منذ مدة طويلة على أنه نوع من المنافسة غير المنصفة. الفئات القانونية الأخرى التي تعتبر على أنها أشكال من المنافسة غير المنصفة هي الإعلان الكاذب، الانتفاص من منتج/التشهير التجاري، انتهاك سر تجاري، انتهاك حق الدعاية - والاختلاس.

المنفعة (UTILITY) [براءة الاختراع]. الفائدة أو المنفعة اختراع محمي ببراءة اختراع. من أجل أن يكون صالحاً كبراءة اختراع يجب أن يكون الاختراع قابلاً للاستخدام وقابلاً للتشغيل كما يجب أن يؤدي وظيفة "مفيدة" نوعاً ما للمجتمع.

W

(هذه المعلومات المقدمة هنا تمّ تبنيها واقتطافها بإذن من موسوعة مكارثي للملكية الفكرية، الطبعة الثالثة بقلم جي. توماس مكارثي، روجر أي. شينختر، وديفيد جي. فرانكلين. حقوق النشر 2004 لمكتب الشؤون القومية، واشنطن العاصمة 2004. من أجل الاتصال بدار النشر BNA اتصل عبر الهاتف المجاني 1-800-960-1220 أو قم بزيارة موقع الإنترنت (www.bnabooks.com)

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (-WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO) [دولية]. إحدى "الوكالات المتخصصة" الست عشرة في نظام الأمم المتحدة. يوجد مركز المنظمة العالمية للملكية الفكرية الرئيسي في جنيف، بسويسرا، تم إنشاؤها عام 1960 وهي مسؤولة عن تعزيز حماية الملكية الفكرية عبر العالم. تحقق المنظمة العالمية للملكية الفكرية مسؤوليتها من خلال تعزيز التعاون بين الدول في شؤون الملكية الفكرية، وكذلك تقوم بإدارة "اتحادات" متنوعة ومنظمات أخرى تأسست بموجب معاهدات متعددة الأطراف وتنشئ قوانين نموذجية لكي تتبناها



# Sources of Information on Intellectual Property

as related to patents and trademarks, including rules, advice, definitions, submission forms, fees, and more.

## **U.S. Department of Justice**

Computer Crime and Intellectual Property Section (CCIPS)  
10th & Constitution Ave., N.W.  
John C. Keeney Building, Suite 600  
Washington, D.C. 20530  
Tel: 202- 514-1026  
Fax: 202- 514-6113  
Internet: <http://www.cybercrime.gov/ip.html>

Internet site offers, among many topics, an overview of IP policy and programs, guidance to law enforcement on the investigation and prosecution of violations of federal intellectual property laws, and a comprehensive listing of federal criminal laws that pertain to the protection of IPR.

## **U.S. Department of State**

Bureau of Economic and Business Affairs  
Trade Policy and Programs  
Office of International Intellectual Property Enforcement  
2201 C Street, N.W.  
Washington, D.C. 20520 U.S.A.  
Tel: 202-647-3251  
Internet: <http://www.state.gov/e/eb/tpp/>  
Internet site provides an overview of economic and trade topics arranged by current issues; press statements; remarks, testimony, and briefings; topics; and regional information.

## **International Intellectual Property Rights Training Database**

<http://www.training.ipr.gov/>  
This database, maintained by U.S. government agencies and IP industry associations and sponsored by the U.S.

## **U.S. Government**

### **Office of the U.S. Trade Representative**

600 17th Street, N.W.  
Washington, D.C. 20506 U.S.A.  
Tel: 1-888-473-8787  
E-mail: [contactustr@ustr.eop.gov](mailto:contactustr@ustr.eop.gov)  
Internet: <http://www.ustr.gov>  
Internet site includes reports, speeches, press releases, and other documentation on a range of trade-related subjects, including intellectual property (IP).

### **U.S. Department of Commerce**

International Trade Administration  
14th Street and Constitution Avenue, N.W.  
Washington, D.C. 20230 U.S.A.  
Tel: 202-482-3809  
E-mail: [tic@ita.doc.gov](mailto:tic@ita.doc.gov)  
Internet: <http://www.ita.doc.gov/>  
Internet site includes periodically updated articles on U.S. intellectual property rights laws, "Special 301" enforcement activities, and the TRIPS Agreement.

### **U.S. Department of Commerce**

Strategy Targeting Organized Piracy (STOP)  
Internet: [http://www.export.gov/stop\\_fakes\\_gov/index.asp](http://www.export.gov/stop_fakes_gov/index.asp)  
This is the Internet site for a recent U.S. initiative that helps U.S. businesses protect their intellectual property at home and abroad.

### **U.S. Department of Commerce**

U.S. Patent and Trademark Office  
P.O. Box 1450  
Alexandria, Virginia 22313-1450 U.S.A.  
Tel: 703-308-4357  
Internet: <http://www.uspto.gov>  
Internet site provides access to information on intellectual property

### **U.S. Immigration and Customs Enforcement**

National Intellectual Property Rights  
Coordination Center  
1300 Pennsylvania Avenue, N.W., Rm.  
3.5A

Washington, D.C. 20229 U.S.A.

Phone: 202-344-2410

Fax: 202-344-1920

Internet: <http://www.ice.gov/graphics/cornerstone/ipr>

The National Intellectual Property Rights Coordination Center (IPR Center) is a multi-agency center responsible for coordinating a unified U.S. government response regarding IPR enforcement issues. Investigative personnel provide core staffing from Immigration and Customs Enforcement (ICE) and the Federal Bureau of Investigation (FBI). Particular emphasis is given to investigating major criminal organizations and those using the Internet to facilitate IPR crime.

Department of State, provides training and technical assistance relating to protecting IPR.

### **U.S. Customs and Border Protection**

1300 Pennsylvania Avenue, N.W.

Washington, D.C. 20229 U.S.A.

Tel: 202-354-1000

Internet: [http://www.cbp.gov/xp/cgov/import/commercial\\_enforcement/ipr/](http://www.cbp.gov/xp/cgov/import/commercial_enforcement/ipr/)

Internet site has information on all aspects of IPR enforcement in the United States.

### **U.S. Library of Congress**

U.S. Copyright Office

101 Independence Avenue, S.E.

Washington, D.C. 20559-6000

Tel: 202-707-3000

Internet: <http://www.copyright.gov>

Internet site presents a publication titled *Copyright Basics*, as well as information on copyright, including frequently asked questions, and documents of the World Intellectual Property Organization.

## **International Organizations**

### **European Patent Office**

Erhardtstrasse 27

D-80331 Munich

patents, trademarks, copyrights, unfair competition, and other fields of IP.

**American Society of Composers, Authors, and Publishers**

One Lincoln Plaza  
New York, New York 10023 U.S.A.  
Tel: 212-621-6000  
Fax: 212-724-9064  
E-mail: [info@ascap.com](mailto:info@ascap.com)  
Internet: <http://www.ascap.com>  
Internet site for this membership association of over 68,000 composers, songwriters, lyricists, and music publishers provides information aimed at protecting the rights of its members by licensing and paying royalties for the public performance of their copyrighted works.

**Association of American Publishers, Inc.**

50 F Street, N.W.  
Suite 400  
Washington, D.C. 20001 U.S.A.  
Tel: 202-347-3375  
Fax: 202-347-3690  
Internet: <http://www.publishers.org>  
Internet site for the principal trade association of the U.S. book publishing industry contains information on copyright and electronic publishing.

**Business Software Alliance**

1150 18th Street, N.W.  
Suite 700  
Washington, D.C. 20036 U.S.A.  
Tel: 202-872-5500  
Fax: 202-872-5501  
Internet: <http://www.bsa.org>  
Internet site reports on the activities of software-industry organization with piracy enforcement programs in 65 countries and anti-piracy hotlines operating in nearly all nations; includes a list of international addresses of BSA offices.

**International Intellectual Property Alliance**

1747 Pennsylvania Avenue, N.W.  
Suite 825

Germany  
Tel: (+49 89) 23 99 -0  
Fax: (+49 89) 23 99-44 65  
Internet: <http://www.european-patent-office.org/index.en.php>  
Internet site includes general information about the European Patent Office, official communications, a patent information center, a toolbox for applicants, and patent information products.

**World Intellectual Property Organization**

P.O. Box 18  
CH-1211 Geneva 20, Switzerland  
Tel: +41-22 338 9111  
Fax: +41-22 733 54 28  
Internet: <http://www.wipo.int>  
Internet site provides the history and objectives of this organization, as well as a list of its members, the texts of treaties it administers, and a list of contracting parties or signatories to these treaties.

**World Trade Organization**

154 Rue de Lausanne  
CH-1211 Geneva 21, Switzerland  
Tel: 41-22-739-5111  
Fax: 41-22-731-4206  
E-mail: [enquiries@wto.org](mailto:enquiries@wto.org)  
Internet: [http://www.wto.org/english/tratop\\_e/trips\\_e/trips\\_e.htm](http://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/trips_e.htm)  
Internet site, in addition to providing general information about the WTO, includes special sections on topics such as goods, services, environment, development, dispute settlement, and IP.

**Associations and Trade Organizations**

**American Intellectual Property Law Association**

2001 Jefferson Davis Highway  
Suite 203  
Arlington, Virginia 22202 U.S.A.  
Tel: 703-415-0780  
Fax: 703-415-0786  
E-mail: [aipla@aipla.org](mailto:aipla@aipla.org)  
Internet: <http://www.aipla.org>  
Internet site provides information aimed at improving laws relating to

### **Software Publishers Association**

1730 M Street, N.W.  
Suite 700  
Washington, D.C. 20036-4510 U.S.A.  
Tel: 202-452-1600  
Internet: <http://www.siiia.net>  
Internet site provides information related to fighting software piracy.

### **Educational Institutions (Internet Sites)**

#### **Berkeley Digital Library SunSITE**

<http://sunsite.berkeley.edu/Copyright/>  
Sponsored by the Library at the University of California at Berkeley and Sun Microsystems, Inc., this Internet site offers articles; references; lists of initiatives and projects; and links on copyright, IPR, and licensing issues.

#### **Cornell University**

Legal Information Institute  
<http://www.law.cornell.edu/topics/topic2.html#intellectual%20property>  
Includes brief summaries of IPR law topics with links to key primary source material, other Internet resources, and useful offnet references.

#### **Franklin Pierce Law Center**

##### **The IP Mail**

<http://www.ipmall.fplc.edu/>  
Provides information and links to IP resources worldwide, including daily news, the Congressional Research Service, publications, and papers.

#### **Stanford University**

##### **Copyright and Fair Use**

<http://fairuse.stanford.edu>  
Includes such primary materials as statutes, judicial opinions, and treaties and conventions; current legislation; and an overview of copyright law.

#### **Stanford University**

##### **Copyright and Intellectual Property**

<http://palimpsest.stanford.edu/bytopic/intprop>  
Includes a menu of source materials on U.S. copyright law.

Washington, D.C. 20006 U.S.A.

Tel: 202-872-5500

Fax: 202-872-5501

Internet: <http://www.iipa.com>

Internet site includes general information on the IIPA (a coalition that represents U.S. copyright-based industries in bilateral and multilateral efforts to improve the international protection of copyrighted works), as well as reports on worldwide piracy by country and issue.

#### **Motion Picture Association of America**

1600 Eye Street, N.W.

Washington, D.C. 20006 U.S.A.

Tel: 202-293-1966

Internet: <http://www.mpaa.org>

Internet site for this organization and its international counterpart, the Motion Picture Association, which serve as a voice for the motion picture, home video, and television industries. It includes information on MPAA anti-piracy efforts and its positions on laws and regulations governing the industries.

#### **Music Publishers Association**

243 Fifth Avenue, Suite 236

New York, New York 10016 U.S.A.

Tel/Fax: 212-327-4044

Internet: <http://www.mpa.org>

Through its copyright resource centers, this association disseminates copyright information with the aim of increasing copyright responsibility; also includes links to music information resources on the World Wide Web.

#### **National Music Publishers Association**

711 Third Avenue

New York, New York 10017 U.S.A.

Tel: 212-834-0100

Fax: 646-487-6779

Internet: <http://www.nmpa.org>

Internet site for this association — which is concerned with legislative, legal, and educational matters related to copyright and new technology — includes extensive frequently asked questions about copyright and licensing.

# Additional Readings on Intellectual Property

Glick, Mark A., Lara A. Reymann, and Richard Hoffmann  
*Intellectual Property Damages: Guidelines and Analysis*  
Hoboken, New Jersey: John Wiley, 2003.

Goldstein, Paul  
*Copyright's Highway: From Gutenberg to the Celestial Jukebox*  
Stanford, California: Stanford University, 2003.

Granstrand, Ove (ed)  
*Economics, Law, and Intellectual Property: Seeking Strategies for Research and Teaching in a Developing Field*  
Boston, Massachusetts : Kluwer Academic, 2003.

Halbert, Debora J.  
*Resisting Intellectual Property Law*  
New York: Routledge, 2005.

Harris, Lesley Ellen  
*Digital Property*  
Ontario, Canada: McGraw-Hill Ryerson Ltd., 1998.

Hawke, Constance S.  
*Computer and Internet Use on Campus: A Legal Guide to Issues of Intellectual Property, Free Speech, and Privacy*  
San Francisco, California: Jossey-Bass, 2001.

Herrington, Wayne W. and George W. Thompson  
*Intellectual Property Rights and United States International Trade Laws*  
Dobbs Ferry, New York: Oceana, 2002.

Alikhan, Shahid and Raghunath Mashelkar  
*Intellectual Property and Competitive Strategies in the 21st Century*  
The Hague; New York: Kluwer Law International, 2004.

Anderson, Robert D. (ed)  
*Competition Policy and Intellectual Property Rights in the Knowledge-Based Economy*  
Calgary, Alberta, Canada: University of Calgary Press, 1998.

Callan, Bénédicte  
*Pirates on the High Seas: The United States and Global Intellectual Property Rights*  
New York: Council on Foreign Relations, Inc., 1998.

Cook, Curtis W.  
*Patents, Profits and Power: How Intellectual Property Rules the Global Economy*  
London: Kogan Page, 2002.

*The Digital Dilemma: Intellectual Property in the Information Age*  
Committee on Intellectual Property Rights and the Emerging Information Infrastructure. Washington, D.C.: National Academy, 2000.

Elias, Stephen and Richard Stim  
*Patent, Copyright, and Trademark*  
Berkeley, California: Nolo Press, 2003.

Field, Thomas G.  
*Introduction to Intellectual Property: Cases and Materials*  
Durham, North Carolina: Carolina Academic, 2003.

- Knowledge Power: Intellectual Property, Information, and Privacy*  
Boulder, Colorado: Lynne Rienner, 2004.
- Matsuura, Jeffrey H.  
*Managing Intellectual Assets in the Digital Age*  
Boston, Massachusetts: Artech House, 2003.
- Matthews, Duncan  
*Globalising Intellectual Property Rights: The TRIPs Agreement*  
London and New York: Routledge, 2002.
- McCarthy, J. Thomas, Roger E. Schechter, and David J. Franklyn  
*McCarthy's Desk Encyclopedia of Intellectual Property*  
3rd ed. Washington, D.C.: The Bureau of National Affairs, 2004.
- McManis, Charles R.  
*Intellectual Property and Unfair Competition in a Nutshell*  
5th ed. St. Paul, Minnesota: Thomson/West, 2004.
- Merges, Robert P., Peter S. Menell, and Mark A. Lemley  
*Intellectual Property in the New Technological Age*  
3rd ed. New York: Aspen, 2003.
- Moore, Adam D.  
*Intellectual Property and Information Control: Philosophic Foundations and Contemporary Issues*  
New Brunswick, New Jersey: Transaction, 2004.
- Nimmer, Melville B. et al.  
*Cases and Materials on Copyright*  
5th ed. New York: Matthew Bender & Company, 1998.
- O'Connor, Edward F.  
*Intellectual Property Law and Litigation*  
2nd ed. Chicago, IL: Tort Trial and Insurance Practice Section, American Bar Association, 2003.
- Hurley, Deborah and Hal Varian (eds)  
*Internet Publishing and Beyond: The Economics of Digital Information and Intellectual Property*  
(publication of the Harvard Information Infrastructure Project)  
Cambridge, Massachusetts: MIT Press, 1998.
- Idris, Kamil  
*Intellectual Property: A Power Tool for Economic Growth*  
Geneva, Switzerland: World Intellectual Property Organization, 2002.
- King, J. Ralph, Andrew D. Dorisio, and Michael S. Hargis  
*Intellectual Property*  
3rd ed. Lexington, Kentucky: University of Kentucky, College of Law, Office of Continuing Legal Education, 2002.
- Koepsell, David R.  
*The Ontology of Cyberspace: Philosophy, Law, and the Future of Intellectual Property*  
Chicago, Illinois: One Court, 2000.
- Landes, William M. and Richard A. Posner  
*The Economic Structure of Intellectual Property Law*  
Cambridge, Massachusetts: Belknap Press of Harvard University, 2003.
- Lessig, Lawrence  
*Free Culture: How Big Media Uses Technology and the Law to Lock Down Culture and Control Creativity*  
New York: Penguin, 2004.
- Letterman, G. Gregory  
*Basics of International Intellectual Property*  
Ardsley, New York: Transnational, 2001.
- Lindsey, Marc  
*Copyright Law on Campus*  
Pullman, Washington: Washington State University, 2003.
- Marlin-Bennett, Renee

- Sell, Susan K.  
*Private Power, Public Law: The Globalization of Intellectual Property Rights*  
Cambridge, United Kingdom; New York: Cambridge University, 2003.
- Thierer, Adam and Wayne Crews (eds)  
*Copy Fights: The Future of Intellectual Property in the Information Age*  
Washington, D.C.: Cato Institute, 2002.
- United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization  
*Copyright Laws and Treaties of the World*  
Looseleaf volume with supplements.  
Washington, D.C.: Bureau of National Affairs, 1956- .
- U.S. General Accounting Office  
*Intellectual Property: Deposits of Biological Materials in Support of Certain Patent Applications*  
Washington, D.C.: GAO, 2000.
- Wilson, Lee  
*The Trademark Guide*  
New York: Allworth Press, 1998.
- Winner, Ellen P. and Aaron W. Denberg (eds)  
*International Trademark Treaties With Commentary*  
Dobbs Ferry, New York: Oceana, 2004.
- Peloso, Jennifer (ed)  
*Intellectual Property*  
New York: H.W. Wilson, 2003.
- Perelman, Michael  
*Steal This Idea: Intellectual Property Rights and the Corporate Confiscation of Creativity*  
New York: Palgrave, 2002.
- Poltorak, Alexander and Paul Lerner  
*Essentials of Intellectual Property*  
New York: John Wiley and Sons, 2002.
- Poynder, Richard (ed)  
*Caught in a Web: Intellectual Property in Cyberspace*  
London; Washington, D.C.: Denwent/Thomson Scientific, 2001.
- Rahnasto, Ilkka  
*Intellectual Property Rights, External Effects, and Anti-Trust Law: Leveraging IPRs in the Communications Industry*  
Oxford; New York: Oxford University, 2003.
- Razgaitis, Richard  
*Valuation and Pricing of Technology-Based Intellectual Property*  
New York: John Wiley and Sons, 2003.
- Ryan, Michael P.  
*Knowledge Diplomacy: Global Competition and the Politics of Intellectual Property*  
Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1998.
- Saint-Amour, Paul K.  
*The Copyrights: Intellectual Property and the Literary Imagination*  
Ithaca, New York: Cornell, 2003.
- Schechter, Roger E. and John R. Thomas  
*Intellectual Property: The Law of Copyrights, Patents and Trademarks*  
St. Paul, Minnesota: Thomson/West, 2003.

# KIDS' CORNER:

## Educational Materials for Children and Young Adults

### **FA©E**

<http://www.copyrightkids.org>  
Friends of Active Copyright Education (FA©E) is a new initiative of the Copyright Society of the U.S.A. designed to provide a broad range of resources to foster and support copyright education. A FA©E subcommittee developed the [copyrightkids.org](http://www.copyrightkids.org) web site to teach school-age children the basics of copyright law.

### **Learn From the Past, Create the Future: Inventions and Patents**

[http://wipo.int/freepublications/en/patents/925/wipo\\_pub\\_925.pdf](http://wipo.int/freepublications/en/patents/925/wipo_pub_925.pdf)  
This new on-line publication on intellectual property is the first of a new series of free offerings by WIPO aimed at schoolchildren (ages 8-14) as the creators of the future.

### **MENC/ASCAP Foundation**

[http://www.musicunited.org/10\\_education.html](http://www.musicunited.org/10_education.html)  
MENC: The National Association for Music Education, with support from the ASCAP Foundation, has developed a school curriculum that teaches students at all levels about the creative community and copyright. The program is offered not only by grade level but also by teacher's class subject specialty, i.e. History, Government Affairs, English, etc.

### **Netmonkey**

<http://www.netmonkey.info/>  
Convicted copyright pirate Mike Nguyen has created a site to educate young people about the risks of on-line piracy. This site contains a downloadable copy of "Net Monkey Weekly," an entertaining and informative newsletter directed at

### **Cybercitizenship.org: Just for Kids**

<http://www.cybercitizenship.org/index.html>  
<http://www.cybercitizenship.org/4kids/4kids.html>  
The Cybercitizen Partnership Awareness Campaign offers approaches for teaching children about cyberethics, cybercrime information, and links to adult and youth resources.

### **Cyberethics for Kids**

<http://www.cybercrime.gov/rules/kidinternet.htm>  
U.S. Department of Justice offers teachers a lesson plan outline and exercises for K-8.

### **CyberPilot's License**

<http://etec.hawaii.edu/cpl/home.html>  
The *CyberPilot's License* is dedicated to the study of web ethics and the development of healthy on-line learning environments. Students, teachers, parents, and policymakers are welcome to join the discussion forums, examine on-line resources, and help create an archive of educational materials.

### **CyberSpacers**

<http://www.cyberspacers.com/>  
This site provides activities for kids: the CyberSpacers' oath; join the Super Cyber Team; and learn about cybercrime through on-line quizzes, comics, games and contests.

### **Pro Music**

<http://www.pro-music.org/>

*Pro Music* is an international web site that supports legitimate on-line services. It provides information about copyright laws and presents artists speaking out against piracy.

### **What's The Download?**

<http://www.whatsthe-download.com/>

A comprehensive public education campaign created by the Recording Academy that strives to empower consumers to make informed ethical and legal decisions when getting their music through digital technology, while understanding the part they play in the future of music.

children, which addresses the ills of piracy.

### **Parade Classroom**

[http://www.parade-classroom.com/tg\\_folders/2003/1026/1026\\_info.html](http://www.parade-classroom.com/tg_folders/2003/1026/1026_info.html)

*Parade Classroom*, a web site for professional educators, offers a Teacher's Guide titled "The Music Swapping Crackdown." The guide encourages students to research the issue and decide what's right and wrong.

### **Play It Cybersafe**

<http://www.playitcybersafe.com/>

This web site provides children, parents, and teachers the opportunity to prevent cybercrime through knowledge of the law, knowledge of their rights, and the ability to avoid misuse on the Internet. The Business Software Alliance and the Hamilton Fish Institute at the George Washington University created this site. It is a Cyber Crime and Intellectual Property Theft Prevention and Education Project funded by the U.S. Department of Justice to educate the public on cybercrime and intellectual property theft.

---

وزارة الخارجية الاميركية لا تتحمل أية مسؤولية عن مضمون وعن توفر الموارد من وكالات ومنظمات أخرى وردت أسماؤها أعلاه، في "مصادر المعلومات حول الملكية الفكرية"، وفي "قراءات إضافية حول الملكية الفكرية." جميع روابط الانترنت في هذا الكتيب كانت حية حتى خريف العام 2005.

## CREDITS:

(Credits from left to right are separated by semicolons, from top to bottom by dashes.)

Photo – Getty Images (RF). 43-47: AP/Wide World Photo (8). 51: © Monika Graff/The Image Works – David McNew/Getty Images. 52- 61: AP/Wide World Photo (8). 63: AP/Wide World Photo; David McNew/Getty Images (2). 65: top left Frederic J. Brown/AFP/Getty Images; AP/Wide World Photo (4). 67: AP/Wide World Photo – Pornchai Kittywongsakul/Getty Images. 71: AP/Wide World Photo – AFP/AFP/Getty Images; David Silverman/Getty Images. 72: AP/Wide World Photo (3), bottom left Sergei Guneyev/Time Life Pictures/Getty Images. 75: AP/Wide World Photo (2). 76: AP/Wide World Photo (2); top right Francis Dean/The Image Works. 79: Reuters – AP/Wide World Photo (3). 80-83: AP/Wide World Photo (5). 85: Anna Wang/MMV.org; AP/Wide World Photo – © SSPL/The Image Works. 87: Tannen Maurey/The Image Works – AP/Wide World Photo; © Francis Dean/The Image Works. 88: Courtesies ebay.com; yahoo.com; sell.com. 89: Courtesies ioffer.com; whois.com.

Cover Montage: Counter clockwise from top: National Museum of American History, Transportation Archives, Smithsonian Institution – AP/Wide World Photo; PhotoSpin – PictureQuest (RF) – AP/Wide World Photo (2) – PhotoSpin – AP/Wide World Photo (2).

Page 3: University of Missouri-Kansas City, Miller Nichols Library, Special Collections, Popular American Sheet Music; Geoff Brightling/Getty Images. 5: AP/Wide World Photo (4) except bottom left Milos Bicanski/Getty Images. 6: AP/Wide World Photo (2). 7, 8: AP/Wide World Photo (3). 11: Library of Congress (2) – AP/Wide World Photo. 13: © SSPL/The Image Works; AP/Wide World Photo – © Science Museum/SSPL/The Image Works; AP/Wide World Photo. 14: AP/Wide World Photo (3) – Creatas Images (RF)/PictureQuest; © Peter Hvizdak/The Image Works. 17: Courtesy WIPO.int. 19: NRM/SSPL/The Image Works; © Science Museum, London/Topham/The Image Works – © SSPL/The Image Works. 21: © Topham/The Image Works – AP/Wide World Photo. 22: AP/Wide World Photo – Alessia Pierdomenico/Reuters – © 2002 Richard Lord /The Image Works; AP/Wide World Photo. 24: AP/Wide World Photo (3). 27: AP/Wide World Photo – Courtesy www.training.ipr.gov. 29: Reuters. 33: Reuben Sprich/Reuters – Finbarr O'Reilly/Reuters; AP/Wide World Photo. 34: AP/Wide World Photo (3). 37: Reuters; AP/Wide World Photo. 38: Kenny Wu/Reuters; Simon Kwong/Reuters. 41: AP/Wide World

---

Executive Editor: **George Clack**

Managing Editor: **Mildred Solá Neely**

Art Director/Design: **Min-Chih Yao**

Photo Research: **Maggie Johnson Sliker**